وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

محاضرات في مقياس السياسة الخارجية الجزائرية

موجه لطلبة السنة الثانية ماستر علاقات دولية

من اعداد

د . فؤاد جدو

مقدمة

تتطرق هذه المحاضرات الي فهم خصائص كل مرحلة من مراحل التطور السياسي للجزائر و تأثيرها في السياسة الخارجية الجزائرية مما يدفعنا الى التطرق كيفية صنع السياسة الخارجية الجزائرية عبر هذه الفترات الزمنية المختلفة و ما هي العوامل المؤثرة في هذه الصناعة.

تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية من بين اهم السياسات الفاعلة في المنطقة و حتى في العالم خاصة في مرحلة ما بعد الاستقلال اين كان صدى الثورة الجزائرية لا يزال له وزنه في المحافل الدولية في ظل طبيعة النظام الدولي القائم في تلك المرحلة و استمرت الفعالية إلى غاية بداية الازمة الجزائرية اين انكمش هذا الدور بفعل العديد من التداعيات في تلك المرحلة.

لكن مع التحولات الأخيرة في منطقة الساحل الافريقي بدأت الدبلوماسية الجزائرية في التحرك من اجل إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه دول المنطقة و تهدد امنها و هنا توجب علينا دراستها من خلال التطرق إلى السياسة الخارجية و تقاطعها مع العقيدة الأمنية الجزائرية التي تلعب دورا مهما في صياغة السياسة الخارجية.

و لهذا جاءت هذه المحاضرات في مقياس السياسة الخارجية الجزائرية لفهم و دراسة السياسة الخارجية الجزائرية من خلال التطرق الى تاريخ الدبلوماسية الجزائرية منذ فترة الاستعمار الى غاية مرحلة النشاط الثوري اين كانت الدبلوماسية الجزائرية لها الأثر الكبير في رسم و تحديد ملامح و مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية و تأتي مرحلة الاستقلال و بناء الدولة اين كانت السياسة الخارجية الجزائرية عاملا مؤثرا في الساحة الدولية و ان كانت فيها تذبذبات من حين الى اخر.

و سنتطرق الي المحاور التالية :

1- تطور السياسة الخارجية الجزائرية

ا- مرحلة الاستعمار

ب- مرحلة الثورة التحريرية

ت- مرحلة ما بعد الاستقلال

- عهد احمد بن بلة
- فترة هواري بومدين
- فترة الشادلي بن جديد

- خلال الازمة الأمنية
- فترة عبد العزيز بوتفليقة

2- مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

3- محددات السياسة الخارجية الجزائرية

4- صنع السياسة الخارجية الجزائرية

5- أدوار السياسة الخارجية الجزائرية – افريقيا انموذجا-

6- السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الازمة الليبية انموذجا

الخاتمة

المحور الاول: تطور السياسة الخارجية الجزائرية

مرت السياسة الخارجية الجزائرية براحل عديدة بداية من مرحلة الاستعمار او فترة حرب التحرير إلى غاية يومنا هذا اين تبلورت السياسة الخارجية الجزائرية من منطلقات ثورية و مبادئ راسخة لم تتغير منذ فجر الثورة الجزائرية اين بقيت راسخة إلى يومنا هذا رغم التحولات التي عرفها العالم من حيث المبادئ و الأسس.

1- الدبلوماسية الجزائرية ما قبل الاستقلال

يعود النشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية إلى ما قبل اندلاع الثورة الجزائرية بل مع بداية الاستعمار الفرنسي للجزائر ، اين يعود النشاط الدبلوماسي الجزائري إلى بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر حيث قام حمدان خوجة بتدوين أهم الجرائم و الشهادات في شبه عريضة بلغت حجم المجلد و الذي عرف بعنوان " المرآة" يذكر فيه أمجاد الجزائر قائلا "الجزائر للجزائريين" و قام حمدان خوجة بجولات عديدة في المشرق و أوربا يشرح أوضاع الجزائر المأساوية.[1]

و مع بداية نشاط الحركة الوطنية كان هناك نشاط مختلف حسب كل اتجاه وطني حيث أنشأت الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية منذ 1945 بعثة خارجية بالعاصمة المصرية القاهرة، أين كلفت بربط اتصالات مع هذه الأخيرة في قضايا عديدة أين ضمت البعثة عام 1951 كل من السادة:
محمد خيضر وحسين آيت احمد وأحمد بن بلة.[2]

ويمكن تبيان أهمية البعد الخارجي لمخططوا الثورة الجزائرية في النقاط التالية في ما يخص نشاط قبل اندلاع الثورة الجزائرية في مايلي:[3]

1/ القيادة المكلفة بتحضير الثورة الجزائرية أرسلت وفداً إلى سويسرا في جويلية 1954 للتحادث مع التيارين المتصارعين داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية المصاليين والمركزيين.

2/ استغلت القيادة الثورية تواجد محمد خيضر ومكوثه في القاهرة لكسب تأييد الحكومة المصرية إلى جانب أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد وهذا يترجم توجه القيادة الثورية نحو العمل على الصعيد الدولي وحشد الدعم العالمي للثورة ومن بيان نتائج العمل الخارجي هو كسب الدعم المصري الذي بث في بيان أول نوفمبر على أمواج الإذاعة المصرية صوت العرب وإنشاء مكتب لها بالقاهرة.

---

[1] صالح بن القبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم، الجزائر، الوكالة الوطنية للإشهار، 2002م، ص 12.

[2] عمر بوضرسة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الجزائر :دار الحكمة للنشر، 2014، ص127

[3] مرجع نفسه، ص128.

3/ تم تعيين محمد بوضياف للقيام بعملية التنسيق بين نشاط جبهة التحرير الوطني داخليا وخارجياً.

في اطار دعم جبهة التحرير الوطني لنضالها المسلح بالعمل السياسي خاصة في الميدان الخارجي و النشاط الدبلوماسي اين حددت جبهة التحرير الوطني بعد مؤتمر الصومام التحولات في السياسة الخارجية للثورة الجزائرية من خلال التوجه نحو الأمم المتحدة لطرح القضية الجزائرية و انشاء ثمانية مكاتب و لجان خاصة بالسياسة الخارجية في كل من القاهرة و دمشق ، تونس ، بغداد ، بيروت و جاكارتا و كارتشي ، نيويورك ، مع تعيين محمد لمين دباغين كمسؤول عن الدبلوماسية الجزائرية في الحكومة المؤقتة الجزائرية ، و هنا نجد التحول و التركيز على البعد الدولي لكسب الدعم للقضية الجزائرية من خلال فتح مكاتب و العمل على تقديم كل المعطيات حول الثورة الجزائرية.[4]

ركزت قرارات مؤتمر الصومام على تفعيل السياسة الخارجية و الدبلوماسية من اجل كسب التأييد العالمي خاصة الأمم المتحدة و الضغط على المصالح الفرنسية في الخارج خاصة الاقتصادية كما ركزت على أمريكا اللاتينية خاصة الجالية العربية فيها ، كما تقرر ما يلي :[5]

–فتح مكتب دائم في الأمم المتحدة و الولايات المتحدة الامريكية خاص بجبهة التحرير الوطني.

–فتح تمثيلية لحزب جبهة التحرير الوطني في الدول الاسيوية .

–تشكيل هيئة داخلية في جبهة التحرير الوطني مهمتها تنظيم مشاركات الجبهة في المؤتمرات الدولية و التجمعات الداعمة للقضية الوطنية.

–انشاء مكتب للصحافة و الاعلام و دار نشر و توثيق الاحداث بالصور و الأفلام للقضية الوطنية.

و بعد ذلك قامت جبهة التحرير الوطني بإنشاء دوائر على مستوى وزارة الخارجية و هي دائرة " العالم العربي " و الثانية " افريقيا – اسيا" و الثالثة " أوروبا و أمريكا " و الرابعة " الدول الاشتراكية " إلى جانب نشاط جمعية الطلبة المسلمين الجزائريين في الخارج خاصة جامعة القاهرة و جامعة بغداد و دمشق التي كان لها نشاط أساسي و كثيف للتعريف بالقضية الجزائرية و كسب الدعم الرسمي و الجماهيري لها حيث قاد هذا النشاط كل من عيد الحميد مهري ثم توفيق المدني ، دون ان تهمل النشاط الطلابي في فرنسا خاصة غرنوبل و باريس و جامع الزيتونة في تونس .[6]في سنة 1954 تم انشاء مكاتب لجبهة التحرير

[4]Ardavan Amir aslani , Ardavan Amir aslani , l'âge d'or de la diplomatie algérienne, Constantine : media plus , 2015 ; p 19

[5] Abdelkader bousselham , la diplomatie algérienne ; Alger : Edition dahlab , 2015 , p55

[6]Ardavan Amir aslani , op cit ; p 21

الوطني في الخارج في كل من القاهرة و الناظور بالمغرب و سويسرا و مدريد و ما بين 1956–1957 تم فتح مكاتب في بغداد و الرباط ، وجدة ، دمشق ، و في سنة 1958 تم فتح مكاتب في جدة و عمان و بيروت و بنغازي و بلغراد و فيينا ثم بروكسل و اسلوا ثم حلب و البصرة بالعراق و هذا ان دل فإنما يدل على فعالية و نشاط الدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الخارجي للتعريف بالقضية الجزائرية .[7]

كما تم فتح مكاتب في كل من ريو دي جانيرو بالبرازيل و بيونس ايرس بالأرجنتين من اجل التنسيق في القارة الامريكية و في 6 فيفري 1960 قام رئيس الحكومة المؤقتة عباس فرحات بالإشراف على فتح مجموعة من المكاتب التمثيلية للحكومة الجزائرية المؤقتة من بينها : [8]

- مكتب تركيا يشرف عليه العقيد عمر اعمران
- مكتب باكستان يشرف عليه الرئد ايدير
- مكتب بيروت يمثله إبراهيم كابوية.
- مكتب طوكيو يمثله إبراهيم قافا
- مكتب أكرا في غانا يمثله فرانز فانون
- مكتب بلغراد يمثله بوقدوم.

كما أسندت المهام كل من محمد خيضر و حسين ايت احمد مسؤولية التنسيق مع الدول العربية و احمد بن بلة و محمد بوضياف أسندت لهم مهمة الدعم اللوجيستكي ما بين الداخل و الخارج.

بالنسبة للنشاط القنصلي للممثليات الخارجية للحكومة الجزائرية وهي:[9]

اعتماد مكتب القاهرة مقراً للإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية يشرف على ستة عشر(16) مكتباً خارجياً :

–اعداد جوازات السفر.

–تنظيم رخص المرور.

–اعداد التأشيرات ورخص الإقامة خاصة المتوجهين لمصر.

–تسوية وضعية اللاجئين الجزائريين.

–تنظيم المراسلات الإدارية.

[7] Ardavan Amir aslani , op cit , p 59

[8] Ibid . p 59.

[9] عمار بوضرسة ، مرجع سابق، ص 214.

-اعداد التقارير.

-حل الخلافات بين اللاجئين الجزائريين وتقديم المساعدات لهم

-ربط العلاقات مع وسائل الإعلام والتي تمكن من الدعاية.

كما كان للطلبة الجزائريين دور في العمل الدبلوماسي و التعريف بالقضية الوطنية يمكن حصره كما يلي :[10]

مع بداية السنة الجامعية 55-56م أنشئ الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين مكاتب لدى كل الجامعات الفرنسية و حتى القائمة بالجزائر ويشكل مكتب الجزائر القائمة من:

محمد الصديق بن يحيى رئيسا و نوابه عمارة رشيد و أحمد تاوتي محمد لونيس، مصطفى صابر، صالح بن قي و عبد الحليم بن حسين " العلاقات الدولية" و حفصة بسيكري الأمينة العامة و زلخية بن قدور أمينة المال أما المكاتب الخارجية قائمة برئاسة علاوة بن بعطوش.

هذا النشاط الطلابي الخارجي قاده ثلاثة طلبة كان لهم الأثر الأكبر في دعم القضية الجزائرية على المستوى الخارجي و هم محمد خميستي و محمد صديق بن يحي و الأخضر ابراهيمي ، محمد خميستي كان سنه 26 سنة طالب بكلية الطب بجامعة مونبليه و اصبح رئيس منظمة طلبة المسلمين الجزائريين سنة 1956 و يعتبر صديق مقرب جدا من احمد بن بلة بحكم انهم من منطقة واحدة و هي مغنية ، و اعتقل بعد ذلك سنة 1957 ، اما صديق بن يحي كان سنه 23 سنة طالب في الحقوق و متربص بمكتب محاماة و يعتبر احد الأعضاء المؤسسين لاتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين و مثل الجزائر ما بين 1956 إلى 1960 في كل من القاهرة و الأمم المتحدة و أكرا و مونروفيا و طرابلس ثم اندونسيا و موسكو و لندن كما شارك في مفاوضات ايفيان سنة 1961 .[11]

اما أسس وأهداف النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة 1954/1958 فجاء على السياق التالي الذي اعطى استراتيجية أخرى للدبلوماسية الجزائرية اثناء الثورة الجزائرية :[12]

أكد ميثاق مؤتمر الصومام على أنه من واجب قيام الثورة أن تحرص بانتظام على المحافظة على استقلال الثورة الجزائرية استقلالاً كلياً والابتعاد عن أي ضغوطات تؤثر على قرارات القيادة حتى من أقرب الدول الشقيقة والصديقة ولكن هذا لا يعني عدم الاستشارة لكن كانت تتخذ قراراتها بيدها.

[10]صالح بن القبي ، مرجع سابق، ص 70.

[11]Ardavan amir aslani , op cit ; p22

[12]عمار بوضرسة ، مرجع سابق ، ص133-134.

إعطاء طابع المسؤولية للنشاط الدبلوماسي للثورة الجزائرية بحيث يمكن الحصول على أكبر قدر من دعم دول العالم للاستفادة من تضامنهم مع قضية الشعب الجزائري مادياً ومعنوياً.

في عام 1958 قامت ما يعرف بلجنة التنسيق والتنفيذ بإنشاء ما يعرف بالمصالح الوزارية والتي ضمت مصلحة الشؤون الخارجية التي ترأسها محمد لمين دباغين والتي اعتبرت نواة وزارة الخارجية والتي سيقودها نفس الشخص بعد انشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958/09/19، ومكاسبها في الخارج أصبحت بمثابة السفرات والقنصليات.

و جاءت سياسة الحكومة المؤقتة مقسمة و موجهة إلى مناطق جغرافية تتعامل معها بهدف تحقيق مكاسب فعلية للقضية الوطنية حيث ركزت على الدول العربية لأسباب عديدة و أهمها التقارب الحضاري و الديني و اللغوي و الجغرافي اين نجد السياسة الخارجية اتجاه البلدان العربية كما يلي :[13]

أكدت جبهة التحرير في بيان أول نوفمبر 1954 على البعد الخارجي لثورتها التي تسعى إلى تحقيق اتحاد المغرب العربي وكان لدول الجوار أهمية كبيرة للدعم المادي بالأسلحة وكذا احتواء اللاجئين الجزائيين ما دفع بفرنسا إلى بناء خطي شارل وموريس 1958 و 1957 على التوالي إلى جانب ليبيا عام 1957 بعد دخول جبهة الصحراء وزاد تلاحم الشعوب المغاربية مع حادثة ساقية سيدي يوسف في 1958/02/08، وكذا مؤتمر طنجة أفريل 1958.

أما ليبيا فقد قدم الملك الليبي ادريس السنوسي دعماً كبيراً ووفر ممراً آمناً للسلاح من مطروح المصرية إلى الحدود الجزائرية وهذا ما يفسر احتضان العاصمة طرابلس لثلاث مؤامرات للمجلس الوطني للثورة الجزائرية 1960/59- أوت 1961و 1962.

بعد اكتشاف البترول في الصحراء دفع بكل من المغرب وتونس للمطالبة بتعديل الحدود مع فرنسا حيث أعلنت المغرب اقتناء لجنة رسم الحدود مع الحكومة المغربية في أوت 1958، هذا ما اعتبرته الحكومة المؤقتة عملاً منافياً لقيم الكفاح المشترك والنضال الخارجي ونفس المنحى سلكه الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة الذي سيعلن عن ضرورة إعادة رسم الحدود الجزائرية التونسية والذي أكده بصفة رسمية أمام مجلس الوطني التونسي في سبتمبر 1959.[14]

اتجاه دول المشرق العربي:

[13] عمار بوضرسة ، مرجع سابق، ص 144.

[14] مرجع نفسه ، ص 146.

كان اسهام الدول العربية واضحاً في دعم القضية الجزائرية خاصة في طرحها على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1955 وكذا في عام 1956-1957موهذ ما انعكس على السياسة الخارجية الجزائرية خاصة مسألة عدم التدخل في الشؤون الداخلية والحياد في الصراعات، وإن كان الدعم المصري واضحاً من خلال بث بيان أول نوفمبر عبر إذاعة العرب من القاهرة وتمكين كل من حسيت آية أحمد ومحمد يزيد من السفر إلى أندونيسيا بجوازات سفر مصرية[15] دون إغفال الدعم المادي والتمويل المستمر بالأسلحة للثورة الجزائرية وكذا ما كان متخذ العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، واعترفت مصر بالحكومة المؤقتة بعد إعلانها في 18 سبتمبر 1958.

وأنشأ ثاني مكتب لجبهة التحرير الوطني في دمشق عام 1956 ونفس الشيء بالنسبة للعراق حيث دعمت الثورة بالمال والسلاح أما مكتب عمان فقد أنشئ في جانفي 1958 واعترفت بالحكومة الجزائرية أما المملكة العربية السعودية فقد أسست مكتبا لها في أفريل 1958 وقد حل هذا المكتب غير رسمي إلى غاية 1960 إلا أن المملكة قدمت هبة قدرها 1مليون.

اتجاه افريقيا: ركزت جبهة التحرير الوطني على البعد الافريقي حيث شاركت في العديد من المؤتمرات الافريقية خاصة وأن فرنسا لها نفوذ كبير في القارة الافريقية ومنها:

مؤتمر الشعوب الافريقية أقرّ في ديسمبر 1958 حيث شاركت جبهة التحرير بقيادة أحمد بومنجل حيث تلقت الدعم الكبير للثورة.[16]

مؤتمر الدول الافريقية المستقلة مونروفيا في أوت 1959 (ليبيريا) وهذا بطلب من الحكومة الجزائرية المؤقتة لبحث طرق دعم الثورة الجزائرية من طرف الدول الافريقية المستقلة حيث ضمت نتائج جيدة جداً وهذا المؤتمر ساهم في دعم القضية الجزائرية على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما يلاحظ أيضا أن الدعم الافريقي للقضية الجزائرية كان متأخراً بالمقارنة بالمجموعة الآسيوية فالي غاية جانفي 1960 لم تنشئ الجبهة أي مكتب لها في إفريقيا السوداء وهو ما دفع بوزير الخارجية للحكومة المؤقتة إلى اقتراح فتح مكتب خارجي في العاصمة الغانية بحكم موقعها.

[15] عمار بوضرسة ، مرجع سابق ، ص 149.

[16]Ardavan Amir aslani , l’âge d’or de la diplomatie algérienne, Constantine : media plus , 2015 p 18

تجاه آسيا: أهم دول المنطقة نجد أندونيسيا التي قامت بدعم دعائي جيد للجبهة وسمحت لها بانشاء مكتب بالعاصمة جاكرتا كما قدمت المساعدات والهبات للجزائريين كما اعترفت بالحكومة الجزائرية في 27 سبتمبر 1958 وكان مسؤول المكتب السيد الأخضر الإبراهيمي الذي قام بنشاط دبلوماسي الكبير في المنطقة.

الوم أ:

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإنها وقفت موقفاً عدائياً تجاه الثورة الجزائرية من خلال دعمها اللامشروط لفرنسا في إطار منظمة صلن ثمل هي صوتت لصالح فرنسا داخل هيئة الأمم المتحدة وهذا ما دفع بالحكومة المؤقتة إلى استخدام علاقاتها في كسب شخصيات مثل جون كينيدي[17] وتكثف نشاطها داخل مكتب نيويورك حيث بدأت محادثات السيد عبد القادر شترلي مع جون كينيدي في أوت 1960 والتي اعتبرت تحولاً في الموقف الأمريكي.

كما قدم السيناتور جون كندي يوم 2 جوان 1957م تقريرا للكونغرس أعلن فيه تأييده لاستقلال الجزائر.[18] كما كانت تصدر جبهة التحرير الوطني من مكتبتها بنيويورك نشرية اخبارية بعنوان " free algerien" و الذي كان يرأسه عبد القادر شندرلي حيث ساهم في تدويل القضية الجزائرية.[19]

الاتحاد السوفياتي: يقوم الاتحاد السوفياتي على دعم حركات التحرر في العالم في اطار تصديرها للفكر الاشتراكي لكن الاتحاد السوفياتي لم يحسم موقفه من القضية الجزائرية إلى غاية 1958 بحكم تدويل القضية الجزائرية في الأمم المتحدة وكذا انتشار صداها في العالم بالإضافة إلى الدعم الصيني للجزائر أين تتوج هذا الدعم من خلال الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المؤقتة أواخر سنة 1960.[20]

الاستراتيجيات التي اعتمدتها الدبلوماسية الجزائرية اثناء الثورة التحريرية :

* **الدعاية** :ركزت جبهة التحرير الوطني في سياستها الخارجية على **البعد الإنساني** اتجاه الرأي العام العالمي والأوروبي من خلال ابراز معاناة اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات المنتشرة على الحدود الغربية و الشرقية للجزائر من خلال الدعاية و الاعلام في العواصم العالمية و الأوروبية خاصة ستوكهولم التي لعبت دور مهم في هذا الشأن .

[17]Abdelkader bousselham , op cit .p53

[18]صالح بن القبي ، مرجع سابق، ص 15.

[19] مرجع نفسه ، ص 14.

[20]عمار بوضرسة، مرجع سابق، ص175.

***المؤتمرات العالمية و الدولية :**

كما اعتمدت الجزائر اثناء الثورة التحريرية على استراتيجية المشاركة بالمؤتمرات العالمية و التي لها وزن في طرح القضايا العالمية و دعمها اين اعتبرت هذه المؤتمرات العالمية و الدولية منبرا لكسب الدعم للقضية الوطنية مثل:[21]

-المؤتمر العالمي للسلم الذي عقد ستكهولم 08-13 ماي 1959 ومثل الجزائر يعلي محمد.

-مؤتمر الأممية الاشتراكية العالمية بهامبورغ الألمانية 14-17 جويلية 1959.

-الملتقى العالمي للطلبة بمدينة غول النرويجية والذي مثل الجزائر محمد شريف ساحلي.

سياسة المصالح: مع اعتماد الجزائر على سياسة الحضور أصبحت لها صدى على مستوى المحافل الدولية هذا ما عزز ربط علاقات و القيام بتحالفات جديدة و كثيرة معتمدة على ثلاثة مبادئ و هي:[22]

مصالح متماثلة، مصالح مكملة، مصالح متنازعة ، و هذا يعني ان الجزائر تعاملت مع دول العالم حالة بحالة و ليس ككتلة واحدة بل بما تستوجب المصلحة الوطنية فتعامل الجزائر مع المغرب ليس مثل تونس و ليس مثل مصر و هذه استراتيجية مهم جدا أعطت بعدا و مناورة لجبهة التحرير الوطني في إدارة ملفاتها الخارجية.

***اللجان المشتركة و الزيارات الرسمية :**

العمل على تأسيس لجان مشتركة مع دول العالم المختلفة مثل اللجنة الجزائرية النرويجية ولجنة افريقيا واللجنة البريطانية من أجل الجزائر، وهذا نشاط تمثل في مصادقة ستكهولم لصالح القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة1954-1959.

التركيز على الزيارات الرسمية كزيارة الصين الشعبية و الفيتنام التي قادها الوزيران بن يوسف بن خدة ومحمود شريف عام 1958 وكذلك وزيارة رئيس الحكومة إلى جمهورية الهند وباكستان في أفريل 1959 وزيارة فرحات عباس إلى يوغسلافيا في جوان 1959 بالإضافة إلى زيارات أخرى للدول العربية كزيارة العراق في أفريل 1959 والمملكة العربية السعودية يوم 1959/03/06.[23]

***المفاوضات :**

[21]عمار بوضرسة ، مرجع سابق، ص188.

[22]صالح بن القبي ،مرجع سابق ، ص 15.

[23]عمار بوضرسة، مرجع سابق، ص206.

اعتمدت الجزائر على الدخول في مفاوضات مع الطرف الفرنسي بعد ان تأكدت فرنسا ان لا مجال لها لمواصلة احتلال الجزائر كما تأكدت الجزائر بنجاح ثورتها داخليا مع زيادة التفاف الشعب حولها و النجاحات المحققة على ارض المعارك و خارجيا من خلال طرح القضية الجزائرية على مستوى الأمم المتحدة و كسب التأييد الدولي في جميع المحافل و هذا يدل على عمق الدبلوماسية الجزائرية في حسم الأمور و تسيرها رغم الصعوبات و العراقيل التي واجهتها.

فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رات انه من الضروري تبنى الحل السلمي والتفاوض من أجل إنهاء حرب الجزائر حتى تبرهن بأنها لا تمارس الحرب من أجل الحرب كما تدعيه الحكومة الفرنسية.

الصعوبات التي واجهت الدبلوماسية الجزائرية اثناء الثورة التحريرية :

تعرضت الدبلوماسية الجزائرية إلى ضغوطات بسبب مشاكل داخلية اثرت على الأداء الدبلوماسي للقضية الجزائرية حيث عرفت هذه الوزارة اضطرابا منذ استقالة السيد لمين دباغين الذي كان يتولى منصب وزير الخارجية إلى جانب اختلال العلاقة ما بينه وبين حكومة بوصوف عبد الحفيظ كما لوحظ عدم وجود التنسيق في ما بين البعثات الخارجية والقضايا الداخلية خاصة بعد نقل المقر من القاهرة إلى تونس وحالة تمرد زبير عام 1959م.

كما تم تهميش وزارة الخارجية بعد استقالة السيد لمين دباغين فيما يتعلق برسم معالم السياسة الخارجية الجزائرية في الأمم المتحدة رغم تكفل السيد بوقادوم بضمان السير الحسن لمختلف مصالحها.[24]

تعرض مسؤولو مكاتب وزارة الخارجية إلى محاولات اغتيال من طرف الاستخبارات الفرنسية "اليد الحمراء" حيث اغتالت السكرتيرة الاسبانية لمكتب مدريد في جوان 1959 ومحاولة اغتيال مسؤول مكتب ألمانيا آيت حسين نوفمبر 1959 وتفجير سيارة مسؤول مكتب روما السيد طيب بولحروف جويلية 1959.

بالإضافة إلى وجود ضغط كبير على الحكومة الجزائرية مارستها الحكومة التونسية عليها خاصة مع زيادة الضغط الفرنسي والتقارب الجزائري المصري وكذا التحالف المغربي الفرنسي دفع بالحكومة الجزائرية إلى ممارسة توازن وحذر في التعامل مع الدولتين وطرح خيار الصين والاتحاد السوفياتي كبديل لهما دون اسقاط التشاور الدائم بينهما، رغم تدخل بورقيبة في العديد من المجالات في توجيه قرارات الحكومة الجزائرية والتي كانت ترفض ملاحظاته.

[24] عمار بوضرسة ، مرجع سابق ، ص272.

و اخر محطة هي رفع علم الجزائر أول مرة بالولايات المتحدة الامريكية في 15 أفريل 1959فيما عرف بيوم الصداقة الافريقية.

2- الدبلوماسية الجزائرية من 1962 – 1999

فخلال هذه الفترة كانت الأولوية للمتطلبات الداخلية و العمل على دعم الاستقرار السياسي و مواجهة التحديات الأمنية التي تمس الوحدة الوطنية إلى جانب التهديد الخارجي و المتمثل في حرب الرمال التي قادها المغرب ضد الجزائر .

كان للرئيس **احمد بن بلة** مواقف دولية تضاهي قيادات دول مناهضة للاستعمار من كاسترو إلى جمال عبد الناصر ، بل كانت له موقف متشددة اتجاه قضايا التحرر خاصة في اطار منظمة الوحدة الافريقية و كذا التحضير للمؤتمر الثاني باندونغ في جوان 1965 بالجزائر لدعم الحركات التحررية و مناهضة الاستعمار .

فمرحلة الرئيس احمد بن بلة كانت تمثل القطب الافريقي لحركات التحرر خاصة مع الصدى الطيب الذي تركته الثورة الجزائرية لدى شعوب العالم و افريقيا خاصة ، فالجزائر في عهده عملت على استقبال القادة و الرؤساء الافارقة إلى جانب قادة الحركات الثورية في ظل مبادئ ثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية .[25]

بعد الاستقلال تم تعيين محمد خميستي وزيرا للخارجية في عهد الرئيس احمد بن بلة حيث اجتمع مع نظيره الفرنسي من اجل تحديد مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين خاصة الجانب الاقتصادي و المالي من حيث التحرر من الفرنك الفرنسي و كيف تعزيز الاستثمار بين البلدين وفق اتفاقية ايفيان.[26]

و في ماي 1963 جاء عبد العزيز بوتفليقة مكان محمد خميستي وزيرا للخارجية حيث لم يكن معروفا لدى الأوساط الفرنسية حيث كان شابا بلغ 26 سنة خاصة في هذه الظروف التي تجرى فيها فرنسا تجاربها النووية في الصحراء إلى جانب ملف الهجرة و العمال الجزائريين في فرنسا.

لكن وقع تحول في طريقة حكم الرئيس احمد بن بلة حيث انفرد بالحكم من خلال حصر عدة مناصب سيادية بيده كمنصب رئيس الحكومة و وزارة الداخلية و الاعلام و المالية إلى جانب منصبه كرئيس للجمهورية كما قام بتنحية احمد مدغري و عبد العزيز بوتفليقة من وزارة الخارجية [27].

---

[25]Nicole grimaud, <u>la politique extérieur de l'Algérie</u> , Alger : Rahma édition ; 1984 , p 272

[26]Ardavan Amir aslani , op cit ; p41

[27] لطفي الخولي ، عن الثورة و بالثورة ، الجزائر : منشورات التجمع البومديني ، 1975 ، ص 106

كما تميزت مرحلة احمد بن بلة على المستوى الخارجي بعدم الوضوح اتجاه المعسكرين رغم ان الخط الأيديولوجي للجزائر هو الاشتراكية الا ان زيارته للولايات المتحدة الامريكية و من ثم إلى كوبا خلق ضبابية في موقفه اثرت على السياسة الخارجية الجزائرية.

من جانب اخر واجهت الجزائر في فترة حكم الرئيس احمد بن بلة اول تحدى لها على الصعيد الأمني و العسكري و على الصعيد الخارجي و هو حرب الرمال و المتمثل في العدوان المغربي على الجزائر سنة 1963 فخلال هذه الحرب استطاعت الجزائر كسب التأييد العربي و الافريقي و الدولي و لعبت العلاقات الجيدة التي تربط الرئيس احمد بن بلة بالرئيس جمال عبد الناصر في كسب تأييد مصر و الوقوف إلى الجانب الجزائري في هذه الحرب.

فكانت هذه اهم سمات حكم الرئيس احمد بن بلة و التي انتهت بالانقلاب في سنة 1965 و خلفه الرئيس هواري بومدين .

3- **فترة الرئيس هواري بومدين 1965 – 1978 :**

خلال فترة تولي الرئيس السابق هواري بومدين الحكم اثر الانقلاب على الرئيس احمد بن بلة واجهة الجزائر ضغوط دولية لإعادة الحكم للرئيس بن بلة اين تحولت الدبلوماسية هنا إلى الدفاع عن تصورات الجزائر و تزامنت أيضا مجموعة من التغيرات منها :[28]

- الحرب العربية الإسرائيلية جوان 1967 او ما يعرف بالنكسة و دور الجزائر السياسي و العسكري في هذه الحرب مما اعطي لها بعدا اقوى في المواقف المناهضة للعنصرية .
- تأميم الجزائر للمحروقات في 24 فيفري 1971 في اطار استكمال السيادة الوطنية مما اسهم في اتباع بعض الدول لنفس الأسلوب.
- لعبت الجزائر دورا قيادي في طرد تايوان و ادخال الصين لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1971 اين كان وزير الخارجية في تلك الفترة عبد العزيز بوتفليقة .
- دور الجزائر في طرد النظام العنصري بجنوب افريقيا سنة 1974 من الجمعية العامة للأمم المتحدة .
- الدور الذي لعبته الجزائر في حرب أكتوبر 1973 إلى جانب استخدام النفط كسلاح في هذه الحرب.

[28] إسماعيل دبش ، السياسة الخارجية الجزائرية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي ، الجزائر : دار هومة للطباعة و النشر ، 2017 ، ص 151

- انعقاد مؤتمر عدم الانحياز الثالث بالجزائر و الذي مهد لطرح التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في نظام دولي جديد في اطار المقترح الجزائري لدى الأمم المتحدة سنة 1974 .
- دعم الجزائر لقضية الصحراء الغربية و رفضها لاتفاقية مدريد 1975 و الاعتراف بجبهة بوليزاريو كممثل الوحيد و الشرعي للشعب الصحراوي.
- انشاء ما يعرف بجبهة الصمود و التصدي التي جاءت بعد اعلان مصر رغبتها في ابرام اتفاقية السلام مع الكيان الصهيوني سنة 1977 و التي نتج عنها مقاطعة مصر و نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس .

اعتمد الرئيس هواري بومدين في فترة حكمه على الدبلوماسية الاقتصادية ضمن المبادئ التقليدية و هي عدم الانحياز و محاربة الامبريالية الا ان البعد الاقتصادي في الدبلوماسية الجزائرية على التوغل نحو المعسكر الغربي خاصة الولايات المتحدة الامريكية اين اعتمد على شخصية خاصة و هي مسعود زقار اين بداء في النشاط سنة 1967 اين عزز تواجده في واشنطن و قام ببناء علاقات قوية مع العديد من الشخصيات الهامة في الولايات المتحدة الامريكية .[29]

فرغم تذبذب العلاقات بين الجزائر و الولايات المتحدة الامريكية خاصة ما بين 1965 و 1971 الا ان التقارير الاقتصادية توضح تزايد التبادلات التجارية ما بين الولايات المتحدة الامريكية و الجزائر فتمت اعادت العلاقات الجزائرية الامريكية سنة 1974 الا ان خلا قطع العلاقات ما بين البلدين بسبب حرب 1967 غير الان البعد التعاوني كان قائما من خلال ابرام اتفاقية سنة 1969 و التي تنص على بيع الجزائر سنويا 10 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المميع لمدة 25 سنة مقابل حصول الجزائر على تكنولوجيا خاصة بالصناعات البترولية .[30]

و نجد ان الرئيس الراحل هواري بومدين كان يعتقد بان تشييد الدولة الجزائرية كشرط أساسي لبناء دولة قوية بالإضافة إلى ان العالم ليس عادلا في ظل القوانين و الأطر التي تنظم العلاقات الدولية في تلك المرحلة و لا يزال اذ لا بد من تغيير قواعد النظام الدولي وفق العدالة و تحقيق المساواة في الأدوار داخل النظام الدولي خاصة الجانب الاقتصادي في اطار ما يعرف بجنوب جنوب و إعادة العلاقات المتوازنة شمال جنوب.

---

[29] Ardavan amir aslani , op cit ; p 119

[30] رابح لونيسي ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، الجزائر : دار المعرفة ، 2011 ، ص 237

حاولت الجزائر ان تقيم علاقات مع دول الشمال في اطار تضييق الهوة بين الشمال و الجنوب و تجسد ذلك في العديد من العلاقات الثنائية من بينها العلاقات الجزائرية السويدية خاصة في عهد اولوف بالم Olof Palme الوزير الاول السويدي 1969–1976 و 1982–1986[31] حيث عرفت اوجها و نشاطها في اطار علاقة رابح رابح .

كما حاول الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين ان يعيد بناء العلاقات الجزائرية الفرنسية مع الرئيس الفرنسي جيسكار دي ستان من خلال دعوته إلى زيارة الجزائر في 10 افريل 1975 في اطار إعادة بناء علاقات متوسطية متوازنة مع ضفتي المتوسط .

الجزائر و القضية الفلسطينية:

تعتبر القضية الفلسطينية احد اهم القضايا في الدبلوماسية الجزائرية و التي سعت إلى مساعدتها و دعمها حيث دعمت القرار الذي صدر في قمة الخرطوم عام 1967 و الذي عبر عنه بثلاث لا " و هي لا تفاوض مع إسرائيل لا اعتراف بدولة إسرائيل لا سلام مع إسرائيل و التي ساندتها الجزائر و التزمت بها و خاصة انها أعلنت بانها مع فلسطين ظالمة او مظلومة.[32]

بل قام الرئيس هواري بومدين بإرسال وحدات عسكرية جزائرية لصد العدوان الإسرائيلي حيث شملت 47 طائرة حربية و هي ما تملكه الجزائر و أبقت على 6 طائرات كما أرسلت 30 دبابة و ثلاثة فيالق إلى الجبهة المصرية لدعم القوات المصرية ضد العدوان الإسرائيلي .[33]

و عندما تراست الجزائر الجمعية العامة في الأمم المتحدة سعت إلى دعم القضية الفلسطينية اين أعطت لياسر عرفات فرصة الحديث باسم الشعب الفلسطيني في 13 نوفمبر 1974 خاصة ان هذا الحدث يعتبر استثناءا في العرف الدبلوماسي في الأمم المتحدة ان يتحدث شخصية غير ممثلة لدلة معترف بها في منبر الأمم المتحدة ، اين ارسل الرئيس هواري بومدين ملف ياسر عرفات و اعطاه طائرة جزائرية لنقله لنيويورك .[34]

من جانب اخر قام الرئيس هواري بومدين بإعادة توازن العلاقات الجزائرية الفرنسية فمن جهة رفض زيارة فرنسي كموقف ثابت لديه و من جهة لم يغلق الباب معها ، لكنه أعاد استرجاع قاعدة المرسى الكبير

[31] إسماعيل دبش ، مرجع سابق ، ص 159

[32] Ardavan amir aslani , op cit ; p 126

[33] طاهر زبيري ، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد اركان جزائري ، الجزائر : الشروق للاعلام ، 2011 ، ص 160

[34] Ardavan amir aslani , op cit ; p166

عام 1968 و اجلاء قاعدة بوسفر الجوية عام 1970 كما قام بمنع بيع الخمور لفرنسا سنة 1970 و انتهت بتأميم المحروقات سنة 1972 و بالتالي أعاد التوزان بين الجزائر و فرنسا في اطار الندية بين البلدين [35].

كما اعتمد الرئيس هواري بومدين على دبلوماسية الوساطة في حل العديد من القضايا خاصة الخلاف الإيراني العراقي و التي انتهت باتفاقية الجزائر في 6 مارس 1975 و هذا يعتبر انتصار كبير للدبلوماسية الجزائرية في تلك المرحلة لحل قضية بهذا التعقيد في بيئة دولية معقدة.

4- **فترة الرئيس الشاذلي بن جديد :**

خلال عهدة الرئيس الشاذلي بن جديد تبني سياسات و مواقف منسجمة و مكملة للرئيس هواري بومدين سواء على المستوى الإقليمي او الدولي الا ان السياسة الخارجية الجزائرية عرفت تصاعد في أدائها الخارجي حيث قام الرئيس الشاذلي بن جديد بالانفتاح على الغرب خاصة مع تبني سياسة الانفتاح السياسي و الاقتصادي اين يمكن ان نلخص اهم النشاطات الدبلوماسية خلال فترة حكم الرئيس شادلي بن جديد و هي :[36]

- توسط الجزائر في قضية تحرير الرهائن الامريكان في السفارة الامريكية بطهران مما اعطي بعدا اخر للدور الدبلوماسي الجزائري حيث تقاربت الجزائر مع الولايات المتحدة الامريكية و تجسد ذلك في تقديم مساعدات فنية و عسكرية للجزائر.
- تحييد تونس من الخلاف الجزائري المغربي عبر اتفاقية الإخاء والوفاق الموقعة في مارس 1983.
- دعم العلاقات الافريقية من خلال تعزيز العلاقات مع الدول القوية في افريقيا و منها نيجيريا التي لعبت دورا مهما في انضمام الصحراء الغربية لمنظمة الوحدة الافريقية 1982.
- زيارة الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران للجزائر و هو الاستمرار في التعاون بين الدولتين و كان الرئيس شادلي بن جديد قد قام بزيارة لفرنسا في سنة 1983 و أيضا زيارة أخرى للولايات المتحدة الامريكية سنة 1985 و هذا يعبر عن التوجه الجديد للجزائر نحو الغرب و الذي تزامن مع التحولات الدولية في تلك المرحلة مع بداية التقارب الأمريكي السوفياتي و هيمنة البرغماتية في العلاقات الدولية اتجهت الجزائر في هذه المرحلة إلى بناء علاقات مع الغرب وفق هذا المنطق .

[35] Ahmed taleb ibrahimi , mémoire d’un Algerién , tome 2 ; alger : edition casbah , 2008 , p 396

[36] محمد بوعشة ، الدبلوماسية الجزائرية ، بيروت : دار الجيل ، 2004 ، ص 34

- زيارة ملكة بريطانيا للجزائر و هو توجه اخر نحو الغرب.
- إعادة بناء العلاقات المغاربية من خلال بناء الاتحاد المغاربي و جعل القضية الصحراوية في اطار الأمم المتحدة.
- توسط الجزائر في حل الصراع العراقي الإيراني و الذي فقدت فيه الجزائر وزير الخارجية السابق محمد الصديق بن يحي اثر تفجير الطائرة الجزائرية على الحدود العراقية التركية في 3 ماي 1982.
- قام الرئيس شادلي بن جديد بزيارة ايران سنة 1982 حيث كانت العلاقات الجزائرية الإيرانية جيدة بل لعبت الجزائر دور راعية المصالح الإيرانية في واشنطن بعد قطع العلاقات الإيرانية الامريكية و هذا يمثل ثقة ايران في الجزائر و ثقة الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر كوسيط إيجابي بين الطرفين.[37]
- توسط الجزائر في حل القضية اللبنانية من خلال المشاركة في اتفاقية الطائف.
- دعم الجزائر للقضية الفلسطينية و التي أعطت لها إمكانية الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية بالجزائر.

اما حرب الخليج الثانية فكان موقف الجزائر عبر رئيس الجمهورية شادلي بن جيد هو التحفظ حول توجيه قوة عربية بقيادة غربية لضرب العراق و هذا ليس معناه وقوف الجزائر إلى جانب العراق لكن موقف الجزائر كان واضحا و صارما و هذا ما نقله الرائد لخضر بورقعة في تصريح له لقناة الشروق " قام السفير الأمريكي في القاهرة بزيارة للرئيس شادلي بن جديد في مقر اقامته حيث صرح الرئيس شادلي بن جديد قائلا بأن الجزائر لن ترسل أي جندي جزائري و لو بزي مدني إلى السعودية " [38]

ما ميز هذه المرحلة من حكم الرئيس شادلي بن جديد هو تراجع دور شخصية الرئيس في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية على عكس هواري بومدين و بروز وزارة الخارجية كجهاز بيروقراطي فعال في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية حيث لعب وزير الخارجية محمد الصديق بن يحي دورا أساسيا في حل العديد من القضايا الدولية و بالتالي تغير مسار صنع السياسة الخارجية الجزائرية في هذه المرحلة عن سابقتها من خلال الدور الأساسي للجهاز البيروقراطي و المتمثل في وزارة الخارجية.

[37] سيد احمد ولد سالم ، العلاقات الجزائرية الإيرانية ميتنة في اغلبها ، مأخوذ من موقع الجزيرة للدراسات ، www.aljazerra.net بتاريخ 2018/08/22

[38] هذا ماقاله الشادلي للسفير الأمريكي بالقاهرة عن غزو العراق ، جريدة الخبر.

السياسة الخارجية الجزائرية خلال الازمة الوطنية :

في هذه المرحلة دخلت الجزائر ازمة امنية و سياسية نتيجة لتوقيف المسار الانتخابي و بداية العنف في الجزائر و انتشار الإرهاب و فراغ مؤسساتي ادي بالجزائر إلى تبني سلوك خارجي يتماشي مع الموقف الذي تعيشه ، و يمكن ان نحدد المؤسسات التي كانت قائمة في تلك المرحلة فعقب اعلان الغاء المسار الانتخابي تشكل المجلس اعلى للدولة اضطلعت بمهام الرئاسة من جانفي 1992 إلى غاية ندوة الوفاق الوطني جانفي 1994 حيث عين بوضياف رئيسا للجزائر لكن تم اغتياله ليخلفه علي كافي و بعده جاء اليامين زروال للسلطة مع انتخابات رئاسية سنة 1995 .[39]

اعتمدت الجزائر في هذه المرحلة على اربع استراتجيات أساسية في سياستها الخارجية و هي : [40]

- استراتيجية التحفيز الذاتي : و تهدف هذه الاستراتجية إلى تأكيد دور الجزائر الإقليمي و ضرورة الانخراط في الحسابات السياسية الإقليمية و الدولية ، حيث تتبنى الجزائر المبادئ الدولية المتعلقة بالسلم و الامن الدوليين إلى جانب تعزيز التعاون الدولي و الذي تجسد في بعض الاتفاقيات و التصريحات مثل دور الجزائر في اللجنة الثلاثية " الجزائر بوركينافاسو فرنسا " الذي افضى إلى اتفاق السلام بين الحكومة النيجرية و حركة التوارق سنة 1995 ، و مواقف الجزائر من الاتحاد المغرب العربي.
- استراتجية التصلب : و تهدف هذه الاستراتجية إلى اظهار استقلالية الجزائر عن التبعية و عدم الخضوع للضغوطات من خلال تأكيد على قوتها الإقليمية المقاومة لجميع أنواع التدخل من خلال ترسيخ مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية و هذا ماجاء بعد قرار قطع العلاقات مع ايران و كذا الردود التي تقدمها وزارة الخارجية الجزائرية اتجاه الاتهامات الأوروبية.
- استراتجية التبني : يقصد بهذه الاستراتجية الالتزام بالأعراف و الشرعية الدولية و قد ظهرت هذه الاستراتجية بوضوح في السلوك الجزائري الخارجي اثناء فترة الذروة اما لتبرير سلوك داخلي موجه للخارج او في المحافل الدولية و تجلت هذه مع تنصيب الرئيس محمد بوضياف رئيسا للجمهورية بارسال مبعوثين له للخارج حيث ارسل السيد علي هارون و رضا مالك إلى هولندا و السويد و الدنمارك في 1992/03/12 لشرح الأوضاع في البلاد .

---

[39] عبد الله بالحبيب ، مرجع سابق ، ص130

[40] مرجع نفسه ، ص165

- استراتيجيات المساومة : تدخل هذه الاستراتجية في صلب السلوك السياسي الخارجي للجزائر حيث توجد مساحات كبيرة للمناورة الدبلوماسية و تهدف هذه الاستراتجية إلى تحقيق اعلى درجة من الربحية اين ربطت الإرهاب كموضوع أساسي في سياستها الخارجية و ربطها تصورتها الخارجية مع المجتمع الدولي بالإرهاب.

الجدير بالذكر في هذه المرحلة هو التحولات التي حدثت في السياسة الخارجية من حيث ترتيب الأولويات الجيواستراتجية في السياسة الخارجية الجزائرية حيث تم تعديل ترتيب البعد المتوسطي من حيث الاسبقية مقارنة بالبعد الافريقي حيث ورد في ديباجة دستور 1996 كما يلي " ان الجزائر ارض الإسلام و جزء لا يتجزأ من المغرب العربي و ارض عربية و بلا متوسطية و افريقية "[41] ، هذه اول مرة منذ استقلال الجزائر تتراجع مكانة افريقيا في الأولوية الخارجية للجزائر و إعطاء الأهمية للبعد المتوسطي و هذا بسبب التحولات التي حدثت في تلك الفترة و هو بناء الاتحاد الأوروبي اين اصبح قوة إقليمية و دولية و رغبة الجزائر في تكون لها روابط قوية مع قوية اقتصادية مجاورة لها في ظل التحديات الجديدة .

فالجزائر سارعت إلى تعزيز الشراكة الأوروبية ضمن اعلان برشلونة لسنة 1995 اين بدأت المفاوضات لكن الجزائر تمسكت بمبدأ التفكيك الجمركي بشكل تدريجي لحماية اقتصادها الوطني غير المستعد لهذه المرحلة كما لم توافق على المشروطية السياسية المتعلقة بالأوضاع السياسية و الأمنية في الجزائر ، لكن هذا لم يقلل من أهمية التقدم في المفاوضات و الاستفادة من المساعدات الأوروبية للمنطقة المغاربية علما بان الجزائر ابرمت اتفاق تعاون مع المجموعة الأوروبية في 1976/07/01 على مدى 20 سنة [42].

فالوضع الأمني و عدم الاستقرار الذي عرفته الجزائر في العشرية لم يمنع الجزائر من التحرك نحو دول الجوار و خاصة الاتحاد الأوروبي و ادراك قيمته الجيوسياسية و الاقتصادية في بناء علاقات مستقبلية ما بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي خاصة ان ما يجمع الجزائر و الاتحاد الأوروبي محددات اقتصادية باعتبار الجزائر من بين اهم مصدري الغاز لاوروبا إلى جانب التعاون الأمني في مجال محاربة الإرهاب.

---

41 قط سمير ، السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا ، المركز الديمقراطي ، برلين المانيا ، 2017

42 قدي عبد المجيد ، " الجزائر و مسار برشلونة الفرص و التحديات " مداخلة القيت في الملتقي الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة الأوروبية العربية ، جامعة سطيف ، يومي 8-9 ماي 2004 ، ص 2

و يمكن تلخيص اهم ن تطورات الدبلوماسية الجزائرية خلال هذه الفترة :

– تحرير افريقيا: جندت الدبلوماسية الجزائرية نفسها منذ السنوات الأولى من الاستقلال نحو تحرير افريقيا و كانت الوجهة الأولى لها في اطار التضامن مع حركات التحرر و الابتعاد عن الهيمنة الفرنسية في القارة الافريقية وهو ما جعلها قاعدة تنطلق منها الدبلوماسية الجزائرية للعالم، فالجزائر دعمت المؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا ماديا و سياسيا كما ساهمت في انشاء ما يعرف لجنة التحرير من طرف منظمة الوحدة الافريقية.[43]

ب– نظام اقتصاد عالمي : في مرحلة السبعينات بعد تأميم الجزائر لنفطها يوم 24 فيفري 1971م بدأت الجزائر في حملة دبلوماسية بضرورة الاعتراف بحق الشعوب في التصرف في مواردها الطبيعية.[44]

و ذهبت إلى المطالبة بنظام اقتصادي جديد في اطار مجموعة 77 عام 1967م [45]و كرستها في مؤتمر عدم الانحياز المنعقد بالجزائر 5–9 سبتمبر 1973م و كذا الدورة الاستثنائية السادسة للجبهة العامة للأمم المنعقدة في 9 أفريل 1974 حول طرح اصلاح نظام العلاقات الاقتصادية الدولية.

ج– الثمانينات و مرحلة الوساطة:

اعتمدت الجزائر على سياسة الوساطة لعوامل عديدة منها:[46]

حصول العديد من دول افريقيا على استقلالها.

المطالبة بنظام اقتصادي جديد.

الأزمة الاقتصادية التي ضربت الجزائر.

هذه العوامل أثرت في السلوك السياسي الخارجي للجزائر مما أجبرها على التوجه نحو التهدئة و التخفيف من أسباب النزاع و التوترات، و البداية كانت في اطار العلاقات المغاربية من خلال تطبيق مبدأ حق الجوار الايجابي المعبر عنه من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه للأمة بتاريخ 20 ديسمبر 1981م و يتضمن هذا المبدأ اقصاء الخلافات الحدودية و التأسيس لتعاون جهري عبر الحدود أين وقعت اتفاقيات مع النيجر و مالي و موريتانيا لترسيم الحدود و قامت بعملية وساطة في 1981م لتحرير الرهائن الأمريكيين المحتجزين من طرف طهران، حيث توفرت في الجزائر شروط وافق عليها الطرفين و هما الو م

[43]عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1992–1997 ، عمان : دار الراية ، 2012 ، ص17.

[44] مرجع نفسه ، ص 19

[45]Nicole grimaud ; opcit p 294

[46]عبد الله بالحبيب، مرجع سابق ،ص 21.

أ و ايران[47] و هي السيادة/ الاستقلالية/ النزاهة ، فهذه الوساطة سمحت بتقوية هيمنتها و مكانتها أي كان السفير الجزائري في طهران السيد عبد الكريم غريب أول دبلوماسي يزور الرهائن الأمريكيين.

كما شاركت الجزائر في اللجنة الثلاثية مع المغرب و السعودية لتسوية الأزمة اللبنانية.

اما مرحلة الازمة الوطنية ما بين 1992 و 1999 فلقد كانت الدبلوماسية الجزائرية تقوم على استراتجية الدفاع عن نفسها خاصة في اطار ما يعرف بمن يقتل من و الحصار الإعلامي و الدبلوماسي الذي تعرضت له الجزائر في تلك المرحلة اين كانت مجموعة من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الجزائرية خلال هذه الفترة و هي:

1/ الغاء المسار الانتخابي.

2/ عنف دموي كلف 200ألف قتيل.

3/ اغتيال رئيس الدولة.

4/ مسألة حقوق الانسان.[48]

هذه أثرت في عزل الجزائر خارجيا أين تحولت السياسة الخارجية الجزائرية إلى أداة أساسية في ادارة الأزمة خارجيا.

بالإضافة إلى عوامل اقتصادية كالاعتماد على المحروقات كمصدر أساسي للدخل و الاحتياطي من الحملة الصعبة و الاعتماد على توزيع الربح مما دفع إلى الاقتراض من الخارج و اللجوء إلى الاستدانة خاصة مع صندوق النقد الدولي في اطار اتفاقية **ستاند باي** 1994م التي اثرت على استقلالية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الجزائرية.

5- الدبلوماسية الجزائرية منذ 1999

مرحلة ما بعد وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم و خاصة المرحلة 1999 إلى 2006 اين فعل الرئيس المادة 77 من الدستور الجزائري و التي تعطي لرئيس الجمهورية صلاحية إقرار و توجيه السياسة الخارجية للبلاد ، و هذا إلى جانب المؤسسات الأخرى التي تساهم في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية كوزارة الدفاع و الخارجية .[49]

---

[47] عبد الله بالحبيب ، مرجع سابق ، ص 22.

[48] مرجع نفسه ، ص 33.

[49] وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص 85

مستويات تأثير العوامل الخارجية على السياسة الخارجية الجزائرية :

قبل الحديث عن الدبلوماسية الجزائرية بعد 1999 لا بد من التطرق إلى نقاط أساسية و هي مستويات تأثير العوامل الخارجية في السياسية الخارجية الجزائرية و هي :

- المستوى الإقليمي[50] : طبيعة الموقع الجغرافي للجزائر جعل منها منطقة حيوية تخضع إلى تأثيرات البيئة الخارجية في محيطها الإقليمي و لهذا فهي تبحث عن هيكلة الدور الإقليمي في المنطقة خاصة الفضاء المغاربي و الافريقي و العربي من اجل إيجاد قنوات الحوار و التعاون و حل الازمات بطرق سلمية.

فعلي الجبهة العربية اعتمدت الجزائر على مقاربة تقوم وفق نظام التكتلات الجهوية و العمل على احيائها و أيضا تحسين العلاقات العربية كالسودان و تونس و المغرب و الدفع بمسار الاتحاد المغاربي إلى الامام .

اما الجبهة الافريقية اين سعت الجزائر إلى إعادة احياء دورها الإقليمي من خلال أجهزة الاتحاد الافريقي و المساهمة في حل النزاعات الافريقية كالنزاع الارتيري الاثيوبي و المساهمة في تجربة النيباد إلى جانب مشاركة الجزائر في مجموعة الثمانية كممثل للقارة الافريقية .

- المستوى الدولي : سعت الجزائر إلى تحسين علاقتها مع الولايات المتحدة الامريكية على كافة الأصعدة من خلال مشاركتها في الحوار الأطلسي مع الحلف الأطلسي و القيام بزيارات إلى واشنطن و جعل ملف محاربة الإرهاب هو الحلقة الرابطة مع الدولتين خاصة بعد احداث 11 سبتمبر 2001 ، إلى جانب تبنيها استراتيجية تنوع الشركاء كالصين و الاتحاد الأوروبي دون نسيان الشريك الفرنسي الذي يبقي محافظا على علاقته بالجزائر رغم تعرضها إلى الفتور في كثير من الأحيان.

بداية من عام 1997 بدأ النشاط الخارجي يتحرك من خلال التركيز على الدوائر الإعلامية وبعض الصحف ذات الانتشار الواسع وشخصيات سياسية ولكن مع مجيئ الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عام 1999 بدأ النشاط نحو تكثيف العمل الخارجي مركزا على أمريكا وأوروبا وأخذت افريقيا القسط الأكبر ومع أحداث 11 سبتمبر 201 كانت فرصة أمام دبلوماسية عبد العزيز بوتفليقة نحو العودة إلى العالم وأهم المعطيات التي اعتمدت عليها الدبلوماسية الجزائرية، وهي:[51]

---

[50] وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص 87

[51] محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 39

1/ افريقيا شاركت الجزائر قمة 35 لمنظمة الوحدة الافريقية بصفتها رئيسا.

2/ القمة الاستثنائية للوحدة الافريقية سيرت ليبيا 1999.

3/دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك أكتوبر 1999.

4/ تجمع ريميني بايطاليا أوت 2000.

5/القمة الافريقية الأوروبية بالقاهرة أفريل 2000.

6/القمة السادسة في افريقيا والشرق الأوسط ماي 2000

7/ مبادرة نيباد.

من خلال هذه اللقاءات حاولت الجزائر أن تقدم تصوراتها للقضايا الافريقية كما يلي:

- القارة تعاني من صراعات ونزاعات عرقية.
- طبيعة المشاكل لأنها تختلف عن مشاكل الباقي.
- هشاشة الاقتصاد الافريقي.

كما تنقل الرئيس بوتفليقة 31 مرة ما بين 1999-2002 للدفاع عن القضايا الافريقية مما يبرز النشاطات الممكنة للدبلوماسية الجزائرية.

- التركيز على السلم والتنمية للنهوض بافريقيا.
- المساهمة في وضع حد للحرب ما بين اريتيريا واثيوبيا
- استمرار وتمسك الجزائر بمبدأ حق تقرير المصير للشعب دون التنازل عن المساومة فيه.

لقد اختارت الجزائر الخلاف الإثيوبي أريتيري كنقطة بداية للتحسين صورة الجزائر خارجيا من خلال توظيف علاقاته و خبرته الدبلوماسية لحل القضية الخلافية بين اثيوبيا و ارتيريا ، فقام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتعيين احمد اويحي كمبعوث خاص له لادارة الملف الاثيوبي الاريتيري حيث كان يشغل منصب وزير العدل و لم يكلف وزير الخارجية بهذا الملف و هذا خلال طيلة سنة بأكملها و بعده تابع الملف عبد القادر مساهل الوزير المنتدب لدى وزير الخارجية المكلف بالشؤون الافريقية سابقاً إضافة إلى بعثة الجزائر في اثيوبيا.

ما يمكن ملاحظته أن الملف بقي محصوراً بيد وزير العدل أحمد أويحيى في إطار علاقة الوثيقة برئيس الجمهورية والباقي للوفد المفاوض وحتى الذي يقوم بعملية تطبيق للتعليمات.[52]

[52]محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 123

من جانب اخر استطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ان يقوم بإعادة العلاقات مع ايران بعد قطعها ثم تذبذب في عهد الرئيسين علي كافي و اليامين زروال اين قام بزيارة في أكتوبر 2003[53] وتم ابرام اتفاقيات تعاون بل ذهب الامر إلى غاية استعداد ايران مد الجزائر بالتكنولوجيا النووية .

من جانب اخر ركز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على البعد المتوسطي و تعزيز التعاون الأوروبي و هنا يجدر بالذكر ان الرئيس عبد العزيز بوتفليقة سبق له ان اتفق مع " رومانو برودي" رئيس اللجنة الأوروبية خلال الزيارة التي قام بها إلى مقر رئاسة الاتحاد الأوروبي في منتصف شهر أكتوبر 2001 على ضرورة الإسراع في توقيع على اتفاق الشراكة بين الجانبين و تأجيل الفصل في الملفات التي لم يتم الحسم فيها بصفة نهائية و أهمها حرية تنقل الأشخاص و التعاون في مجال الامن و تبادل المعلومات[54] ، و بالفعل تم الاتفاق النهائي في 2002/04/22 و دخل حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 ، فهدف الجزائر من هذه الشراكة هو ربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاديات المتقدمة و ادراك الرئيس بوتفليقة تأخر الجزائر في اخذ مكانها في الفضاء المتوسطي مقارنة بتونس و المغرب من جهة و مقارنة بالامكانيات و القدرات التي تمتلكها الجزائر من جهة أخرى فلهذا حرص على الإسراع في ابرام هذه الاتفاقية حتى لو لم يتم حسم الأمور كلها و دراسة الملفات العالقة و هذا يبرز أهمية البعد المتوسطي في السياسة الخارجية الجزائرية.

وكما يلاحظ أيضا أن منصب وزير الخارجية في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تعاقب عليه في البداية ثلاثة وزراء وهو أحمد عطاف وقد وجده الرئيس عند تسلمه للسلطة وقد استمر في المنصب ثمانية أشهر (أفريل –ديسمبر 1999) دون أن يكلف بمهام جدية –بقي عل الهامش إلى أن عين سفيراً في بريطانيا في شتاء 2001 والثاني يوسف يوسفي وزير المناجم سابق فكان يقوم بتصريف الشؤون الخارجية شكليا ثم عين سفيراً للجزائر بكندا، والثالث عبد العزيز بلخادم، وكذلك دوره مجرد مسير هذه المؤسسة لا غير.

وقد اعتمد على أحمد أويحي للإشراف على الوساطة الجزائرية في القرن الافريقي في مرحلتها الصعبة والخطيرة وهو الذي يشتغل منصب وزير العدل وهذا في الوقت الذي يوجد فيه وزير مكلف بالعلاقات الخارجية وهو أحمد عطاف السبب يرجع إلى عدم ارتياح البعض لهذا الأخير بسبب سوء إدارته للشؤون الخارجية وخاصة مع البلدان العربية استنكرت كثيرا بخصوص –خاصة ليبيا– ودول الخليج.

---

[53] سيد احمد ولد سالم ، مرجع سابق

[54] تشام فاروق ،" أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر" ، مداخلة القيت في الملتقي الدولي التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين الشراكة الأوروبية العربية ، جامعة سطيف ، يومي 8-9 ماي 2004 ، ص 6

استراتيجيات السياسة الخارجية الجزائرية في هذه المرحلة :

تقوم السياسة الخارجية على مجموعة من الاستراتيجيات و الأدوات التي استخدمتها في هذه المرحلة اين تركزت هذه المرحلة بقوة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة اين أراد ان يكون رئيسا بكامل الصلاحيات و أيضا اعادت الجزائر إلى مكانتها الدولية و بتالي **استراتيجية سيطرة مؤسسة الرئاسة** في عملية بناء السياسة الخارجية.

كما اعتمدت الجزائر في هذه المرحلة على ما يعرف **بدبلوماسية المكوك**[5655]هذا المبدأ الذي تعتمده الجزائر خاصة عندما تتوسط ملفا في اطار الوساطة وتطبقها عندما تشتد الأزمة حيث طبقته في الوساطة بين العراق وشاه ايران عام 1975 وكذا في اطلاق سراح الرهائن وكذا في الوساطة بين اثيوبيا وأريتيريا ، فهذه الدبلوماسية تدفع بالرئيس الحضور إلى منطقة الصراع وتخصيص الكثير من الجهد والمال من أجل التوصل إلى حل هذا النزاع.[57]

مبدأ دبلوماسية القمة:[58]

هي من بين الأساليب التي تعتمدها الجزائر في سياستها الخارجية خاصة أثناء انعقاد المؤتمر القمة الافريقية المنعقد في الجزائر 35 وكذا في الأزمة الاريتيرية الأثيوبية التي قادها الرئيس بوتفليقة ورئيس منظمة الوحدة الافريقية ويقصد بمفهوم الدبلوماسية القمة هو الانتقال من مستوى الممثلين للرؤساء والملوك إلى تولي هؤلاء شخصيا المهمة لاسيما أثناء الازمات والقضايا الكبرى وهو أسلوب جديد وفعال دعم بعد الحرب العالمية الثانية وظف لسيطرة على مواقع الخطر خاصة اذا توفرت الرغبة والإرادة عند أصحاب القرار الفعليين الذين يفاوضون بأنفسهم في مثل هذه الحلات وهو ما يفسر انتقال الرئيس بوتفليقة إلى عين المكان للتفاوض مع أصحاب القرار الفعليين في كل من البلديين.

---

[55]فدبلوماسية المكوك تعتمد على سرعة الحركة و شرح مواقف الطرف الاخر و ظروفه و كذلك على امتلاك وسائل الترغيب او التهديد الخفية و المعلنة لمساعدة الدفع في اتجاه تذليل العقبات و التوصل إلى نتائج عملية محدودة (انظر إلى الموسوعة السياسية ، ج 2 ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1991 ، ص 672)

[56]يعتبر هنري كسينجر من بين الذين هندسوا الدبلوماسية حيث اصطلح عليه دبلوماسية خطوة خطوة أداها بشكل خاص في الوساطة في الصراع العربي الإسرائيلي (انظر محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 147)

[57]محمد بوعشة ، مرجع سابق ، ص 148

[58]مرجع نفسه ، ص 158

المحور الثاني : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

تعتبر السياسة الخارجية الجزائرية امتداد طبيعي للدبلوماسية الجزائرية اثناء الثورة التحريرية التي ارست دعائم و مبادئ السياسة الخارجية للجزائر المستقلة ، و التي اكدت على هذه المبادئ و التوجهات من خلال تأكيدها في الدساتير و الإعلانات الرسمية للدولة الجزائرية و من هذا المنطلق نجد ان دراسة مبادئ و أسس و توجهات السياسة الخارجية الجزائرية امر لا بد منه لفهم و تحليل هذه السياسة في بيئتها الإقليمية و الدولية من خلال التطرق إلى المبادئ و المحددات و الأهداف .

1- مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

لأي دولة مستقلة سياستها الخارجية التي تعتمد عليها في التعامل مع المجتمع الدولي و تمثل الاطار الاشمل لحماية مصالحها الوطنية و الدفاع عنها و البيئة التي تتعاون فيها من اجل تحقيق السلم و الأمن الدوليين، و الجزائر رسمت مبادئها منذ الثورة التحريرية سواء عبر بيان اول نوفمير او مؤتمر الصومام او كذا دساتير ما بعد الاستقلال في اطار سيادية الثوابت الوطنية في السياسة الخارجية.

تعتبر الثورة الجزائرية احد المرتكزات التي قامت عليها السياسة الخارجية الجزائرية باعتبارها مرجعا رئيسيا في بناء الأسس و المبادئ ، حيث اكدت الثورة الجزائرية على الوحدة و السيادة الوطنية و رفض القمع و الاحتلال الأجنبي و التدخل الخارجي ، بالإضافة إلى محاربة التمييز العنصري الذي عانت منه الجزائر على مر فترة الاستعمار [59].

قبل التطرق إلى مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية لا بد من التطرق إلى التحولات و الظروف التي بلورة هذه المبادئ حتى نتمكن من فهم البيئة التي تم وضع فيها هذه المبادئ و مدى تأثير هذه المبادئ على مراحل النشاط الدبلوماسي الجزائري في مرحلة الثورة التحريرية و حتى ما بعد الاستقلال.

ظروف و تطورات مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية :

جاءت مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية مع الثورة الجزائرية من خلال بيان اول نوفمبر ثم مؤتمر الصومام و تبلورة بشكل نهائي بمؤتمر طرابلس اين حدد محاربة الاستعمار و دعم حركات التحرر اهم مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية بل اعتبرت الموجه لها، و تم التأكيد على هذه المبادئ مع المؤتمر

[59] إسماعيل دبش ، مرجع سابق ، ص 124

السنوي لجبهة التحرير الوطني المنعقد سنة 1964 حيث أعاد التأكيد على المبادئ المعتمدة في مؤتمر طرابلس.[60]

و قبل عرض مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية اردنا تقديم صور من النشاط الخارجي للجزائر بعد الاستقلال في فترات مختلفة ، اين نصل ان النشاط الدبلوماسي ارتبط بهذه المبادئ مع اختلاف في توظيف هذه المبادئ وفق طبيعة الحكم و طبيعة النظام الدولي.

فالجزائر تعتبر مسالة دعم حركات التحرر مسالة أساسية في السياسة الخارجية الجزائرية بحكم التجربة الجزائرية في الاستقلال عن فرنسا اين خاضت حربا تحريرية كلفتها الكثير و لهذا فالجزائر سعت إلى استقبال الكثير من حركات التحرر في افريقيا و دعمهم ماديا و عسكريا و سياسيا في اطار التعاون الافريقي.[61]

كما تعتبر فترة السبعينات من القرن الماضي ازهي مراحل الدبلوماسية الجزائرية خاصة عام 1974 اين تراست الجزائر الجمعية العامة للأمم المتحدة و قمة الأبيك في نفس السنة و بداية طرح مقاربة الجديدة في الاقتصاد العالمي يقوم على التعاون جنوب جنوب و شمال جنوب وفق استثمار افضل للقدرات و الإمكانيات التي تمتلكها الدول النامية ، اين تم افتتاح قمة دول عدم الانحياز من طرف الرئيس هواري بومدين بعنوان " البترول ، المواد الأولية و التنمية" .[62]

اما في عهد الرئيس شادلي بن جديد فاستفاد من العمل الدبلوماسي الذي قام به الرئيس هواري بومدين مع تغير وزير الخارجية الذي كان آنذاك عبد العزيز بوتفليقة بمحمد صديق بن يحي اين غيرت نوعا ما الجزائر من استراتيجيتها من خلال الاعتماد على البرغماتية بدل الاديولوجية رغم الإبقاء على مبادئ الاشتراكية في الدستور و النظام ، فرغم وفاة وزير الخارجية محمد صديق بن يحي في 03 ماي 1982 الا ان النشاط الدبلوماسي الجزائري بقي محافظا على النجاحات المحققة أي ساهمت الجزائر في تحرير الرهائن الامريكان في طهران سبتمبر 1983 و القيام بأول زيارة لرئيس شادلي بن جديد إلى الولايات المتحدة الامريكية في افريل 1985 .[63]

---

[60] Amina Mernache , "la diplomatie algérienne , la nostalgie d'une gloire perdue", revue dynamique internationales : université de paris est Créteil , n 07 , 2012 , p 2

[61] Ammara Bekkouche ;" la politique africaine de l'Algérie" , revue africaine des livres , V3 N 1 , mars 2007 , p 2

[62] Amina mernache , Op.cit. p 7

[63] Ibid. p 11

الا ان السياسة الخارجية الجزائرية مع عودة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حاول ان يقود بنفسه الملف الخارجي اين قام بأول خطوة و هي استضافة الجزائر لقمة منظمة الوحدة الافريقية في منتصف جويلية 1999 ثم الدخول في حوار مع الحلف الأطلسي ضمن مقاربة امنية جديدة و بعدها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و هندسة اتفاق السلام ما بين اثيوبيا واريتيريا في 12 ديسمبر 2000 و القيام بزيارة دولة إلى فرنسا في جوان 2000 و إلى الولايات المتحدة الامريكية 2001 .[64]

هذه كلها تؤكد على التحول في السياسة الخارجية الجزائرية التي أصبحت مختلفة وفق منطق براغماتي بحت إلى جانب المحافظة على المبادئ الأساسية للدبلوماسية الجزائرية ، و يمكن حصر منطلقات و ابعاد السياسة الخارجية التي تميزت بالاستمرارية و الثبات و الذي استمدته من ثوابت و اهداف التي جسدتها جبهة التحرير الوطني اثناء الثورة التحريرية و هي كما يلي :[65]

- لم تهدف الثورة الجزائرية إلى تحقيق القيم الإنسانية و تطبيق القوانين احترام حقوق الانسان على امة و شعب و استرجاع سيادة دولة الجزائر فقط بل كذلك و في نفس الوقت كانت لها ابعاد دولية من اجل التنسيق و العمل المشترك لتحقيق هذه الأهداف في الجزائر و في المناطق الأخرى من العالم خاصة العالم المستعمر ذلك ما تضمنه بيان اول نوفمبر .
- يعتبر الهدف الأكبر للثورة الجزائرية هو الدفاع عن حق جوهري في القانون الدولي و هو حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها .
- دعم الامن و السلم الدوليين من خلال منطقة المغرب العربي و البحر المتوسط .
- قدمت الثورة الجزائرية نموذجا للشعوب المستعمرة في استخدام ما يعرف بالثورة الشعبية و الذي اعتبر مثالا لمواجهة الاستعمار في اسيا و افريقيا و احسن مثال على ذلك ما قام به المناضل و الرئيس السابق لجنوب افريقيا نيلسون مانديلا اين توجه في 1962 إلى الجزائر بالقرب من الحدود المغربية للتدريب و بعد خروجه من السجن عام 1990 كانت اول وجهة له خارج جنوب افريقيا هي الجزائر اعترافا بالبعد التحرري و الإنساني للثورة الجزائرية.

- كان للثورة الجزائرية الأثر المباشر في اصدار القرار 1514 في ديسمبر 1960 و المتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة ووضع حد بدون قيد او شرط للاستعمار بجميع صوره .

[64]. Amina mernache , Op.cit .p 13

[65] إسماعيل دبش ، مرجع سابق ، ص 131

بعد التطرق إلى الظروف و مراحل النشاط الدبلوماسي الجزائري و دور الثورة الجزائرية في رسم و صياغة السياسة الخارجية الجزائرية نجد ان تحديد مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية تم وضعه مع اعلان بيان اول نوفمبر و تعاملت الحكومة المؤقتة الجزائرية وفق هذه المبادئ في دبلوماسيتها لتحقيق اهداف الثورة التحريرية الا ان هذه المبادئ تشكلت بشكل أوضح بعد الاستقلال ، و يمكننا ان نلخص اهم المراحل التي رسمت معالم و مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية .

<u>مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب بيان طرابلس 1962 :</u>

كان اجتماع طرابلس في 27 ماي إلى 4 جوان 1962 بداية تجسيد مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في مرحلة ما بعد الاستقلال و تكملت للنشاط الدبلوماسي الثوري الجزائري ، و يمكن ان نحدد هذه المبادئ كما جاءت في اجتماع طرابلس كما يلي : [66]

- **<u>أولا</u> : النضال ضد الاستعمار و الامبريالية :** هذا المبدأ جاء نتيجة لما عاشته الجزائر من استعمار فرنسي طويل و مشاركة الدول الغربية الليبرالية إلى جانب فرنسا في محاربتها للثورة الجزائرية بالإضافة إلى مشاركة الحلف الأطلسي و هذا ما جعل الجزائر تضع اول مبادئها في سياستها الخارجية هي محاربة الاستعمار و الامبريالية الغربية ، و لهذا اعتبرت الجزائر في بيانها بانها تسعي إلى تحقيق الاستقلال و عدم التكتل إلى أي جهة إلى غاية التخلص من الامبريالية.
- **<u>ثانيا</u> : دعم الحركات التي تسعي إلى الوحدة و التعاون :** نتيجة لاتساع الحركة الاستقلالية و حركات التحرر التي انتجت توجها نحو التعاون ضد الامبريالية و هنا حددت السياسة الخارجية الجزائرية إلى تحديد الدوائر الجغرافية و هي الدائرة المغاربية ثم العربية و الافريقية حيث اعتبر البيان ان هذه الدوائر هي الأهم من اجل تحقيق وحدة الشعوب .
- **<u>ثالثا</u> : دعم حركات التحرر** [67] جاء في هذا الاجتماع بان الجزائر تعمل على دعم حركات التحرر بعد نيل استقلالها خاصة المستعمرات التي لاتزال تناضل في افريقيا كانغولا و جنوب افريقيا و العديد من دول شرق افريقيا .

[66]Ardavan Amir aslani ; <u>l' âge d'or de la diplomatie algérienne</u> , Constantine : media plus ; 2015 ; p 15

[67]Ibid ; p 16

- <u>رابعا :</u> **دعم التعاون الدولي** : جاء في الاجتماع بانه يجب تعزيز التعاون الدولي ما بين شعوب و دول افريقيا و اسيا و أمريكا اللاتينية في كافة المجالات و الميادين من اجل قيم الديمقراطية و العدالة و الحرية .
- **<u>خامسا</u> : جعل جيش التحرير هو الجيش الشعبي الوطني الذي يقوم بحماية الامة و الدفاع عنها.**

من خلال ما سبق نجد ان هذه المبادئ لم تختلف عن المبادئ التي جاءت بها الحكومة المؤقتة الجزائرية خلال الثورة التحريرية بل كملتها في اطار تدعيم الرؤية الجزائرية للقضايا الدولية و الإقليمية وفق ثوابت وطنية تحدد في الدساتير و تصبح سياسة موجهة للدور الجزائري الخارجي.

<u>اهداف و مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب دستور 1963 :</u>

و يمكن ان نلخص اهم الأهداف التي تسعي إلى تحقيقها السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإقليمي و الدولي حسب ما جاء في دستور 1963 وفق المادة 10 كما يلي :

1- المحافظة على استقلال الدولة و سيادتها و امنها الوطني و هذا ما جعل ارتباط المقاربات و الاستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية لضمان استمرارية الدولة تندرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني القائم دور كبير للمؤسسة العسكرية و [68]هذا لا يكون الا من خلال حماية الحدود و البلاد من أي خطر خارجي و هذا العمل لا يكون فقط وفق المؤسسة العسكرية بل يندرج تحت الأهداف الوطنية ككل بما فيها السياسة الخارجية.
2- زيادة قوة الدولة : يرتبط هذا الهدف بالهدف الأول بل هو الإدارة و الوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة و امنها ووجود الجزائر كقوة جهوية بما يعنيه من تواجد الجزائر كقوة رئيسية تلعب دور القاطرة التي تقود بقية الدول المغاربية [69] إلى الوحدة و التعاون و بتالي تزيد من مكانة الجزائر في بعدها المغاربي أولا و العربي و الافريقي ثانيا.

فهذه المبادئ جاءت وفق الأهداف الكلية و انطلاق السياسة الخارجية في النشاط الان بعض الظروف الداخلية و الخارجية اثرت في هذا النشاط الخارجي من بينها الصراعات الداخلية في السلطة و الاعتداء المغربي على الجزائر إلى جانب الانقلاب العكسري الذي قاده وزير الدفاع في تلك المرحلة

[68] الدستور الجزائري 1989 ، مأخوذ من موقع ر المجلس الدستوري ، مرجع سابق

[69] مرجع نفسه .

و هو هواري بومدين و تعطيل الدستور ، و بالتالي هذه المبادئ كانت موجودة لكن بيئة تفاعلها كان معقد.

مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب دستور 1976 :

جاء في دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مبادئ السياسية الخارجية الجزائرية حسب المواد التالية لدستور 1976 . [70]

المادة 86 : تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ و الأهداف التي تتضمن مواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الافريقية و الجامعة العربية " و من خلال هذه المادة نجد ان السياسة الخارجية قائمة في مبادئها وفق المبادئ الدولية للمنظمات الدولية بحكم ان انضمام الجزائر لها يشكل تلقائيا موافقة الجزائر على مبادئ هذه المنظمات و تتماشي معها و التي في الغالب تكون هادفة للأمن و السلم الدوليين ، كما نلاحظ ان مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية قائمة على البعد الدولي و المتمثل في الأمم المتحدة إلى جانب البعدين العربي و الافريقي لأهمية المكانة الجيو استراتجية للجزائر.

المادة 87 " تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب.[71]

تلتزم الجزائر كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبينة على تحرير الجماهير الشعبية باعتماد صيغ للوحدة او للاتحاد او للاندماج كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة و العميقة للشعوب العربية ، وحدة الشعوب المغاربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية.

نلاحظ من خلال هذه المادة ان الجزائر تضع في أهدافها الوحدة العربية كخيار استراتيجي لها و هذا الهدف كان موضوعا في البيانات التي صدرت خلال الفترة الاستعمارية خاصة المنطقة المغاربية التي تعتبر شعبا واحدا يجب تحقيقه في أي صورة ممكنة مادام انها تخدم الصالح العربي ككل.

المادة 88 " تحقيق اهداف منظمة الوحدة الافريقية و تشجيع الوحدة بين شعوب القارة يشكلان مطلبا تاريخيا و يندرجان كخط دائم في سياسة الثورة الجزائرية .[72]

---

[70] www.conseil-constitutionnel.dz/consultitution76 الدستور الجزائري موقع المجلس الدستوري بتاريخ 2017/03/17 على الساعة 12.00

[71] الدستور الجزائري من موقع المجلس الدستوري ، مرجع سابق

[72] الدستور الجزائري ، المجلس الدستوري ، مرجع سابق

وهذا دليل على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية نحو افريقيا كعمق حيوي و ارتباط تاريخي في اطار مكافحة الاستعمار و لهذا وضعت الجزائر الوحدة و التعاون الافريقي كهدف أساسي في السياسة الخارجية الجزائرية .

المادة 89" تمتنع الجمهورية الجزائرية طبقا لمواثيق الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الافريقية و الجامعة العربية عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى و حريتها"

فالجزائر من خلال هذه المادة وضعت احد اهم أسس السياسة الخارجية الجزائرية الا و هو عدم استخدام القوة ضد الغير او التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، بالإضافة إلى انها تسعي إلى حل النزاعات الدولية بطرق سلمية كمبدأ أساسي في السياسة الخارجية الجزائرية.

المادة 90" وفاء لمبادئ عدم الانحياز و أهدافه تناضل الجزائر من اجل السلم و التعايش السلمي و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول " .[73]

و تأكيدا لما سبق فان الجزائر تعمل على تحقيق السلام و الدفع إلى ذلك في شتى المجالات و هذا ماس سعت اليه الجزائر منذ استقلالها إلى اليوم.

و لهذا فان التقيد و الالتزام بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في الأقاليم المتجاورة و هذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار ما بين الدول و الجزائر واحدة منها وفق مبادئ الأمم المتحدة و منظمة الوحدة الافريقية.

المادة 91" لا يجوز البتة التنازل عن أي جزء من التراب الوطني "[74]

وفقا لهذه المادة فان الجزائر حسمت مسالة الاطماع المغربية الهادفة إلى الاستيلاء على أجزاء من الأراضي الجزائرية خاصة الجهة الغربية و بتالي فالسياسة الخارجية الجزائرية تعمل على غلق أي مناورة و تضع البعد الوحدوي للأراضي الجزائرية كهدف في السياسة الخارجية لابد من المحافظة عليه و الدفاع عنه

المادة 92 " يشكل الكفاح ضد الاستعمار و الاستعمار الجديد و الامبريالية و التمييز العنصري محورا أساسيا للثورة".[75]

و تؤكد الجزائر في مسعها ان اهداف الثورة التحريرية هي الخط الموجه في سياستها الخارجية خاصة فترة الستينات و السبعينات من القرن الماضي أين كان الصراع الأيديولوجي قائما و في أوجه و

---

[73] الدستور الجزائري ،مرجع سابق .

[74] مرجع نفسه.

[75] مرجع نفسه.

بتالي وضعت السياسة الخارجية مبادئها وفقا لهذه الأهداف المسطرة منذ الثورة التحريرية و التي عملت على تحقيقها في تلك الفترة .[76]

ان دعم الشعوب في تقرير مصيرها يعتبر عنصرا مهما وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار بمضمون مواثيق المنظمات الدولية و الإقليمية كما يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار بكل انواعه.

و قد اشارت **المادة 88** من الدستور سنة 1976 إلى " **ان تحقيق اهداف منظمة الوحدة الافريقية و ترقية شعوب القارة يعد بمثابة مواصلة سياسة الثورة الجزائرية** " [77] ، و على هذا الأساس فان المشرع الجزائري لم يهمل بعض المبادئ الأساسية للسياسة الافريقية للجزائر .

كما يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في افريقيا و اسيا و أمريكا اللاتينية في كفاحها من اجل تحررها السياسي و الاقتصادي من اجل حقها في تقرير المصير و الاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية .

و هنا يتضح مبدا اخر للسياسة الخارجية الجزائرية الا وهو دعم الشعوب في تقرير مصيرها و دعمها أيضا في التحرر و الكفاح المسلح ضد الاستعمار و الذي يعتبر امتدادا لمبادئ الثورة التحريرية و لا يزال إلى وقتنا الحاضر من خلال الدعم اللامشروط للقضية الفلسطينية و كذا القضية الصحراوية.

المادة 93 " يشكل دعم التعاون الدولي و تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة و المصلحة المتبادلة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية "

حددت هذه المادة احد اهم مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية الا وهي عدم التدخل و دعم التعاون الدولي أي تعزيز التعاون بين الجزائر و مختلف دول العالم في مبادئ عادلة و الحفاظ على الحدود الدبلوماسية في ما يخص الجانب الداخلي للدول و هذا خط سير السياسة الخارجية الجزائرية الثابت الذي لم يتغير إلى يومنا هذا و نجد هذا المبدأ لم تنص عليه أي مادة في دستور 1963 الا انه كان موجودا في خطابات الرسمية للدولة الجزائرية.[78]

---

[76] منصف بكاي ، دور الجزائر في تحرير افريقيا و مقومات دبلوماسيتها الافريقية ، الجزائر : دار الامة ، 2017 ، ص 37

[77] مرجع نفسه ، ص 37

[78] مرسي بشير ، الامن السيادي الجزائري و مقاربة الحدود الامنة ، عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2018 ، ص 351

مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب دستور 1989 :

يعتبر دستور 1989 اول دستور في مرحلة التعددية السياسية و الذي جاء نتيجة للتحولات التي عرفتها الجزائر بعد احداث 5 أكتوبر 1988 فجاء هذا الدستور بتعديلات عديدة و على مستوى السياسة الخارجية و مبادئها نجد ما يلي :

المادة 25 : تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية "[79].

فهذه المادة أبقت على مبدأ حل النزاعات الدولية بطريقة سلمية و اعتبرت الحرب مبدأ غير مشروع و عمل غير مقبول لحل المشاكل الدولية و بالتالي حافظت الجزائر على مبادئها كما كان في الدساتير السابقة.

المادة 26 :الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرير السياسي والاقتصادي ، والحق في تقرير المصير ، وضد كل تمييز عنصري"[80] .

فالجزائر اكدت في دستور 1989 على مبدأ تضامن الجزائر و دعمها لكل اشكال الكفاح لكن التغير الذي وقع هنا هو انها ركزت على البعد الاقتصادي و الذي لم يكن موجود من قبل و هذا ما ترجم من قبل في التوجهات الجزائرية نحو بناء تعاون اقتصادي دولي وفق منظور تعاوني بعيدا عن استغلال قدرات الشعوب من طرق القوى الكبرى كما حافظت الجزائر على دعمها لمبدأ تقرير المصير و التميز العنصري كأحد الثوابت السيادية في السياسة الخارجية الجزائرية.

المادة 27: " تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي ، وتنمية العلاقات الودية بين الدول ، على أساس المساواة ، والمصلحة المتبادلة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه " .[81]

---

[79] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 1989 ، مأخوذ من موقع الرئاسة –http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution89.htm

[80] مرجع نفسه

[81] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 1989 ، مرجع سابق

فهذه المادة أيضا أبقت على الثوابت التقليدية للسياسة الخارجية الجزائرية و هي توافق مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية مع ميثاق الأمم المتحدة و تحقيق اهداف التعاون الدولي و تنمية العلاقات الدولية بشكل إيجابي و من جهة أخرى إبقاء و التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المادة 74 الفقرة الثالثة ان الرئيس هو من يقرر السياسة الخارجية و يوجهها " [82] كما حددت كيفية تعيين السفراء و المبعوثين و كيفية انهاء مهامهم و ابراء المعاهدات و الاتفاقيات ، و هذا الامر نفسه في جميع الدساتير التي جاءت اين يكون الرئيس هو المقرر لسياسة الخارجية الجزائرية.

<u>مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب دستور 1996 :</u>

حسب هذا الدستور فالمواد التي كانت موجودة في الدستور السابق و هي المادة 25 و 26 و 27 بقيت ثابتة و لم تتغير في دستور 1996[83] من حيث المحتوى بل الذي تغير هو الترتيب في المواد حيث أصبحت المادة 25 في دستور 1989 هي المادة 26 من حيث الترتيب لكن نفس المحتوي نفس الشيء بالنسبة المادة 26 أصبحت 27 في دستور 1996 و المادة 27 في دستور 1989 أصبحت المادة 28 في دستور 1996 أي حافظت على نفس المحتوى مع تغير في رقم المواد لا غير.

كما حافظت المادة 77 على مضامينها و المتعلقة بمهام رئيس الجمهورية و من بينها ان رئيس الجمهورية هو الموجه للسياسة الخارجية و لكن تغير ترقيم المادة عما كان عليه في دستور 1989 حيث كانت رقم 74 و أصبحت 77 في دستور 1996 .

و هذا يدل على ثبات مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية و التي تعتبرها مكسب مميزا للسياسة الخارجية الجزائرية عن غيرها من الدول .

<u>مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية حسب تعديلات دستور 2016 :</u>

جاءت تعديلات دستور 2016 في سياق التحولات السياسية و الاجتماعية في الجزائر و أيضا التحولات الدولية و الإقليمية اين تم تعديل بعض المواد و إضافة مواد جديدة ، و من بين الإضافات التي تم إقرارها في تعديلات دستور 2016 نجد **مادة 27 (مادة جديدة) " تعمل الدولة على حماية حقوق المواطنين في الخارج ومصالحهم، في ظل احترام القانون الدولي والاتفاقيات المبرمة مع البلدان المضيفة**

---

[82] الدستور الجزائري 1989 ، موقع المجلس الدستوري 2017/02/17 على 14.30

[83] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996 ، مأخوذ من موقع رئاسة الجمهورية http://www.el–mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm

والتشريع الوطني وتشريع بلدان الإقامة.
تسهر الدولة على الحفاظ على هوية المواطنين المقيمين في الخارج وتعزيز روابطهم مع الأمة، وتعبئة مساهمتهم في تنمية بلدهم الأصلي."[84]

فهذه المادة الجديدة اضافت بعد اخر للسياسة الخارجية الجزائرية و هي احترام مبادئ القانون الدولي و ضرورة حماية المواطنين الجزائريين في الخارج و ربطه بالجزائر و هذا خاص بالجالية الجزائرية في الخارج و هنا تحول جديد في السياسة الخارجية الجزائرية لم يكن واضح في الدساتير السابقة تم اضافته بشكل واضح في تعديلات دستور 2016.

اما المواد التي تحدد مبادئ السياسة الخارجية فبقيت ثابتة من حيث المحتوى مع تغير ترقيم المواد حيث كانت في دستور 1996 رقم 26 و 27 و 28 على التوالي أصبحت في تعديلات دستور 2016 تحمل المواد الترقيم التالي على التوالي أيضا 29 و 30 ، 31 ، و هذا مؤشر على استمرارية ثبات مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية .

بالنسبة للمادة 77 في دستور 1996 تم تعديلها مرتين اين تم تعديلها في تعديلات 15 نوفمبر 2008 و تعديلات 6 مارس 2016 و اصبح رقم المادة هو **91** الفقرة الثالثة و التي تنص " **يقرّر السّياسة الخارجيّة للأمّة ويوجّهها**" [85] ، اي ان هذه المادة عدلت بعض فقراتها لكن الفقرة الثالثة الخاصة بدور رئيس الجمهورية لم تتغير .

من خلال ما سبق نجد ان مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية بقيت ثابتة منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا سواء من حيث النصوص القانونية الضابطة لمبادئ السياسة الخارجية الجزائرية او من حيث الممارسة التي تعتمد فيها الجزائر على مبادئها في تعاملاتها من خلال دعمها للقضايا العالمية العادة و حركات التحرر و محاربة التميز العنصري و حل النزاعات بطرق سلمية.

---

[84] تعديلات دستور 2016 حسب الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016 مأخوذ من موقع الجريدة الرسيمة https://www.joradp.dz/har/consti.htm

[85] مرجع نفسه . (عرفت الجزائر تعديلات جزئية في دستورها بعد 1996 كانت على التوالي تعديل 10 افريل 2002 و تعديل 15 نوفمبر 2008 و تعديل 06 مارس 2016 ، المصدر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية https://www.joradp.dz/har/consti.htm

المحور الثالث :محددات السياسة الخارجية الجزائرية

لكل دولة لها محددات في سياستها الخارجية و لا يمكن ان تكون لهذه السياسة أي فعالية بدون وضع و رسم هذه المحددات التي تسمح لها من رسم استراتيجيات عمل و خطط لتنفيذ سياستها الخارجية و الجزائر ليست استثناء و يمكن ان نحدد محددات السياسة الخارجية الجزائرية كما يلي :

ا– المحددات السياسية :

تقوم المحددات السياسية على عدة عناصر و أهمها الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري فهي تمثل البعد الذاتي و الاجتماعي للعملية السياسية [86]المتاحة للقائد السياسي كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية.

كما تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور الافراد في التعامل الخارجيّ ، و يستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية و تراثه الديني ، و يمكن ربط مسالة التدخل في الشؤون الداخلية من طرف الجزائر شيء سلبي بحكم الموروث الذي توارثه الشعب الجزائري من خلال تجربته الاستعمارية .[87]

فالعملية السياسية التي تتم داخل النظام السياسي تعتبر من بين المحددات السياسية التي تؤثر في السياسة الخارجية لأي دولة لان النظام السياسي عندما يتمتع بقدر كبير من الحرية و الانفتاح و الديمقراطية فانه يساهم في بناء سياقات متكاملة و خيارات كبيرة في عملية صنع السياسة الخارجية و في المقابل عندما يكون النظام السياسي في حالة انغلاق و شمولي فان عملية صنع السياسة الخارجية لهذا النظام تكون محدودة الخيارات و البدائل و بالتالي تؤثر في صوابية القرار و فعاليته.

من جهة أخرى فان النظام السياسي القائمة على أسس ديمقراطية كالانتخابات و عدم وجود عنف سياسي او انقلابات سياسية و عسكرية فان هذا النظام يحظى بقابلية لدى المجتمع الدولي مما يمكنه من التفاعل في بيئة سليمة و لها مصداقية و ثقة و قبول لدى الأطراف الأخرى.

و لهذا فمعظم الباحثين و المتخصصين يركزون على المحدد السياسي كمعيار أساسي في بناء السياسة الخارجية لأي دولة لأنه يقوم بصياغة القضايا و المسائل الناجمة عن الازمات و المشكلات و كذا

---

[86] دالع وهيبة ، مرجع سابق ، ص 118

[87] ميلود بن غربي ، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في اطار المتغيرات الإقليمية و التحديات الوطنية ، الجزائر : مؤسسة كنوز الحكمة ، 2011 ، ص 100

طبيعة هذا النظام في حد ذاته و خصوصيته التي تعمل اما على إيجاد حلول بشكل متروى او بدون عقلانية. [88]

و النظام السياسي في الجزائر عرف جملة من التحولات على الصعيد الهيكلة و الاستقرار خاصة مع الازمة الأمنية التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات و التضييق الخارجي الذي تم على الجزائر مما وضعها في اطار المدافع دائما عن مواقفها .

لكن نجد هنا ان الثقافة السياسية التي اكتسبها المجتمع الجزائري رغم الحالة التصارعية الا انه بقي يدا واحدة و لم يسمح للأطراف الخارجية بالتدخل في الشؤون الداخلية حتى من طرف الاجانب و هذا ما اعطى صلابة للموقف الخارجي الجزائري امام الضغوطات الخارجية و هذا ما ميز المجتمع الجزائري بجميع مكوناته على عكس ما لاحظناه في المجتمعات الأخرى.

إلى جانب ان الأحزاب السياسية في الجزائر ليس لها تأثير كبير بغض النظر عن التجربة التي عرفتها الجزائر في فترة التسعينات و الانفتاح السياسي مع تعديل دستور 1989 الا ان هذه التجربة جعلت الأطراف الفاعلة و المتفاعلة مع الأحزاب السياسية داخل النظام السياسي لا تذهب بعيدا في عملية التأثير في صنع السياسة الخارجية الجزائرية لتعقيد عملية صنع السياسة الخارجية في النظام السياسي الجزائري الا ان موقفها الإيجابي في مسالة عدم التدخل في الشأن الداخلي و كذا المسائل الأساسية كالقضية الصحراوية و الوحدة الوطنية تعتبر خط احمر بالنسبة للأحزاب سواء كانت معارضة او موالية و هذا ما يعزز من دور صانع القرار الخارجي الجزائري .

ب- المحددات الاقتصادية:

تعتبر المحددات الاقتصادية الأهم في السياسة الخارجية فهي تلعب دورا مهم في ربط الدول بمحيطها الإقليمي و الدولي باعتبار الاقتصاد اهم عامل حيوي يحكم العلاقات الدولية في الوقت الراهن و بالتالي فهو يحدد بشكل أساسي حركية السياسة الخارجية و اتجاهاتها نحو المجتمع الدولي.

فالمحددات الاقتصادية لأي دولة تقوم على العنصر البشري او الموارد البشرية و هي الأهم بحكم ان الانسان هو راس المال الحقيقي لأي دولة و قوتها و الشق الثاني يتمثل في الموارد الطبيعية سواء كانت مواد خام ام موارد اقتصادية مختلفة تمكن من استحداث عملية تنموية مستدامة داخل الدولة و تجعل منها قوة فعلية داخليا و خارجيا و هذا يساهم في رسم السياسات العامة و السياسة الخارجية لأي دولة بشكل

[88] جيمس دورتي ، روبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، (تر: وليد عبد الحي) ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، 1985 ، ص 110

مباشر لأنه يجعلها اما مؤثرة في البيئة الدولية بحكم قوة اقتصادها وتجعلها متأثرة و تابعة للتفاعلات الاقتصادية التي تكون بيد الدول الأقوى.

فالجزائر تقوم في الشق الاقتصادي على اقتصاد الطاقة او بمعني اخر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي الا ان الاقتصاد الجزائري اعتمد في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الانفتاح على العالم سياسيا و اقتصاديا بالاعتماد على التنوع في الشركاء بحيث حاول الخروج من الشركاء التقليدين كفرنسا إلى دول أخرى خاصة اسبانيا و الولايات المتحدة الامريكية و الصين و تركيا ، كما لعبت مسالة ابرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مسالة جوهرية في رسم محددات السياسة الخارجية الجزائرية من خلال التكيف مع هذه الاتفاقيات.

و نجد ان المحدد الاقتصادي مهم في السياسة الخارجية الجزائرية ما نلاحظه من جانب اخر مسالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة حيث لعب الشق الاقتصادي و المحافظة على المصالح الوطنية أهمية كبيرة في الانضمام إلى هذه المنظمة الاقتصادية.

البعد الطاقوي في السياسة الخارجية الجزائرية :

تعتمد الجزائر على الطاقة في اقتصادها حيث يمثل النفط 35 بالمئة من الناتج المحلي الخام و 97 بالمئة من الصادرات الجزائرية و بتالي تتوقف عليه كل السياسات الاجتماعية و الاقتصادية لتمويلها إلى جانب انها المصدر الأساسي للعملة الصعبة ،[89] و لهذا فالجزائر تعمل في رسم سياساتها الطاقوية على ضمان استقرار الأسعار في الأسواق العالمية اين تتحرك الجزائر في منظمة الأوبك لضمان استقرار الأسعار من خلال تفعيل الدبلوماسية و تقريب وجهات النظر مع الفرقاء و حتى مع الدول المنتجة خارج الأوبك كروسيا.

كما يجعلها عرضت لتأثيرات تقلبات أسعار النفط كحدوث الازمات الاقتصادية كما حدث في الازمة الاقتصادية العالمية سنة 1986 مما أدى إلى ارتفاع معدلات الديون الخارجية للجزائر إلى حدود 26 مليار دولار و العكس حيث عند ارتفاع الأسعار العالمية بعد 1999 أدى إلى انتعاش الاقتصاد الوطني و تنظيم برامج اقتصادية قوية كبناء السكنات و الطريق السيار و غيرها مما جعل الجزائر محطة اهتمام دولي للاستفادة من هذه المشاريع الضخمة.[90]

[89] وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص 119

[90] مرجع نفسه ، ص 120

كما يمكن ان نقدم مؤشرات اقتصادية حول الجزائر حيث ترتبط الجزائر في تعاملاتها الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي اكثر من الدول المجاورة لها حسب الديوان الوطني للإحصاء حيث تحتل افريقيا اقل من 1 بالمئة مقارنة بالاتحاد الأوروبي الذي يستحوذ على 47 بالمئة من التعاملات الاقتصادية مع الجزائر و هذا يؤثر في العلاقات الجزائرية مع شركائها و يمكن ان نلاحظ هذا من خلال المخطط البياني التالي حول التبادلات التجارية بين الجزائر و دول العالم :

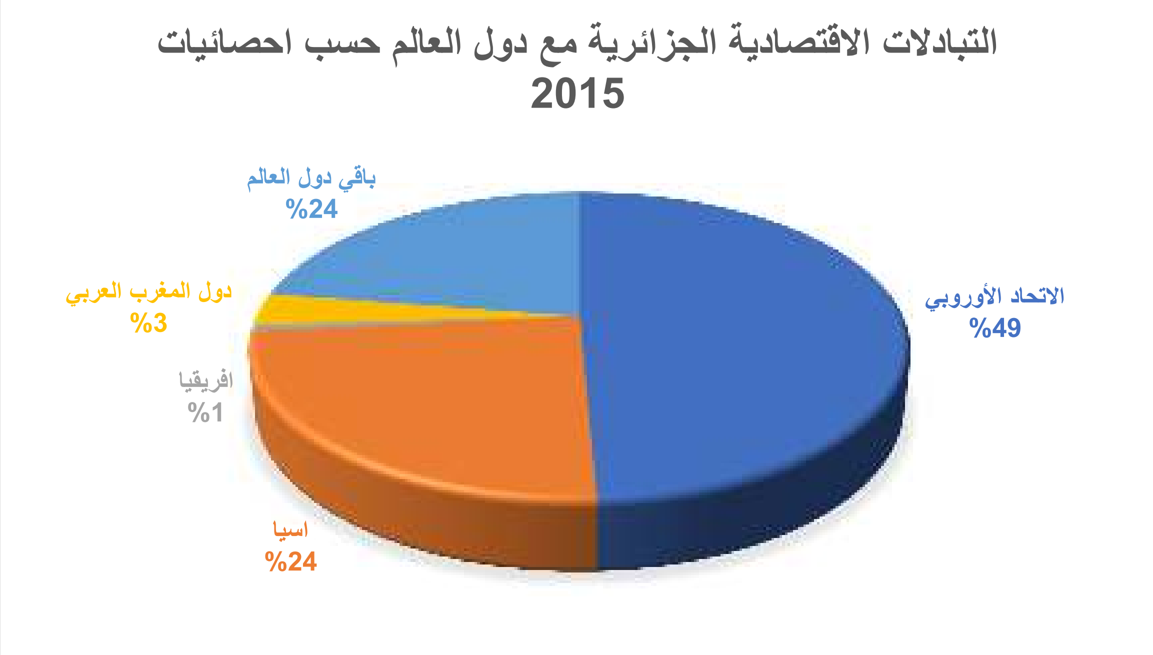

الدائرة النسبية من اعداد الاستاذ و الأرقام مصدرها الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر بالأرقام نشرة 2016 ، الجزائر : مديرية المنشورات و الطبع ، 2016 ، ص 60

فبتالي من خلال هذه المؤشرات نجد ان صانع القرار الخارجي يدرك حجم التبادلات الاقتصادية المرتبطة بها الجزائر مع نظرائها خاصة في الضفة الشمالية للمتوسط رغم سيطرة الصين على اكبر حصة من التعاملات الاقتصادية فهي تعتبر اول ممول للجزائر حسب الاحصائيات سنة 2015 إلى 2018 حيث استحوذت الصين 17.4 بالمئة من الواردات الجزائرية ثم فرنسا بنسبة 15.9 بالمئة في المقابل نجد اسبانيا تمثل اول زبون للجزائر بنسبة 17.2 بالمئة .[91]

[91] الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نشرة 2016 ، الجزائر : مديرية المنشورات و الطبع ، 2016 ، ص 62

اما بالنسبة للنشاط الاقتصادي فنجده موزع كما يلي حسب الجدول التالي وفقا لإحصائيات 2015 الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات :

طبيعة النشاط	الإدارة	فلاحة	الخدمات	التربية الوطنية	الصناعة	الصحة	الحرف
النسبة المئوية	% 58.9	1.6 %	12.5 %	16.5 %	0.9 %	4.9 %	0.7 %

الجدول من اعداد الاستاذ و الأرقام مصدرها الديوان الوطني للإحصائيات (مرجع سابق) .

فحسب هذه المؤشرات فان الاقتصاد الوطني مرتبط بقطاعات غير إنتاجية تتمثل في الأساس بالقطاع الإداري الذي يوظف اكثر من نصف اليد العاملة إلى جانب التربية الوطنية في حين الحرف و الصناعة و الفلاحة لا تستقطب اكثر من 2 بالمئة مما يعطي مؤشرات امام صانع القرار بضرورة التوزان الاقتصادي و كذا مواجهة انعكاسات هذا الوضع مع نسب البطالة و تزايد معضلة الهجرة غير الشرعية .

فرغم الوضع الاقتصادي الخاص بالدين الخارجي الذي بلغ سنة 2015 حوالي 3 مليار دولار[92] و تراجع أسعار النفط منذ 2014 فإننا نجد سياسة التقشف أدت إلى تراجع في برامج عديدة اثرت بشكل أساسي حول نسبة النمو و تقديم تقارير دولية و إعادة تقييم العلاقات بين الجزائر و شركائها خاصة الاتحاد الأوربي.

و نجد أيضا ان الحالة الاقتصادية العامة للجزائر مرتبطة بسعر البترول في الأسواق العالمية فمع تراجع سعر البترول في السنوات الأخيرة اثر هذا على الاقتصاد الوطني و الذي اثر أيضا على السياسات العامة للبلاد و منها السياسة الخارجية التي دخلت في رحلات مارطونية من اجل التنسيق بين الدول المنتجة للنفط داخل منظمة الأوبك و خارجها من خلال تنظيم قمة الجزائر التي جمعت الدول المنتجة و الخروج باتفاق مبدئ و هو خفض الإنتاج خاصة في ظل الصراع بين ايران و السعودية و التي تدخلت الجزائر للتوسط و حل هذا الخلاف للحفاظ على المصالح الوطنية و بتالي نجد ان المحدد الاقتصادي له أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الجزائرية .

[92] الديوان الوطني للاحصائيات ، مرجع سابق، ص 69

ت– المحددات الجغرافية و البشرية :

هناك ثلاث أنواع للحدود بالنسبة للدول في قراءة جيوبولتيكية لأهمية أي موقع بالنسبة للدول ، فهناك حدود إقليمية التي تدخل بين مناطق السيادة لكل دولة و حدود جيوبولتيكية و التي تمتد إلى ما وراء الحدود و هي حدود امنية حيث ان ما يحدث في دول التماس الجغرافي يؤثر على الأوضاع الداخلية مما يدفع بالدول إلى التدخل المباشر لتامين الحدود الخارجية و النوع الثالث هو الحدود او التخوم التي تمثل مناطق النفوذ و امتداد التأثير الجغرافي [93]، فالجزائر تعتبر دولة محورية في المنطقة و حدودها الجيوبولتكية غير ثابتة بل تتغير و تتمدد حسب قوتها و الظروف المحيطة بها اين نجد ان الحدود الاستراتيجية إلى ما وراء البحر الأبيض المتوسط شمال و إلى الساحل الافريقي جنوبا هذا من جانب و من جانب اخر نجد ان الدول المجاورة للجزائر لا تعرف ثبات سياسيا و امنيا مما يجعل الحدود السياسية الجزائرية متأزمة كالصحراء الغربية و ليبيا و مالي.

للجزائر موقعا حيوي و استراتيجي بحيث تقع في وسط شمال افريقيا متوسطة الدول المغاربية و مقابلة للضفة الشمالية للمتوسط و لها عمق استراتيجي في عمق الصحراء الكبرى اين تمتد حدودها مع دولتي مالي و النيجر بالإضافة إلى موريتانيا و الصحراء الغربية هذا إلى جانب شريط حدودي طويل مع ليبيا و بالتالي فموقعها يسمح لها بان يكون له تأثير كبير على سياستها الخارجية .

كما تحتل الجزائر المرتبة الاولي افريقيا من حيث المساحة بمساحة تقدر ب 2.381.741 كم مربع [94] فهذه المساحة تعتبر شيء إيجابي بالنسبة لقوة الجزائر كما تعتبر عامل مكلف بالنسبة لتكاليف الامن و التنمية ، فالأمن يكلف الجزائر ميزانية ضخمة تتجاوز 10 ملايير دولار لحماية حدود البلاد من التهديدات الأمنية التي تأتي من دول الساحل الافريقي و ليبيا خصوصا ، و تضع هذه المساحة و الحدود تحديات كبيرة امام الجزائر في رسم السياسة الخارجية خاصة مع دول الجوار مما يحتم عليها ان تكون أهدافها واضحة و محددة و لها القدرة على المناورة و التدخل و فرض الذات.

من الناحية الطبوغرافية لتضاريس الجزائر نجد في الشمال، و على امتداد الساحل المتوسط، تمتد السهول التل الجزائري ذات عرض متباين (من 80 إلى 190 كلم) تحتوي على معظم الأراضي الزراعية.

---

[93] عبد القادر عبد العالي ، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار بين المقتضيات الدور الإقليمي و التحديات الأمنية ، المجلة الجزائرية للدراسات الأمنية ، جامعة باتنة . العدد 7 جويلية 2017 ، ص 13

[94] مساحة الجزائر ، ماخوذ من موقع رئاسة الجمهورية www.elmouradia.dz بتاريخ 2017/02/18 على 11.00

يأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على عدة سلاسل جبلية (الأطلس التلي, الأطلس الصحراوي و مرتفعات الأوراس) إذ تحيط بدورها منطقة شاسعة مرتفعة تعرف بالهضاب العليا تحتوي على أراضي شبه قاحلة و بحيرات مالحة (الشطوط) تجمع المياه السطحية (النقطة الدنيا: شط ملغيغ ، −40 متر)،ما من الناحية البشرية بلغ عدد السكان 34.1 مليون نسمة في يونيو 2007، يتمركز أغلبهم في شمال البلاد على طول السواحل ، أما نسبة النمو الديمغرافي التي كانت من أعلى النسب عالميا بـ3,4 %، فقد انخفضت انخفاضا ملحوظا حيث بلغت 1,78 % في 2006. وقد سُجل تراجع معتبر في معدل سن الزواج أي 29 سنة بالنسبة للإناث و 33 سنة بالنسبة للذكور، مع انخفاض كبير في نسبة الإنجاب، أي 2.4 في 2005 ، هذا و يبلغ معدل طول الحياة 75 سنة.[95]

كما يمكن ان نقدم قراءة في توزيع السكان مع المناطق الجغرافية في الجزائر من خلال المخطط البياني التالي حسب احصائيات 2004 .

عدد السكان بالنسمة	مساحة الإقليم (كلم مربع)	الإقليم
[illegible]	[illegible]	التلي
[illegible]	[illegible]	الهضبي
[illegible]	[illegible]	الصحراوي
[illegible]	[illegible]	المجموع

المنطقة الجنوبية	المنطقة الكبرى الجنوبية	الشريط الساحلي	المنطقة
% 84	% 14.8	% 1.7	نسبة المساحة
[illegible]	[illegible]	[illegible]	نسبة السكان

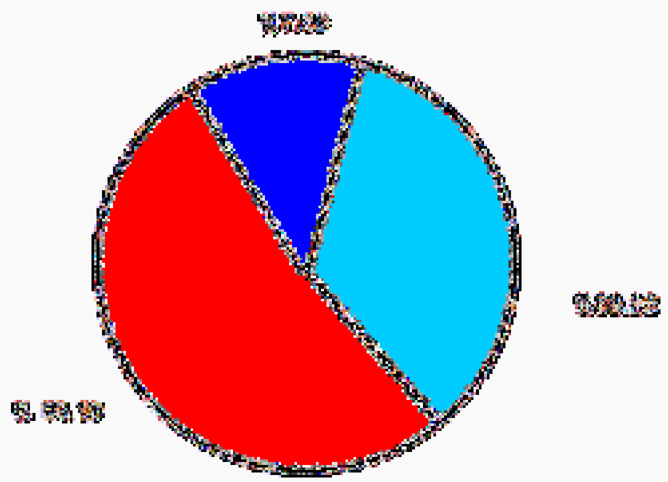

[95]التركيبة السكانية للجزائر من موقع رئاسة الجمهورية –http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/Economie/algeriear.htm

اين نجد ان اكبر جزء من مساحة الجزائر عبارة عن صحراء أي ما تمثله نسبة 80 بالمئة و يحتوى على عدد سكان اقل لا تتعدي نسبتهم 10 بالمئة مقارنة بالشريط الساحلي الذي تتركز فيه اكثر من نصف سكان الجزائر و هذا يدل على تأثيرات الجغرافية و البشرية كمحدد أساسي في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية اذا ما راعينا هذا التوزيع البشري و الجغرافي فيها.

فحسب الديوان الوطني للإحصائيات فان عدد السكان بلغ سنة 2016 39.963.000 نسمة أي ما يقارب 40 مليون نسمة و في 2018/01/01 بلغ عدد السكان في الجزائر 42.2 مليون نسمة حسب احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات[96] ، حيث تحتل شريحة الشباب اكبر نسبة من سنة 10 سنوات إلى 29 سنة بحوالي 14 مليون نسمة و هذه تمثل قوة و دافعية للاقتصاد و للبلد ككل ، كما ان عدد المتمدرسين في مختلف الاطوار التعليمية فحسب الديوان الوطني للإحصائيات فنجد ان مرحلة التعليم الابتدائي و المتوسط بلغت 6.695.939 تلميذ و في الثانوي بلغت 1.378.860 تلميذ و في التعليم الجامعي 1.315704 طالب[97] جامعي حيث تعتبر مؤشرات قوية تبين نوعية المجتمع النوعي من حيث التعليم و التأهيل لكن تبقي إشكالية الاستغلال الأمثل لهذه القدرات و الإمكانيات كدافع قوى لصانع القرار الخارجي و الداخلي.

اما من حيث التركيبة السكانية فالجزائر لها خليط مكون عناصر مختلفة حيث يمثل الامازيغ و من سكان الجزائر حيث تُشكّل هذه المجموعة العرقيّة النسبة الأكبر من السُكان؛ حيث تصل نسبتها إلى 99% من إجمالي عدد السُكان كما تختلط الأصول العربية والبربرية للسُكان، ممّا يُصعِّب أمر التفريق بين المجموعتين، إلا أنّ نسبة 15% من السُكان تُعرّف عن نفسها كبربر أصليين، وليسوا من أصل عربي[98] اين يتمركزون في منطقة القبائل و الاوراس و تسمى بالقبائل يتوزعون في منطقة القبائل الكبرى و الصغرى و الشاوية في الاوراس و الهضاب العليا اما العرب فاكبر تركيبة هي أولاد نايل يتمركزون في وسط الجزائر.

يُشكِّل الأتراك أقليّةً في الجزائر، ويُقارب عددهم مليوني نسمة من إجمالي السُكّان، ويعود أصل الأتراك في المنطقة إلى الدولة العثمانية التي قامت في المنطقة في القرن السادس عشر الميلادي و هؤلاء

---

[96] ديمغرافيا الجزائر ، الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر : مديرية المنشورات و الطبع ، 2018 ، ص 2

[97] الديوان الوطني للإحصائيات ، مرجع سابق ، ص 28

[98] Ethnic Groups In Algeria, https://www.worldatlas.com/articles/ethnic-groups-in-algeria.html

أيضا لا تفرق بينهم مع مكونات المجتمع الجزائري بل هم عنصر منه انصهر منذ قرون لكن ما يميزهم هم القابهم التي مازالت لها صبغة تركية.

بالإضافة إلى عناصر أخرى من أصول أوروبية اقل من 1 بالمئة يمثلون من تبقى بعد الاستقلال و اغلبهم من الفرنسيين و الاسبان و الايطاليين او من اقاموا هنا في مراحل أخرى من الفترة الحالية.

إلى جانب الطوارق في الجنوب الجزائري فلهم خصوصية في المجتمع الجزائري فهم يتحدثون الامازيغية و يعرفون بالرجل الأزرق ، فهم يدخلون ضمن الامازيغ المكون الأساسي للمجتمع الجزائر و هم مسلمين سنة مالكي المذهب ، حيث يبلغ عددهم حوالي 250 الف نسمة في ولايتي تمنراست و اليزي و ادرار[99] ، و لهذا فإننا نجد هذا المتغير و المكون البشري يلعب دورا مهم في التأثير على صانع القرار في مسالة ترسيخ السلم في منطقة الساحل الافريقي لما لذلك من انعكاسات على الوضع الداخلي بالجزائر.

من جانب اخر تعتبر هذه الحدود خاصة البحرية منها منفذ للهجرة السرية التي تعتبر تهديدا و عائقا امام استقرار و امن الجزائر ، فعلى الجزائر مواجهة هذه التحديات و يضعها امام ضرورة رسم استراتيجيات واضحة و محددة في بيئتها الدولية و الإقليمية.

ث- المحدد الأمني و الخارجي :

يلعب المحدد الأمني دورا مهما في صنع السياسة الخارجية الجزائرية و الذي يعتبر محور دراستنا هذه ، فبعد احداث 11 سبتمبر 2001 اصبح المحدد الأمني في السياسات الخارجية لدول العالم امر مدرجا فيها بل هو الموجه لها في المقام الأول فلا توجد دولة لا تضع في حسبانها التهديدات الأمنية التي تواجهها او قد تواجهها الا و رسمت لها استراتيجيات لمواجهتها في سياستها الخارجية و الدفاعية في ظل تزايد التهديدات الأمنية في العالم.

اين نجد مثلا فرنسا وضعت ما يعرف بالكتاب الأبيض في عهد الرئيس فرنسوا هولاند و الذي كان عبارة عن رسم استراتيجيات تعامل فرنسا امام التهديدات الأمنية المحتملة لفرنسا و كيفية مواجهتها من خلال السياسة الخارجية و أيضا الدفاع و نفس الشيء بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية التي تضع استراتيجيات امنية تعمل على تحقيقها في العالم و خاصة السياسة الخارجية لها.

للأمن تأثير على السياسة الخارجية الجزائرية على عدة مستويات و هي :

[99] الطوارق ، موقع الجزيرة نت ، http://www.aljazeera.net/specialfiles/page

- **المستوى الإقليمي**[100]: كان الهاجس الأمني عاملا أساسيا في دخول الجزائر لمختلف المبادرات و توقيعها خاصة الموجهة لمكافحة الإرهاب سواء كانت متعلقة بالمنظمات الافريقية او العربية او الدولية ، خاصة ان الجزائر تضررت من الإرهاب بشكل كبير و من بينها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب و التي دخلت حيز التنفيذ في ماي 1999 .

المستوى الافريقي : [101] سجلت القارة الافريقية ما بين 1990 إلى 2002 اكثر من 296 عملية إرهابية و انعكس هذا الوضع المتأزم على الجزائر خاصة منطقة الساحل الافريقي هذا الفضاء الذي يعتبر فضاء حيوي بالنسبة للجزائر ، كما تعرضت الجزائر إلى العديد من الهجمات من هذه المنطقة مثل حادثة تقنتورين بعين امناس ، و هنا دخلت الجزائر في تنسيق مستمر مع المنظمات الدولية و دول الجوار.

و الجزائر بحكم الازمة الأمنية التي مرت بها أصبح الامن محددا مهما في رسم سياستها العامة و الخارجية بحكم التهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر في محيطها الدولي و الإقليمي سواء الفضاء المتوسطي اين عرفت تحولات مع التهديدات الموجودة في منطقة المتوسط كالهجرة السرية و الجريمة المنظمة حيث اتجهت الجزائر إلى التعاون الإقليمي مع مجموعة 5+5 لضبط الامن في المتوسط و هذا يندرج في سياستها الخارجية اين يحتل الملف الأمني حصة الأكبر في نقاشاتها و اجتماعاتها السياسية الدولية و الإقليمية.

من جانب اخر التهديدات الاتية من الحدود الشرقية خاصة بعد الازمة الليبية جعلت الجزائر تضع في اجندتها الخارجية مسالة حماية امنها و هذا دفعها إلى إيجاد حلول لهذه الازمة و نفس الشيء مع الازمة في مالي و التي انجر عنها تعقد في العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا عقب تدخلها العسكري في مالي .

و في هذا الاطار نجد ان المحدد الأمني في السياسة الخارجية له أهمية كبيرة في رسم أي سياسة خارجية لأي دولة و الجزائر تلى اهتمام كبير بهذا الجانب في سياستها الخارجية بحكم الموقع و التهديدات و البيئة الدولية.

[100] وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص 126

[101] مرجع نفسه ، ص 128

إلى جانب الخوف المتبادل ما بين الجزائر و المغرب جعل هذا المتغير يؤثر في العلاقات البينية و يؤثر أيضا في محددات القرارات الخارجية لصانع القرار[102] بحيث تعرف صعودا و نزولا تقاربا أحيانا و أحيانا أخرى تدنى في مستوى التفاعل الدبلوماسي .

فقضية الصحراء الغربية في سياقها الخارجي تعتبر عامل مؤثر في السياسة الخارجية الجزائرية لأنها تمثل عمق حيوي امني بالنسبة للجزائر من جانبها الغربي في ظل التهديدات و الاطماع المغربية.

ج- المحدد الشخصي :

يلعب المحدد الشخصي دورا مهما في بناء السياسة الخارجية لاي دولة و من جهة أخرى فان السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نجد ان العامل الشخصي لعب دورا حساما في صياغتها و صناعتها اين نجد ان شخصية الرئيس هواري بومدين كان لها الأثر في رسم معالم السياسة الخارجية الجزائرية مع وزير الخارجية في تلك المرحلة عبد العزيز بوتفليقة من خلال وجود تاثير في عملية تاثير المعتقد الشخصي و البيئي على صانع القرار خاصة ان رؤساء الجزائر عاشوا مرحلة الاستعمار و كانوا مجاهدين و مناضلين في مرحلة الثورة التحريرية و هذا ما جعل البعد الثوري في السياسة الخارجية الجزائرية واضحا في اطار دعم حركات التحرر و مساندة الشعوب الضعيفة.

فالشخصية الجزائرية لها دور في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا رغم عدم اتفاق بعض الدارسين على دور الرئيس شادلي بن جديد و الرئيس علي كافي الا ان الشخصية الجزائرية تتمتع بدور أساسي و رئيسي في صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

فنجد ان العامل الثوري و المعاناة التي عاني منها الشعب الجزائري و المشاركة في الحركة الثورية لها دور أساسي في صنع الشخصية الجزائرية و هذا ما جسدته القوانين بحيث من بين شروط الترشح لمنصب رئيس الجمهورية نجد ضرورة مشاركة المترشح في الثورة الجزائرية و عدم ممارسته أي عمل عدائي ضد الثورة التحريرية [103]و هذا مؤشر مهم في خصائص الشخصية القيادية الجزائرية.

و يمكن ان نلاحظ أهمية الشخصية كمحدد في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال دور روؤساء الجزائر من الرئيس الراحل احمد بن بلة إلى غاية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، فالرئيس احمد بن بلة كانت له شخصية متميزة داخليا و خارجيا و انعكس هذا على صورة الجزائر خارجيا رغم عدم وجود توجه أيديولوجي واضح اثر ذلك على توجهات الجزائر الخارجية بين المعسكرين الشرقي و الغربي ، و نفس

---

[102] ميلود بن غربي مرجع سابق ، ص 102

[103] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996 ، مرجع سابق .

الشيء بالنسبة للرئيس هواري بومدين و الذي كان يعتبر رمزا في دول العالم الثالث و يحظى باحترام دولي كبير ، و يمكن الاستشهاد أيضا بمقولته الشهيرة و هي نريد بناء دولة لا تزول بزوال الرجال " و المقصود هنا بناء مؤسسات ثابتة و مستمرة .

و يمكن ان نستشهد أيضا بالبعد الشخصي كمحدد في السياسة الخارجية الجزائرية مع الرئيس هواري بومدين و الذي رفض زيارة فرنسا و كان يعتبره موقفا شخصيا و كذا موقفه مع السفير الأمريكي بالجزائر عندما عبر السفير عن موقفه بعد تقديم الجزائر طائرات حربية إلى مصر في حرب 1967 قائلا " ان أمريكا لا تنظر بعين الارتياح لقراركم " فكان جواب الرئيس هواري بومدين " أيها السفير يجب ان تعرف ان الزمن الذي كانت فيه أمريكا تأمر و الدول الصغيرة تطيع قد انتهي "[104] .

و تجدد موقف مشابه لهذا الموقف مع الرئيس شادلي بن جديد مع بداية الازمة الخليجية او ما تعرف بحرب الخليج الثانية التي جاءت على اثر غزو العراق للكويت كما ذكرها الرائد لخضر بورقعة في مذكراته حيث قال " مع امتناع الجزائر عن دعم قرار جامعة الدول العربية بتشكيل قوة عربية بقيادة غربية فكان رد الرئيس الجزائري شادلي بن جديد للسفير الأمريكي بالقاهرة انه لن يرسل أي جندي إلى السعودية و رد السفير الأمريكي ان الرئيس الأمريكي يتفهم موقف الجزائر المتحفظ "[105] ، و بالتالي نجد ان الرئيس شادلي بن جديد فرض الشخصية الجزائرية في مواقف حاسمة و حساسة رغم الاتهامات التي توجه للرئيس شادلي بن جديد بانه ضعيف الشخصية الا ان الواقع في مثل هذه المواقع بينت دور المحدد الشخصي في صناعة السياسة الخارجية الجزائرية.

و هذا يدل على السمات الشخصية التي يتمتع بها رؤساء الجزائر عموما لتأثرهم بالبيئة الاجتماعية و البعد الثوري في تكوينهم و قناعتهم في محاربة الاستعمار و عدم الخضوع .

---

[104] رابح عدالة ، هواري بومدين رجل كفاح و مواقف ، الجزائر : دار المجتهد ، 2013 ، ص 65

[105] هذا ما قاله الشادلي بن جديد للسفير الأمريكي بالقاهرة عن غزو العراق ، مأخوذ من موقع الشروق www.echouroukonline.com بتاريخ 2018/04/11

و يمكن ان نلخص سمات الشخصية لرؤساء الجزائر وفق الجدول التالي (بتصرف الاستاذ):[106]

الرئيس	فترة الرئاسة	السمات الشخصية
احمد بن بلة	1962-1965	- الضبابية الايدولوجية - النزعة السلطوية - الاقام و روح المغامرة - الاخلاق
هواري بومدين	1965-1978	- تكوين ثقافي عربي و إسلامي مع انفتاح على الغرب و ثقافته. - تتبع خطوات جمال عبد الناصر في الوصول و الحفاظ على السلطة. - تحكم كبير في الاعصاب . - التريث في اتخاذ القرارات . - قدرة و صرامة و منهجية في تنظيم و توظيف الكفاءات
شادلي بن جديد	1979-1992	- النزعة البرغماتية - محدودية التكوين الثقافي - التأثر بالمحيطين به - حب الرفاهية
محمد بوضياف	1992	- شخصية تاريخية من مجموعة الستة التاريخية - لديه أيديولوجية قريبة جدا من التيارات الماركسية المعادية للتيارات الدينية. - رجل وطني
علي كافي	1992-1994	- رجل مجاهد و وطني - رفض الانفتاح الديمقراطي الذي شرع فيه شادلي بن جديد - اهتمامه بالاقتصاد

[106] بوزيد عائشة ، هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية قضية الصحراء الغربية انموذجا ، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية (المدرسة العليا للعلوم السياسية ، الجزائر) ، 2017 ، ص 80

ليامين زروال	1994-1999	- شخصية عسكرية تتميز بالصرامة - الثقة التي حظي بها لدي قيادات الجبهة الإسلامية للانقاذ - لا تغلب عليه نزعة الحكم
عبد العزيز بوتفليقة	منذ 1999	- شخصية مخضرمة و متمرسة. - رصيد دبلوماسي ثري - ثقافة واسعة - نزعة ليبرالية

و بالتالي نجد ان المحدد الشخصي في السياسة الخارجية الجزائرية كان له الأثر البالغ في توجيه السياسية الخارجية الجزائرية وفقا لمعتقداته حيث و هذا ما جسدها في علاقاته مع الدول و المحيط الخارجي.

المحور الرابع : صنع السياسة الخارجية الجزائرية :

تتم عملية السياسة الخارجية الجزائرية وفق اطر تتحكم فيها جملة من العوامل منها ما حدده الدستور الجزائري من خلال المواد التي ذكرناها سابقا كما تلعب عوامل اخري منها شخصية الرئيس و فعالية المؤسسات في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية .

ا- **دور رئيس الجمهورية :**

يعتبر الرئيس من بين اهم صانعي السياسة الخارجية في الأنظمة السياسية الرئاسية في العالم و الجزائر بحكم انها تتبنى النظام الرئاسي فإنها أعطت لدور و مكانة الرئيس أهمية بالغة في صنع السياسة الخارجية ، الا ان الملاحظ في هذا الجانب بان دور الرئيس على مستوى السياسة الخارجية منذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا له أهمية كبيرة في توجيهها و هذا إلى جانب دور شخصية الرئيس في ذلك.

فكل الدساتير التي عرفتها الجزائر أعطت للسلطة التنفيذية مكانة في صنع السياسة الخارجية الجزائرية بداية من دستور 1963 في مادته 58 اين أعطت لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة و توجيهها و تسييرها و تنسيق السياسيتين الداخلية و الخارجية للبلاد ، و نفس الشيء بالنسبة لدستور 1976 و الذي بموجبه يقرر الرئيس السياسة العامة للامة و قيادتها و تنفيذها ، اما دستور 1989 فنصت

المادة 74 ان رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية للامة و يوجهها و الشيء نفسه مع دستور 1996 من خلال المادة 77 التي تضمنت نفس المحتوى السابق[107].

فحسب المادة 91 من دستور 2016 في معرض تعدادها الصلاحيات و السلطات المخولة لرئيس الجمهورية إلى انه " يقرر السياسة الخارجية للامة و يوجهها ... يبرم المعاهدات الدولية و يصادق عليها " [108] ، فنجد من خلال هذا النص انه يعطي صلاحيات للرئيس في مسالة تقرير السياسة الخارجية الجزائرية و لكنه لا يعطيه صلاحية الممارسة الا ان قراءات عديدة منهم الأستاذ سعيد بوشعير الذي يري بان الجهة الوحيدة المؤهلة لتقرير السياسة الخارجية بدء بالإعداد و الصيانة و المتابعة و الابرام و المصادقة هو رئيس الجمهورية .

فالرئيس حسبهم لا يوجه فقط بل يقوم بكل مراحل صنع السياسة الخارجية الجزائرية بحكم منصبه السياسي و أيضا وزن السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية في جميع الأنظمة الخاصة بالدول العالم الثالث .

و ان كان منصب رئيس الجمهورية في الفترات الرئاسية التي سبقت مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة كانت مرتبطة بالأساس بدور و وزن وزارة الخارجية و الكوادر التي تعمل فيه و الذي كان الرئيس الحالي وزيرا للخارجية في فترة ماضية و بتالي في فترة حكم الرئيس بوتفليقة اعطي بعدا اخرا لمنصبه كرئيس و إلى صنع السياسة الخارجية من خلال تجربته السابقة و ظروف البلاد في تلك المرحلة عندما تولى السلطة بان لن يكون ثلاث ارباع الرئيس بل رئيسا كامل الصلاحيات.

كما جاء المرسوم الرئاسي 02-403 المحدد لصلاحيات وزير الشؤون الخارجية من خلال المادة 01 منه " تكلف وزارة الشؤون الخارجية تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية و طبقا لأحكام الدستور بتنفيذ السياسة الخارجية للامة " [109] ، و هنا نجد ان المرسوم جاء ليوضح صلاحيات وزارة الخارجية و صلاحيات الرئيس في مسالة صنع السياسة الخارجية حيث حصر الرئيس دور وزارة الخارجية رسميا في عملية التنفيذ و لهذا نجد ان هذه الوزارة فقدت وزنا مهما في عملية صنع هذه السياسة في ظل التحولات الدولية الراهنة.

---

[107] الدستور الجزائري ، موقع المجلس الدستوري ، مرجع سابق

[108] دغبار رضا ، الأجهزة المتداخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016 ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد 15 ، جوان 2016 ، الجزائر

[109] مرجع نفسه، ص 433

و نلاحظ أيضا من خلال هذا المرسوم ان تنفيذ السياسة الخارجية يكون تحت السلطة العليا و ليس السلطة المباشرة و يعطي بعدا خرا لفقهاء القانون الدستوري بان الرئيس يوجه فقط و لا ينفذ السياسة الخارجية الا ان الرئيس في الواقع يقوم بعملية التنفيذ و المتابعة و كل النشاطات المتعلقة بالسياسة الخارجية.

كما تضمن المرسوم الرئاسي 403/02 المادة 06 تكليف وزارة الخارجية الجزائرية " تحليل الوضع الدولي و ابداء التوقعات و التنبؤات "[110] و هذه المادة تحدد المهام التي تقوم بها وزارة الخارجية التي أعطاها و حصرها في مسالة دراسة و تحليل الوضع الدولي من خلال رصد المعطيات الدولية و تقديمها لرئيس الجمهورية لرؤية ما يجب ان يتم و يتخذ.

اما المادة 03 من المرسوم الرئاسي 403/02 اين حدد مسالة تفويض من ينوب عليه في مجال التعبير عن مواقف الدولة او ابرام الاتفاقيات الدولية .

فكل الدساتير الجزائرية حددت مهام رئس الجمهورية و جعلته هو الموجه و المحدد السياسة الخارجية الجزائرية و يباشرها أيضا إلى جانب وزير الخارجية ، لكن هذا الدور عرف صعود و نزول حسب فترات الحكم كل رئيس ففي فترة حكم الرئيس بن بلة كان اول وزير خارجية هو محمد خميستي و خلفه عبد العزيز بوتفليقة و الذي ازاحه من منصبه و في عهد الرئيس هواري بومدين تم تعيين عبد العزيز بوتفليقة وزيرا للخارجية لكن المواقف الكبرى كان لدور الرئيس أهمية بالغة كقرار مشاركة في حرب 1697 و حرب 1973 و قمة عدم الانحياز و بالتالي منصب رئيس الجمهورية يلعب دور أساسي في توجيه و صناعة السياسة الخارجية الجزائرية.

ب- دور وزارة الخارجية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية :

كان دور وزارة الشؤون الخارجية في المسائل ذات الصلة بتسيير العلاقات الدولية للدولة محكوما بموجب احكام المرسوم الرئاسي رقم 359/90 المؤرخ في 1990/11/10 إلى غاية الغائه بموجب احكام المرسوم الرئاسي 403/02 المؤرخ في 2002/12/01 الذي حل محله في مجال تنظيم صلاحيات هذه الهيئة في مجال العلاقات الدولية.[111]

ما يمكن ملاحظته من المرسومين ان في الأول حدد صلاحيات وزير الشؤون الخارجية بينما المرسوم الثاني حدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية ، و يملك وزير الخارجية صلاحيات تفسير المعاهدات

[110] رضا دغبار ، مرجع سابق، ص 434

[111] مرجع نفسه ، ص 438

الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها كما يقوم وزير الخارجية بتسيير كل شؤون وزارته و تفقد الهيئات الدبلوماسية و التمثيليات في الخارج .

كما تقوم وزارة الخارجية على المصادقة على المعاهدات الدولية من خلال تقديمها للأمانة العامة لرئاسة الجمهورية حتى يتمكن الرئيس من الاطلاع عليها ، إلى جانب نشرها التحفظات التي تبديها الجزائر حين توقيعها على انضمامها او تصديقها على المعاهدات الدولية [112].

و يمكن ان نلاحظ ان وزارة الخارجية عرفت تحولا كبير بعد تعين وزيرين على راس هذا القطاع فالأول هو رمطان لعمامرة وزيرا للخارجية و التعاون الدولي و الثاني عبد القادر مساهل وزيرا للشؤون المغاربية و العربية و الافريقية بعدما كان وزيرا منتدبا لنفس الحقيبة التي يحملها كوزير و هذه تعبر عن تخبط في حسم الأمور على راس وزارة الخارجية الجزائرية خاصة ان هذه الوزارة التي كانت بيد رئيس الجمهورية من حيث تسيير الملفات .

فجاء البيان الأول كما يلي من رئاسة الجمهورية " تعيين رمطان لعمامرة وزير الشؤون الخارجية"، في حين كلف عبد القادر مساهل، الوزير المنتدب السابق لدى وزير الخارجية بـ"وزير الشؤون المغاربية والإفريقية والتعاون الدولي[113]." ثم تم استدراك البيان ببيان اخر طبقا لأحكام المادة 79من الدستور أصدر رئيس الجمهورية مرسوما رئاسيا يتعلق بالتعيينين التاليين" :تعيين رمطان لعمامرة وزيرا للدولة وزيرا للشؤون الخارجية والتعاون الدولي .تعيين عبد القادر مساهل وزيرا للشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية"،[114] ما يعني أن القرار سحب مهمة "التعاون الدولي"، التي لم يسبق توظيفها في حقيبة الخارجية، من مساهل وسلمها لعمامرة، فيما عُوّض للوزير مساهل بتكليفه بمهمة جديدة على مستوى الجامعة العربية.

هذا التغيير الذي كان بتاريخ 2015/05/18 فاجئ الكثير خاصة ان التعيين ارتبط بتغير على مرتين من خلال استدراك تحديد المهام بين الوزيرين ، و هذا الانقسام على مستوى وزارة الخارجية انتهي بإقالة رمطان لعمامرة و تعيين عبد القادر مساهل وزيرا للشؤون الخارجية أي عودة هذه الوزارة إلى حقيبة واحدة و هذا بتاريخ 20 ماي 2017 .

---

[112] رضا دغبار ، مرجع سابق ، ص 439

[113] وزارة الخارجية مناصفة بين لعمامرة و مساهل ، مأخوذ من موقع الشروق الإخبارية
https://www.echoroukonline.com

[114] وزارة الخارجية مناصفة بين لعمامرة و مساهل ، مأخوذ من موقع الشروق الإخبارية ، مرجع سابق .

هيكلة تنفيذ وزارة الخارجية الجزائرية :

هيكلة تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية تقوم بالأساس الهياكل التالية :

- وزارة الشؤون الخارجية ، و كان في السابق توجد الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون المغاربية و الافريقية و كذا وزارة منتدبة مكلفة بالجالية الجزائرية في الخارج ، لكن التعديلات التي تمت أنشأت أيضا وزارتين واحدة للتعاون الدولي و الأخرى خاصة بالشؤون المغاربية و العربية إلى غاية الاستقرار على وزارة واحدة و هي وزارة الشؤون الخارجية.
- السفارات.
- المراكز الثقافية في الخارج.

إلى جانب انشاء هياكل أخرى تعمل على دعم النشاط الخارجي في شقه الاقتصادي خاصة مثل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و التي نشأت من خلال مرسوم تنفيذي رقم 04-174 و التي يقوم دورها كما يلي : [115]

- المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية.
- تحليل الأسواق العالمية و اجراء دراسات استراتيجية شاملة و قطاعية حول الأسواق الخارجية .
- اعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسات الصادرات .
- الاعلام و الإحصاء.

فنجد ان هذه الوكالة تم انشاؤها لدعم النشاط الاقتصادي الخارجي في ظل توجه الدولة إلى تنويع صادرتها خارج المحروقات و لا يمكن ان يكون هذا النشاط موجودا دون تفعيل البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية اين يكون التأثير متبادل ما بين السياسة الخارجية و الاقتصاد فتوظيف الدبلوماسية امر ضروري لدعم النشاط الاقتصادي و العكس كلما كان نشاط اقتصادي خارجي قوي كلما استخدم كمتغير في الدبلوماسية .اما المرسوم الرئاسي رقم 08-162 و الذي تضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية كما يلي : [116]

- الأمين العام.

---

[115] رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 04-174 مؤرخ في 2004/06/12 ، يتضمن انشاء وكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، عدد 39 ، الصادرة بتاريخ 2004/06/16 .

[116] رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 08-162 مؤرخ في 2008/06/02 ، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 29 ، الصادرة بتاريخ 2008/06/04 ، ص 2

- السفراء المستشارين
- رئيس ديوان الوزير
- المفتشية العامة

اما مهام وزارة الخارجية فقط حددها المرسوم الرئاسي 02-403 كما يلي : [117]

- تحليل الوضع الدولي و على وجه الخصوص العناصر التي من شأنها المساس بمصالح الجزائر.
- تحضير دراسات تحليلية و اقتراح مبادرات لإدارة عمليات السياسة الخارجية.
- تحضير الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدولة الجزائرية
- تتولي وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي تنشيط دورها و مهامها.

و بالتالي نجد ان وزارة الخارجية هي الاطار الذي تنفذ فيه وزارة الخارجية إلى جانب دور رئيس الجمهورية الجزائرية الذي له مهام القيام بهذا الدور حسب ما يحدده المرسوم الرئاسي .

كما جاء في هذا المرسوم تنظيم الإدارة المركزية إلى مديريات و مديريات فرعية تختص بالدوائر الجغرافية بدل ما كنت عليه في المرسوم الرئاسي السابق 04-174 و التي قسمها إلى دوائر اين أصبحت حسب المنشور الجديد عبارة عن مديريات كما يلي : [118]

1. المديرية العامة للبلدان العربية .
2. الثانية للعلاقات الافريقية و أوروبا
3. مديرية خاصة بأمريكا الشمالية و اللاتينية و مديرية خاصة بأسيا .

و حسب هذا المرسوم الرئاسي فقد بدا بالمنطقة العربية و المغاربية في المقام الأول ثم المديرية الثانية خصصها لإفريقيا و هذا يبين أهمية هاتين الدائرتين الجغرافيتين في السياسة الخارجية الجزائرية ففي المادة 3 من المرسوم الرئاسي 08-162 جاءت كما يلي : [119]

المديرية العامة للبلدان العربية و تكلف بما يأتي :

- السهر على تنفيذ سياسة الجزائر مع العالم العربي و المنظمات العربية و المغاربية المتخصصة .
- اقتراح صيغ تطوير التعاون بين الجزائر و العالم العربي و ترقيته.

---

[117] رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 02-403 مؤرخ في 2002/10/26 ، يتضمن صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، عدد 79 ، الصادرة بتاريخ 2002/12/01

[118] رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 08-162 مؤرخ في 2008/06/02 ، مرجع سابق ، ص 5

[119] رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 08-162 ، مرجع سابق ، ص 5

و نلاحظ مما سبق ان السياسة الخارجية الجزائرية ركزت على أهمية تطوير السياسة الخارجية الجزائرية مع المنطقة العربية لاهميتها بالنسبة الجزائر ضمن مبادئها التي وضعتها منذ الثورة التحريرية إلى مرحلة ما بعد الاستقلال.

و نصت نفس المادة على تقسيم المديرية العامة للبلدان العربية إلى مديريتين و هما :

- مديرية المغرب العربي و اتحاد المغرب العربي و هذه المديرية تضم مديريتين فرعيتين و هما :

+ مديرية فرعية لبلدان المغرب العربي

+ مديرية فرعية لاتحاد المغرب العربي

و هذه المديرية ينحصر دورها في تنفيذ سياسة الجزائر مع بلدان المغرب العربي و متابعة نشاطات اتحاد المغرب العربي

- و هناك مديرية ثانية و هي مديرية المشرق العربي و جامعة الدول العربية و تضم مدريتين فرعيتين و هما :

+ المديرية الفرعية لبلدان المشرق العربي

+ المديرية الفرعية لجامعة الدول العربية

و تعمل هذه المديرية على تنفيذ سياسة الجزائر اتجاه الدول العربية و تنسيق النشاطات مع جامعة الدول العربية.

اما المادة 4 من نفس المرسوم و الذي خصص إلى افريقيا فنص على ما يلي : [120]

المديرية العامة لإفريقيا و تكلف بما يلي :

- تنفيذ السياسة الجزائرية الافريقية على الصعيد الثنائي و المتعدد الأطراف.
- ترقية نشاطات التعاون.

و تم تقسيم هذه المديرية إلى مدريتين فرعيتين و هما :

+ مديرية العلاقات الثنائية و تضم 3 مديريات فرعية و هي :

المديرية الفرعية لبلدان الساحل الافريقي و نلاحظ هما أهمية منطقة الساحل الافريقي في السياسة الخارجية الجزائرية اين افردت لها مديرية خاصة بها لمتابعة التطورات و الاحداث في هذه المنطقة و المساهمة في إيجاد الحلول و المساهمة في تطويرها.

[120] رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 08-162 ، ص 6

اما المديرية الثانية فهي مديرية فرعية لإفريقيا الشرقية و الاستوائية و الثالثة المديرية الفرعية لإفريقيا الغربية و الوسطي .

+ مديرية العلاقات الافريقية المتعددة الأطراف و التي تقوم على متابعة نشاطات الاتحاد الافريقي و كذا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة و تضم مديريتين فرعيتين و هما :

+المديرية الفرعية للاتحاد الافريقي

+المديرية الفرعية للمنظمات الجهوية الخاصة بمتابعة اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة .

و تقوم هذه المديريات على متابعة النشاطات و التحضير للاجتماعات و تقييم السياسات اين تولى الجزائر أهمية كبرى لهذه المنطقة ضمن السياسة الخارجية الجزائرية حيث إعادة هيكلة الإدارة بما يتماشى مع المعطيات و الأولويات التي تفرضها السياسة الخارجية للجزائر من تحولات إقليمية و دولية.

اما بالنسبة لدور السفارات الجزائرية في الخارج فقد حدد المرسوم الرئاسي 02-406 كما يلي : [121]

- الإبلاغ عن الوضع السائد في البلد او نشاطات المنظمات الدولية المعتمد لديها.
- المساهمة في اعداد سياسة الجزائر الخارجية و الحفاظ على تأثيرها .
- اشراك السفير في تحضير كل مفاوضات مع البلد او المنظمة المعتمد لديها.

و رغم ان منصب السفير في الجزائر يخضع إلى التدرج المهني كما يعتبر منصب سياسي سيادي يخضع إلى تعيين الكفاءات و الدور الذي يقدمه السفير إلى البلد من خلال تأثيره في العلاقات ما البلد المعتمد لديه مما ينعكس إيجابا على العلاقات الثنائية و المتعددة الأطراف.

اما مهام السلك الدبلوماسي و القنصلي فقد حدده أيضا المرسوم الرئاسي رقم 09-221 و الذي جاء حسب المادة 79 بما يأتي : [122]

- تمثيل الجزائر لدى الدول و المنظمات الدولية.

[121] رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 02-406 مؤرخ في 2002/10/26 ، يحدد صلاحيات السفراء ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، عدد 79 ، الصادرة بتاريخ 2002/12/01 .

[122] رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 09-221 مؤرخ في 2009/06/28 ، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأعوان الدبلوماسيين و القنصليين ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، عدد 38، الصادرة بتاريخ 2009/06/28 ،ص 16

- ترقية سمعة الجزائر و صورتها بالخارج.
- المساهمة في اشعاع الثقافة الجزائرية بالخارج.
- المشاركة في المفاوضات.
- تقديم المساعدة و الدعم للجالية الجزائرية بالخارج.

لكن بالنسبة لنشاط السفارات و القنصليات بالخارج نجد ان العديد منها تعرض للنقد و توجيه ملاحظات سلبية لنشاطها خاصة التعاطي مع مشاكل المهاجرين و الجالية الجزائرية بالخارج إلى جانب انها لا تقدم ما يجب تقديمه خاصة في الشق الاقتصادي مقارنة بما هو مخطط له و ما هو موجود على ارض الواقع.

ت- دور البرلمان في صنع السياسة الخارجية الجزائرية :

بالنسبة للسلطة التشريعية في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية فلها دور أساسي في هذه العملية و هذا الدور يختلف من نظام سياسي إلى اخر لكن بالنسبة للجزائر فان هذا الدور يمكن ان نقول عنه بانه محدود بسبب الصلاحيات الممنوحة للسلطة التنفيذية و أساسا رئيس الجمهورية و من ثم وزارة الشؤون الخارجية.

غير ان البرلمان بشارك في إدارة العلاقات الدولية خاصة من خلال المشاركة في التعبير عن ارتضاء الدولة و التزامها النهائي ببنود المعاهدات الدولية خاصة ان المسائل حددها الدستور و لا سيما المادة 149[123] فهذه المادة التي تنص على موافقة البرلمان على المعاهدات الدولية و المصادقة عليها حتى يتمكن الرئيس من المصادقة عليها.كما نصت المادة 130 من الدستور الجزائري لسنة 1996 و التي تنص " تفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناءا على طلب رئيس الجمهورية او رئيس احد الغرفتين و يمكن ان تتوج هذه المناقشة عند الاقتضاء بإصدار البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية "[124] و يتضح من خلال هذه المادة ان صنع السياسة الخارجية ممكنة من طرف البرلمان لكن لا نجد لها اثرا في الواقع رغم ما اعطى لهذه السلطة من صلاحيات في عملية الاسهام في صنع السياسة الخارجية الا ان الملاحظ أيضا ان هذه المبادرة تبقي رهينة بموافقة رئيس الجمهورية كما هو محدد في المادة

[123] رضا دغبار ، مرجع سابق ، ص 436

[124] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1996، موقع المجلس الدستوري ، مرجع سابق .

، و بالتالي مسالة صناعة السياسة الخارجية الجزائرية ن طرف البرلمان محدودة و حتى و ان وجدت فهي مقيدة بموافقة رئيس الجمهورية.

من جانب اخر تستطيع السلطة التشريعية ان تقوم بتقديم أسئلة شفوية و كتابية لوزير الشؤون الخارجية في ما يخص القضايا و المسائل المتعلقة بالجالية الجزائرية و المصالح الوطنية وخاصة ان البرلمان يضم ممثلين عن الجالية الجزائرية بالخارج في تشكيلته و هذا ما يعزز دور هذه السلطة و هذا الجهاز في رسم السياسة الخارجية الجزائرية، و نجد ان دور البرلمان في الجزائر قائم على المصادقة النهائية و هنا نجد انه لا يشارك في عملية الصنع و لا التنفيذ لأنها من اختصاص رئيس الجمهورية و وزارة الخارجية على التوالي من حيث الواقع الممارس.

ث- المؤسسة العسكرية :

تعتبر المؤسسة العسكرية من بين اهم المؤسسات التي تقوم عليها الأنظمة السياسية خاصة في الدول النامية لما لهذه المؤسسة من وزن و تأثير في عمليات صنع السياسة ككل و السياسية الخارجية خصوصا ، فهذه المؤسسة تلعب دورا في صناعة السياسة الخارجية بحكم المكانة التاريخية و السياسة التي تحتلتها والتي تضمن الهيمنة على بعض القرارات بطريقة غير مباشرة من خلال تحكمها في مؤسسة الرئاسة التي ارتبطت معها بعلاقة وثيقة منذ الاستقلال، لذلك يعتبر الجيش قوة مؤثرة وحاسمة في المشهد السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث أن تجربة الجزائر السياسية بينت بأن الجيش كان دوما هو الفيصل الذي يحسم الموقف لهذه الجهة أو تلك، فقد استطاع الرئيس الأسبق أحمد بن بلة أن يستغل الجيش ويحتمي به ليستولى على السلطة ويبعد منافسيه كما حدث سنة 1963 [125].

كما تم الإطاحة بالرئيس احمد بن بلة من طرف هواري بومدين الذي كان يراس اركان الجيش الوطني الشعبي مستعملا المؤسسة العسكرية و الجيش قام بحسم الخلاف في من يتولى منصب الرئيس بعد وفاة الرئيس هواري بومدين سنة 1978 و نفس الشيء في ازمة 1991[126] كما تم تعيين الرئيس السابق اليامين زروال كمرشح للرئاسة و هو من المؤسسة العسكرية قبل ان يقم بتقديم الانتخابات الرئاسية.

---

125 وهيبة دالع ، "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الساحل الافريقي 1999 -2014"، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم سياسية (جامعة الجزائر 3 .، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2014) ، ص 63

126 مرجع نفسه . ص 64

و يمكن ان نلاحظ دور المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية الجزائرية كما حدث خلال مرحلة الازمة الوطنية و اثناء حرب الخليج الثانية اين قدمت وزارة الدفاع الوطني تقريرا مفصلا عن الوضعية لرئاسة الجمهورية و بطلب من الرئيس الشادلي بن جديد جاء كما يلي :[127]

- ان ارسال محتمل لقوات الجيش الوطني الشعبي إلى العربية السعودية في الوضعية الحالية المتميزة بانتشار قوات أمريكية و غربية في هذا البلد و الخليج موجهة للقيام بعمل تدميري للطاقات العسكرية لبلد عربي و هذا يناقض الموقف الرسمي للجزائر المعبر عنه في القمة العربية بالقاهرة و بالتالي المجازفة بالإخلال بالالتزامات الدولية المستقبلية لبلادنا.
- المشاركة الجزائر في هذه الحرب يساهم في اضعاف القضية الفلسطينية .

و يمكن ان نستشهد من مذكرات وزير الدفاع الأسبق خالد نزار خلال فترة حكم الرئيس شادلي بن جديد و الذي عبر عن موقف المؤسسة العسكرية اتجاه حرب الخليج الثانية و الذي تمثل في رفض الجزائر المشاركة في هذه الحرب حيث صرح " باسم الجيش الوطني الشعبي عارضت أي دعم بأي طريقة مهما كانت هذه العملية "[128] فنجد ان قرار وزير الدفاع باسم المؤسسة العسكرية واضح و صريح و تم التعبير عنه كما ذكرنا سابقا بتقرير مفصل قدم للرئيس في تلك الفترة.

و بالتالي نجد ان الجيش لعب دورا أساسيا في توجيه القرار الخارجي للجزائر اتجاه حرب الخليج من خلال هذا التقرير الذي اعطي بعدا بعدم المشاركة في هذه الحرب خاصة و ان الجزائر بدأت تعيش ازمة امنية و سياسية في تلك المرحلة.

ليس هذا فحسب فنجد خلال الازمة التي عاشتها الجزائر ان الرئيس اليامين زروال هو في الأصل من المؤسسة العسكرية و كان مستشاريه الجنرال محمد بتشين و الجنرال محمد العماري و الجنرال عباس غزيل و هذه الهيئة الاستشارية للرئيس كان لها الدور الفاعل في توجيه السياسة الخارجية و الداخلية للجزائر.[129]

و رغم ذلك فالدستور الجزائري واضح في هذه المسالة من خلال تحديد دور الجيش و هو الدفاع عن السيادة الوطنية و حماية البلاد من المخاطر و التهديدات الداخلية و الخارجية ، غير ان الخلافات التي كانت بين رئيس الجمهورية و قيادة الجيش في الكثير من المناسبات مردها إلى رغبة الرئيس في الحد

[127] عبد الله بالحبيب ، مرجع سابق، ص 151

[128] نزار يتهم ، مذكرات خالد نزار ، مأخوذ من موقع الخبر ، www.elkhaber.com/143305 بتاريخ 2018/09/30

[129] عبد الله بالحبيب ، مرجع سابق ، ص 150

من نفوذهم الا انه لا يمكنه الاستغناء عنهم في العديد من القرارات و هذا ما يتبين من خلال القرارات و البيانات التي تصدر من بينها اعادة هيكلة بعض مؤسسات الجيش كمديرية الاستعلامات .

فنجد ان المؤسسة العسكرية شاركت في محطات عديدة كما سبقنا في صنع السياسة الخارجية الجزائرية الا ان التحولات التي حدثت مع قدوم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة دفعت إلى تبني مقاربة أخرى تقوم على إعادة هيكلة الأجهزة الفاعلة في المؤسسة العسكرية و بالتالي عملية صنع القرار الخارجي خاصة وحدة الاستعلام و الامن المعروفة ب دي ار اس D.R.S حيث جاء المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 15 جوان 2017 محدد انهاء مهام مديرية الاستعلام و الامن و تعويضها بجهاز " مديرية امن الجيش الذي تم حله في سنة 2016 و خلق مجالس إدارة لتسيير المؤسسات الصناعية التابعة للجيش حسب المادة 02 من المرسوم الرئاسي و المادة الثالثة عوضت مديرية الاستعلام و الامن بثلاث مديريات و هي المديرية العامة للأمن الخارجي و التوثيق و المديرية العامة للاستعلام و مديرية التنظيم و هي تحت تصرف رئاسة الجمهورية و على رأسها اللواء بشير طرطاق.[130]

و بتالي نجد ان الجيش و اهم مكون فيه و هو جهاز الاستخبارات قد الحق برئاسة الجمهورية وهنا تصبح عملية صنع السياسة الخارجية من طرف الجيش جزء من مؤسسة الرئاسة ، كما قام رئيس الجمهورية بإقالة اهم ركائز في الجيش حسب المرسوم الرئاسي الصادر في 23 جويلية 2015 من خلال اقالة الجنرال محمد مجذوب من قيادة الامن الرئاسي و كذا اللواء احمد مولاي الملياني من قيادة الحرس الجمهوري و اللواء على بن دواد من مديرية الامن الداخلى مع ترقية 14 جنرال إلى رتبة فريق و 47 عقيد إلى رتبة جنرال .[131]

كما لم تتوقف عملية إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية إلى غاية إحالة الفريق محمد مدين المدعو توفيق من على راس جهاز الاستخبارات و الخروج من دائرة صنع القرار في الجيش و بتالي في أي قضية من القضايا الأساسية و تعيين عثمان طرطاق خلفا له على راس الجهاز الجديد.

[130] رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 17-199 مؤرخ في 15 جوان 2017 ، يتضمن إعادة هيكلة مديرية الاستعلام و الامن ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، عدد 38، الصادرة بتاريخ 06/29/ 2017 ص5

[131] رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي مؤرخ في 23 جويلية 2015، يتضمن انهاء مهام قائد الحرس الجمهوري و قائد الامن الرئاسي و الامن الداخلي ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، عدد 41، الصادرة بتاريخ 29 /2015/07 ص 18

فعملية صنع السياسة الخارجية تخضع إلى هذه المؤسسات التي تعمل على صنعها حيث ترتكز في الأساس على محورية رئيس الجمهورية الذي له صلاحية صناعة و توجيه السياسة الخارجية الجزائرية بحكم التجربة السياسية الجزائرية منذ الاستقلال و كذا بحكم البعد القانوني الذي حدده الدستور لهذا الدورو بتالي فمؤسسة رئاسة الجمهورية إلى جانب وزارة الخارجية و المؤسسة العسكرية يكملان عملية صنع هذه السياسة الخارجية .

المحور الخامس : أدوار السياسة الخارجية الجزائرية – افريقيا انموذجا–

لإفريقيا أهمية كبيرة في السياسة الخارجية الجزائرية لأسباب عديدة أهمها العمق الجيواستراتجي إلى جانب الشق السياسي و التاريخ المشترك إلى جانب المعطيات الراهنة خاصة في ما يتعلق بالتهديدات الأمنية الراهنة ، و لهذا نجد لإفريقيا مكانة هامة في دبلوماسيتها امتدت منذ استقلال الجزائر و إلى غاية يومنا هذا.

و اكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في العديد من المناسبات أهمية افريقيا بالنسبة في الجزائر اين صرح " **ان الجزائر قد اعتبرت نفسها على الدوام بلدا افريقيا في المقام الأول دون التنكر لانتمائها للعالم العربي و المتوسطي ، لكننا في الجزائر نفكر تفكيرا افريقيا و نربط مصيرنا بمصير افريقيا ..**" [132]

فبعد الاستقلال ورثت الجزائر اهم مبدأ الا و هو دعم الشعوب في التحرر من الاستعمار و مبدا حق الشعوب في تقرير مصيرها ، فتجربة الجزائر خلال الثورة التحريرية مما اصبح يطلق على هذا النمط من السياسة الخارجية بالسياسة الافريقية للجزائر [133] ، التي برزت جليا في مختلف مواثيق الثورة بداية ببيان اول نوفمبر ثم مؤتمر الصومام و مؤتمر القاهرة و برنامج طرابلس المصادق عليه من قبل القيادة الثورية في جوان سنة 1962 ثم دستور 1963 و بعدها الميثاق الوطني 1976 و دستور 1976 التي اشارت إلى تبني الجزائر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها .فلقد حاول الرئيس الفرنسي شارل ديغول إلى الحد من المد الثوري للثورة الجزائرية و فصلها عن البعد الافريقي اين خلق ما يعرف بقانون ديفيير[134]

---

[132] وهيبة دالع ، السياسة الجزائرية اتجاه افريقيا 1999–2016 ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد السابع ، جوان 2015 ، جامعة الجزائر 3 ، ص 7

[133] منصف بكاي ، دور الجزائر في تحرير افريقيا و مقومات دبلوماسيتها الافريقية ، الجزائر : دار الامة ، 2017 ، ص 35

[134] صاحب مشروع القانون الاطار الذي صدر في 23 جوان 1953 هو غاستون ديفيير كان وزيرا لاقطار ماوراء البحار في حكومة غي مول التي تشكلت في 2 جانفي 1956 عقب انتصار الجبهة الجمهورية و يشير هذا القانون الذي يتعلق

و الاستفتاء على ما يعرف بالاتحاد الفيدرالي من اجل عرقلة النشاط السياسي للثورة الجزائرية في افريقيا.[135]

و جاءت المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية للجزائر افريقيا و التي تمحورت حول تبني سياسة حسن الجوار و الدفاع عن القارة الافريقية من التأثيرات الخارجية ، و في هذا السياق لعبت الجزائر دورا بارزا في مسالة ترسيخ مبدا تضامن بين الدول لاسيما دول العالم الثالث في القضايا المصيرية خاصة مسالة حق الشعوب في تقرير مصيرها.

فقد أعطت جبهة التحرير الوطني مكانة لفرانز فانون حيث أوكلت له مهمة الاستطلاع في شمال مالي لربط هذه الدول بالثورة الجزائرية اين لاحظ إمكانية ربط هذه المنطقة بإنشاء قاعدة ثالثة جنوب الصحراء يتم عن طريقها تموين الولايتين الأولى و الخامسة و السادسة بالأسلحة و العتاد و ذلك بالتوطيد الاتصالات مع مالي[136] ، و هنا تكمن أهمية هذه المنطقة بالنسبة للجزائر و كذا توجيه الجهد لربط هذه المناطق بالثورة الجزائرية و بعدها تصبح منطقة عمل في السياسة الخارجية الجزائرية.

فجبهة التحرير الوطني اكتشفت خلال الثورة التحريرية أهمية افريقيا سياسيا و دورها في إزالة الاستعمار و القضاء عليه خاصة دول جنوب الصحراء و الساحل الافريقي لأنها تعتبر امتداد حيوي للجزائر و جبهة لتحقيق النصر في القضايا الافريقية و مثال على ذلك كسب دعم المناضل فرانز فانون و جعله ممثلا للحكومة المؤقتة في أكرا بل و كل القارة الافريقية[137] فشخصية فرانز فانون لها وزنها و ادركت الجزائر أهمية هذا المناضل في دعم القضايا التحررية.

كما تؤكد الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية على مسالة حقوق الانسان خاصة في افريقيا و هذا ما سعت اليه في مسالة القضاء على التمييز العنصري في افريقيا خاصة في جنوب افريقيا و نامبيا و زيمبابوي [138].

باقطار افريقيا السوداء حيث اخذ بعين الاعتبار الثورة الجزائرية و انعكاسها على افريقيا السوداء من خلال إقامة قوانين تمنع وقوع خلافات عنيفة داخل هذه الدول (انظر احمد بن فليس مرجع سابق ، ص 133)

[135] احمد بن فليس ، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت و المتغيرات ، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر ، 2007 ص 129

[136] مرجع نفسه ، ص 131

[137] مرجع نفسه ، ص 131

[138] منصف بكاي ، مرجع سابق ، ص38

و من أسس و مبادئ السياسة الافريقية للجزائر التجاوب مع اهداف و مبادئ منظمة الوحدة الافريقية لا سيما الهدف التاريخي الذي تعلق بتحرير القارة الافريقية و تدعيم حرية شعوبها ، و هذا ما تم الإشارة اليه في البند الأول من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية " حق جميع الشعوب في التحكم في مصيرها انما هو حق ثابت " .[139]

و على هذا الأساس فان الدبلوماسية الجزائرية بنت استراتيجيتها في ما يخص المسائل المصيرية التي تخص القارة السمراء رغم الاختلاف في وجهات النظر بين القادة الافارقة في بعض المسائل التي لها علاقة بتسيير شؤون المنظمة او طبيعة أجهزتها الا ان الجزائر لعبت دورا بارزا في تقريب وجهات النظر.

و هذا ما نجده جليا في تأييد الحكومة المالية للثورة الجزائرية عندما اكد ممثلها في منظمة الأمم المتحدة في سبتمبر 1960 " ان موقفنا من القضية الجزائرية كان عاملا مباشرا في انقسام مالي اننا نؤيد استقلال الجزائر هذا الموقف هو موقف جميع الدول الافريقية "[140]

فالجزائر ركزت منذ الثورة الجزائرية على العمق الافريقي للثورة الجزائرية و الذي اصبح في ما بعد الموجه الرئيسي للسياسة الخارجية الجزائرية لرسم حركية دعم حركات التحرر في افريقيا و التي تنعكس بالضرورة على الجزائر و امنها و استقرارها.

ومن هذا المنطلق سعت الجزائر إلى جعل منظمة الوحدة الافريقية منظمة إقليمية لها وزنها في العلاقات الدولية و حل القضايا و الازمات الداخلية بفعالية ، هذا النشاط الدبلوماسي مكن الجزائر من الظفر بمنصب نائب الأمين العام للمنظمة عندما تم تشكيل هياكلها سنة 1964 إلى غاية 1974 إلى جانب انها الناطق الرسمي للمنظمة.

و لم تتوقف الجزائر في سياستها الافريقية على المحافل الدولية و المنابر السياسية بل امتد إلى الدعم الفعلي لحركات التحرر التي كانت تسعي إلى الاستقلال خاصة فرنسا و هنا اعتمدت الجزائر على دعم اكثر الحركات تمثيلا لشعوب المنطقة مثل الحزب الافريقي من اجل استقلال غينيا و الراس الأخضر بزعامة اميلكار كابرال و جبهة تحرير موزمبيق و الجبهة الشعبية لتحرير انغولا و الاتحاد الشعبي الافريقي لزمبابوي بزعامة جوشوا نكومو و المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا سوابو التي تأسست سنة 1959 بزعامة سام نجوما بالإضافة إلى المؤتمر الافريقي في جنوب افريقيا ، و لم يقتصر الامر عند هذا الحد بل اعتمدت لها تمثيليات دائمة في الجزائر إلى جانب الدعم المالي و توفير الاطار التدريبي للمقاتلين في

[139] منصف بكاي ، مرجع سابق، ص 39

[140] احمد بن فليس ، مرجع سابق ، ص 137

هذه المجموعات العسكرية اين اقامت جبهة التحرير الوطني جهازا خاصا برئاسة جلول ملائكة [141] الذي أوكلت له مهمة التنسيق مع حركات التحرر الافريقية و كان مقره فيلا بومعراف الذي كان يتوافد عليه زعماء الحركات التحررية لتنشيط المؤتمرات الصحفية و السياسية و عيله وصف الزعيم املكار كابرال الجزائر بمكة الاحرار.

كما فعَلت الجزائر دور منظمة الوحدة الافريقية من خلال لجنة تحرير افريقيا التي عملت على مناقشة كل القضايا المتعلقة بالمستعمرات في افريقيا و كيفية إيجاد حلول لها و تقديم الدعم المادي و العسكري لهذه الحركات التحررية.

كما ركزت الجزائر في سياستها الافريقية على ضرورة ان يستفيد الافارقة من الموارد و الإمكانيات التي تتمتع بها هذه الدول و استغلالها بشكل افضل اين ساهمت الجزائر في اصدار لائحة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1803 بتاريخ 14 ديسمبر 1962 و المتضمنة حق السيادة الدائمة للشعوب و الدول على ثرواتها الطبيعية و من ثمة التحرر من قبضة الاستعمار و تحقيق الاستقلال الاقتصادي .[142]

فالجزائر لم تتوقف عند هذا الحد في فترة الستينات و السبعينات من القرن الماضي بل حافظت على هذه السياسة في افريقيا على مدار عقود من الزمن لأهمية هذه المنطقة التي تمثل عمقا جغرافيا استراتيجي للجزائر و كانت الجزائر و لا تزال تراهن على مسالة تحقيق الامن و السلم في افريقيا اين ترى بان هذا السلم و الامن و الاستقرار لا يكون الا من خلال استراتيجيتين أساسيتين الا و هما التنمية المستدامة و الاستقرار السياسي من خلال اليات جديدة تمثلت في ماي عرف بالحكم الراشد اين جاء هذا الطرح في السياسة الخارجية الجزائرية مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حيث وضع تصورا يقوم على حل النزاعات الدولية بطرق سلمية و هذا ما حدث في الدور الجزائري للنزاع الاريتيري الاثيوبي و كذا في مسالة ما يعرف بمبادرة النيباد لتحقيق التنمية و الحكم الراشد في افريقيا.

1- **المساهمة في حل النزاعات الافريقية بطرق سلمية :**

تعتبر مسالة الامن و السلم في افريقيا من بين اهم المسائل و القضايا الرئيسية التي تعتمد عليها السياسة الخارجية الجزائرية لتحقيقها على ضوء المتغيرات الدولية الراهنة لان مسالة الامن و السلم تنعكس

[141] احمد بن فليس ، مرجع سابق ، ص 46

[142] منصف بكاي ، مرجع سابق ، ص 49

بصورة أساسية على استقرار القارة و على الجزائر بحكم التماس المباشر للجزائر مع دول افريقية سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة.

من جهة اخري تريد الجزائر في بعدها الافريقي في الفترة التي تولي فيها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ان يعيد للجزائر مكانتها خاصة ان هذه المكانة عرفت تراجعا في ترة الثمانينات و من ثم انكفاءا مع الازمة الأمنية في فترة التسعينات مما اثر على التواجد الجزائري في القارة الافريقية خاصة مع تصاعد الدور المصري و المغربي في المنطقة و منطقة الساحل و الصحراء خصوصا و هذا يعتبر تهديدا للمصالح الاستراتيجية للجزائر خاصة مسالة الامن و الاستقرار التي تعتبر مفتاح أي تنمية يراد لها النجاح في العالم و افريقيا و الجزائر خصوصا .

و اكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في احد خطاباته على أهمية حل النزاعات بطرق سلمية في افريقيا من خلال الاتحاد الافريقي و قبلها منظمة الوحدة الافريقية " **... و بصفتها عضو مؤسسا لمنظمة الوحدة الافريقية بعد الاستقلال لا تزال الجزائر ترى ان المنظمة القارية تلعب دورا أساسيا في تأكيد الهوية السياسية و تحقيق الوحدة الاقتصادية للقارة ...**"[143]

ومن جهة أخرى مع تزايد التهديدات الامنية في العالم و افريقيا خاصة بدأت الجزائر في إعطاء أهمية لهذا البعد في سياستها الخارجية خاصة الافريقية في اطار تزايد التدخلات الأجنبية بالقارة مما انعكس على مسالة الاستقرار فالجزائر ترفض التواجد الأجنبي العسكري تحديدا في القارة و دول الجزائر لان هذا التواجد بالنسبة لها يعتبر تهديدا فعليا لها باعتباره مستقطبا للجماعات الإرهابية التي تعتبر الدول الغربية هدفا لها مما ينعكس بصورة أساسية على جهود الامن و التنمية في افريقيا.

و من بين الاليات التي تعتمدها الجزائر في مسالة تحقيق الامن و السلم في القارة الافريقية ضمن سياستها الافريقية هي انشاء ما يعرف بمجلس السلم و الامن الافريقي ضمن مؤسسات الاتحاد الافريقي و الذي اعطته أهمية كبيرة في سياستها الخارجية الافريقية و الدليل على ذلك تعيين السيد رمطان لعمامرة رئيسا له حرضا من الجزائر على التواجد في اعلى منصب رفيع لهذه المؤسسة المهمة داخل الاتحاد الافريقي .

فالجزائر تعمل على جلب المساعدات و الدعم المادي و السياسي من المنظمات الدولية و الإقليمية لتعزيز العمل داخل القارة الافريقية لأسباب عديدة منها أسباب مادية متعلق بالتكلفة التي تتطلبها مسالة

143 وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص 13

حفظ الامن و السلم في افريقيا و المسالة الثانية هي الأمور التقنية التي تتطلب أيضا تعزيز دور المنظمات الافريقية في هذا المجال الا و هو حل النزاعات الدولية بطرق سلمية.

فمسالة انشاء مجلس السلم و الامن الافريقي يعود إلى القمة 35 المنعقدة بالجزائر و التي تم الاتفاق فيها على مسالة مكافحة الإرهاب اين تجسد ذلك في الدورة 37 لمؤتمر رؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في لوزاكا بزامبيا 9-11 جيولية 2012 اين تم إقرار دمج الجهاز المركزي لالية منع النزاعات و ادارتها ضمن هياكل الاتحاد الافريقي [144]مع تغيير اسمه و الرغبة في انشاء جهاز اكثر فعالية في الحفاظ على السلم و الامن في افريقيا و على اثر ذلك جاء الإعلان الخاص بإنشاء مجلس الامن و السلم الافريقي في قمة الاتحاد الافريقي الأولى في مدينة دربان بجنوب افريقيا في جويلية 2002 و دخل حيز التنفيذ في 26 ديسمبر 2003 و بدا الممارسة الفعلية لعمله في 25 جويلية 2004 .

و يمكن ان نقدم تصورا حول اهداف هذا المجلس الذي من خلاله تظهر اهداف السياسة الخارجية الجزائرية فهذا المجلس يهدف إلى الحد من النزاعات الدولية و الحفاظ على السلم و الامن في افريقيا و كذا تعزيز الحكم الراشد و حماية حقوق الانسان و ضع سياسة الدفاع المشتركة لدول الاتحاد الافريقي.

جاء هذا المجلس وفق مجموعة من المبادئ و أهمها:[145]

- التسوية السلمية للنزاعات الافريقية.
- احترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال.
- احترام سيادة ووحدة الدول الأعضاء
- حق التدخل في ثلاث حالات فقط و هي : جرائم الحرب ، الإبادة الجماعية ، الجرائم ضد الإنسانية

و يمكن ان نلاحظ ان مسالة التدخل في الشؤون الداخلية للدول قد تغير مع التغيرات السياسية و الأمنية في العالم و في القارة الافريقية خصوصا و هنا نجد ان مجال التدخل حدد في مسالة نتائج الصراعات المتعلقة بجرائم الحرب و النزاعات و هذا الامر يعتبر امرا مفصليا في مسالة التدخل الذي يعتبر مبداءا مقدسا في السياسة الخارجية للدول الافريقية و احد مبادئ منظمة الوحدة الافريقية التي تكيفية مع التحولات الدولية و من ثم الممارسة الفعلية كما حدث في دارفور و الصومال رغم تحفظ الجزائر في مسالة مشاركتها في العمليات العسكرية خارج الجزائر.

---

[144] تأسيس الاتحاد الافريقي ، مأخوذ الموقع الرسمي https://au.int/ar/constitutive-act

[145] هياكل الاتحاد الافريقي مأخوذ من الموقع الرسمي http://www.peaceau.org/fr/page/104-african-peace-and-security-architecture-apsa

و بتالي نجد ان الجزائر لعبت و لا تزال تلعب دورا فعالا في دعم قضايا السلم في القارة الافريقية و عبرت عن ذلك في قمة الجزائر عام 1999 لمنظمة الوحدة الافريقية اين دعت إلى جعل سنة 2000 سنة السلم و الامن في افريقيا ، و عززت الجزائر من توجهها في هذه النقطة من خلال خلقة محور قوي في علاقاتها مع الدول الافريقية خاصة سينغال و نيجيريا و جنوب افريقيا هذه الدول التي تعتبر فعلا دول لها وزن سياسي و اقتصادي في القارة الافريقية و يمكنها لعب دور فعال في حل قضايا الامن و السلم في افريقيا من خلال الاطار الكلي و هو الاتحاد الافريقي.

فالجزائر أيضا استطاعت إلى جانب انهاء الصراع الاثيوبي إيريتري الذي تم توقيعه في 12 ديسمبر 2002 ان تساهم في وقف اطلاق النار و تعزيز السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال حث الأطراف على تطبيق اتفاق لوزاكا لوقف اطلاق النار في 10 جويلية 1999 ثم مبادرة الجزائر بعقد قمة مصغرة في 30 افريل 2000 خصصت لدراسة الوضع في جمهورية كونغو الديمقراطية .[146]

و بالتالي نجد ان الجزائر تلعب دورا مهما و أساسيا في القارة الافريقية من خلال المساهمة في حل النزاعات الدولية و الدليل على ذلك ليس فقط المشاركة كطرف وسيط في النزاعات الدولية هو تعين وزير الخارجية الأسبق رمطان لعمامرة رئيسا لمجلس السلم و الامن بالاتحاد الافريقي و هذالا يبين أهمية الدور الجزائري في حل النزاعات الافريقية بطرق سلمية .

2- السياسة الخارجية الجزائرية و المقاربة التنموية في افريقيا:

من بين الأهداف التي تسعي اليها الجزائر على مستوى القارة الافريقية نجد مسالة التنمية المستدامة في القارة الافريقية فالتنمية تعتبر هدفا استراتيجيا للسياسة الخارجية الجزائرية عموما و في افريقيا خصوصا فالجزائر منذ قمة عدم الانحياز سنة 1974 بالجزائر و هي تدعوا إلى إعادة بناء نظام اقتصادي دولي عادل يراعي حقوق الشعوب في تسيير مواردها الطبيعة و إعادة توازن العلاقات الاقتصادية ما بين دول العالم الثالث و الدول المتقدمة بهدف وضع نظام عادل في العالم.

و باعتبار افريقيا الجزء الأكبر من دول الجنوب فهي تمثل ثلث موارد الطبيعية في العالم فالجزائر دعت في العديد من المرات إلى الاستثمار بشكل فعال في هذا المجال اين بداتها في فترة الحرب الباردة عبر ما يعرف بالتأميم و الان من خلال مقاربات التنمية التي تعبر عن احد اهم اهداف السياسة الخارجية الجزائرية في القارة الافريقية.

[146] وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص 19

و اهم الية ساهمت في ايجادها الجزائر مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هي النيباد او ما يعرف بالشراكة من التنمية في افريقيا هذه المبادرة التي قدمتها الجزائر مع شركائها الافارقة في اطار إيجاد سبل لتحقيق الاستقرار اكثر في القارة و خلق بيئة ملائمة للتنمية و تحقيق قفزات تنموية على مختلف الأصعدة لمواجهة الفقر و الهجرة و الحروب في ظل تفاقم الديون الخارجية و استغلال الشركات المتعددة الجنسية لمقدرات الدول الافريقية لم تجد الا هذه الالية لتفعيلها و من خلالها تحارب مظاهر الفساد و تحقق الحكم الراشد مع مختلف الدول الكبرى و الغنية في العالم.

فهذه المبادرة تدخل في اطار ما يعرف **بدبلوماسية التنمية** [147] في اطار سعي الجزائر إلى تحقيق التنمية بالقارة الافريقية ، و لهذا تعتبر الدائرة الافريقية في السياسة الخارجية الجزائرية من بين اهم الدوائر التي لها أهمية كبرى وحيوية سواء بشكل مباشر او عبر دوائر اخري كالاتحاد الافريقي او الأمم المتحدة، فهذه المبادرة التي جاء بها الرئيس الجنوب افريقي تابو مبيكي و بمساعدة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة و الينيجيري اوبا سانجو لإعداد خطة تنموية في القارة الافريقية عرفت باسم الالفية الجديدة لانعاش افريقيا و جاءت على مبدا المشاركة من خلال تعزيز الامن و جلب الاستثمارات و القطاع الخاص إلى قطاعات اقتصادية متنوعة في القارة الافريقية.

تقوم هذه المبادرة على متابعة و تنظيم مدى الالتزام بالقواعد و المعايير الموجهة للحكم الراشد من خلال شخصيات افريقية ذات كفاءة عالية و مشهود لها في هذا المجال بشكل دوري و تقييمي لمجموعة من بعض الدول الافريقية.

وزعت المهام على النحو التالي :

1. جنوب افريقيا مع الاتحاد الافريقي : قضايا السلم و الامن لحل النزاعات الافريقية.
2. الجزائر مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا من اجل الحكم الراشد و المشاريع.
3. نيجيريا مع بنك التنمية الافريقي في مجال التكامل الاقتصادي.
4. مصر مختصة في الزراعة و النفاذ للأسواق العالمية.

و يمكن تلخيص دور الجزائر الدبلوماسي كما يلي [148] :

[147] وهيبة دالع ، مرجع سابق ، ص 11

[148] بن خليف عبد الوهاب ، جيو سياسية العلاقات الدولية ، الجزائر : دار قرطبة للنشر و التوزيع ، 2016 ، ص 37

- الوسيط الإقليمي : ينطبق هذا المعطى على الدور الجزائري في الوساطة التي قامت بها خلال الازمات المالية المتتالية ما بين 2012–2015 اين حققت مكاسب كبيرة في تقريب الفرقاء الماليين و التي انتهت باتفاقية الجزائر 2015 .
- المدافع الإقليمي : تقوم الجزائر من خلال هذا الدور بالدفاع على مكتسبات دول الجوار الجغرافي من استقلال و سيادة وطنية في مختلف المنابر الإقليمية و المحافل الدولية سواء على مستوى منظمة الأمم المتحدة او الاتحاد الافريقي او في أي تنظيم إقليمي و دولي.
- الزعيم الإقليمي : ينطبق هذا الدور على الدولة التي تزخر بقدرات و إمكانات مختلفة و كبيرة مقارنة مع الدول التي تقع في إقليمها و هو ما يؤهلها للعب دور فعال و مؤثر على المستوى الإقليمي.
- المستقل النشيط : يعني وجود دولة تتصف بالحياد و عدم الانحياز لاي طرف من اطراف الازمة لكن ذلك لا يشكل عائقا امام دورها النشط و الهام على المستويين الدولي و الإقليمي خاصة ان الحياد الإيجابي يكسب الدولة ثقة و رضا الأطراف المتصارعة و هو ما ينطبق على الجزائر في الازمتين المالية و الليبية.

المحور السادس : السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الازمة الليبية انموذجا

تعتبر ليبيا احد الدول المتأزمة على الحدود الجزائرية لكن الادراكات الأمنية للجزائر في حد ذاتها إزاء الازمة الأخيرة في ليبيا لا تعطي الانطباع بانها تصرفت كما لو ان فشل الدولة او انهيارها في جوارها القريب قد يشكل تهديدا امنيا لحدودها الجنوبية احتفاظ الجزائر بموقف ثابت قائم على عدم التدخل في ازمة داخلية رغم كونها ذات انعكاسات إقليمية و حافظت الجزائر على هذا الوضع حتى بعد سقوط نظام القذافي و تأسيس المجلس الانتقالي الليبي .

نتائج انهيار النظامي الليبي :[149]

- غياب السلطة و انتشار الفوضى و الميلشيات المسلحة في كافة البلاد.
- انتشار الأسلحة و عبورها عبر الحدود.
- التحاق ما يزيد عن 3000 مقاتل من تنظيم داعش إلى ليبيا عبر تونس و دول الساحل قادمين من سوريا و العراق حسب تقرير وزارة الخارجية الامريكية.

[149] فاروق العربي ، ، تهاوي قدسية الحدود السياسية و السيادة الوطنية زمن العولمة الازمة الليبية انموذجا ، عمان : دار حامد ، 2015 ، ص 510

– طول الحدود الليبية مع جيرانها التي تصل إلى أقصاها مع الجزائر ب 1200 كم على فضاءات صحراوية يصعب مراقبتها.

مع انهيار نظام القذافي في ليبيا عاد الطوارق من ليبيا إلى بلدانهم الاصلية حيث دخل حوالي 450 شخص إلى مالي و 150 شخص إلى النيجر و تشاد محملين بالأسلحة [150] اين فرضت كل من حكومة النيجر و تشاد على العائدين تسليم أسلحتهم و كان لهم ذلك في حين مالي لم تقم بذلك و هذا ما شجعهم الانخراط في الحركات الموجودة في شمال مالي مما زاد من تأزم الوضع.

و من بين نتائج النظام الليبي انه ركز على سياسة اضعاف المؤسسات العسكرية و تعزيز الكتائب الثورية من منطلق مبادئ الثورة الليبية التي قامت على أساس نشاط الشعب و المنظمات الشعبية و إعطاء السلاح لهذه الكتائب و هذا خوفا من حدوث انقلاب عسكري ضده و مع سقوط نظامه اصبح السلاح منتشرا في يد مختلف التيارات السياسية في البلاد و منه انتشر العمل الإرهابي الذي وجد وسطا ملائما لهذا النشاط في ظل بيئة امنية منهارة.

كما تحول شرق ليبيا إلى مكان تخرج منه الجماعات الإرهابية التي استنسخت فكر القاعدة و كان ابرزها كتيبة الشهداء أبو سليم ، جماعة انصار الشريعة ، و الوية الشيخ عمر عبد الرحمان ، جماعة التوحيد و الجهاد .

كما عملت الجماعات الإرهابية في ليبيا على توطيد علاقاتها في سوريا من خلال تنظيم داعش و هذا ما صرح به هذا التنظيم في مواقع التواصل الاجتماعي يوم 13 نوفمبر 2014 عندما صرح بانه هو المسؤول على هجمات السفارة المصرية و سفارة الامارات بليبيا [151] ، و هذا ما أكده قائد الافريكوم دافيد رودريغاز في تصريح شهر ديسمبر 2014 ان تنظيم داعش له معسكرات في ليبيا و هو ما سيجعل منها معسكر خارجي لهذا التنظيم .

*تهريب السلاح الليبي و تداعياته على الامن الإقليمي الجزائري :

عند الإطاحة بنظام القذافي قدرت الأمم المتحدة وجود ما بين 250 الف إلى 700 الف قطعة سلاح و ما يقارب مليون طن من الأسلحة انتشرت في كافة البلاد مما جعلها تغرق بالأسلحة الخفيفة و

[150] فكيري شهرازاد ، الحدود المائعة و إشكالية تهريب الأسلحة بعد سقوط النظام الليبي ، بيروت : دار الراوفد الثقافية ، 2018 ، ص 167

[151] مرجع نفسه، ص 169

المتوسطة و الثقيلة بما فيها منظومات الدفاع الجوي المحمولة و الصواريخ المضادة للدبابات و صواريخ غراد .[152]

بالنسبة للجزائر فالموقعة الحدودية على الجبهة الشرقية أي الحدود الجزائرية الليبية حيث تتميز هذه الموقعة بالعمق الكبير مما يجعل انتشار القوات على طول الحدود و جعلها في حالة تأهب كبير ، كما اعادت قيادة اركان القوات المسلحة الجزائرية تقدير نتائج الموقعة الحدودية اخذة بعين الاعتبار بان الحرب على الإرهاب ككل قد انتهت و لم يبقى سوى مطاردة خلايا الإرهاب ،[153] كانت الميزة الأساسية للموقعات الجزائرية هي استخدام الطيران الشامل بغية الاخلال بأعمال النقل العملياتي و الانتشار الحركي للجماعات الإرهابية و استخدام الفرق الالية الخفيفة من اجل خرق دفاع التجميعات الحدودية و التقدم بسرعة إلى عمق الفراغ الجغرافي الحدودي او ما تعرف باستراتيجية الفتح الحدودي .[154]

مؤشرات العملية الأمنية الجزائرية:[155]

1- الدبلوماسية الأمنية التي أصبحت تحكم الجزائر و التي أضحى لزاما ادراكها في التعاطي مع الفضاء الافريقي الهش و المأزوم و لذلك فان التحرك الجزائري يؤمن بأن الطريق للشراكة الجزائرية الافريقية تكتيكيا و اجرائيا انما يتأتى في اللحظة الراهنة و المدى المنظور من المقاربة الأمنية كأولوية على المقاربة الاقتصادية اذ تشير الاحصائيات إلى ضآلة و ضعف التبادل الاقتصادي الافريقي الافريقي و الجزائري الافريقي.

2- و ضمانا لتأمين الدبلوماسية الأمنية الجزائرية اتخذت الجزائر منهجا قوامه تأمين الأمن بالية تتعامل مع الجريمة الاقتصادية المنظمة خاصة بعد سقوط نظام القذافي و انتشار الجماعات المسلمة في شمال مالي.

3- فالجزائر تفضل في هذا الاطار الدبلوماسية الفعلية خاصة مع الفضاء الجواري و الافريقي من خلال تعزيز التعاون الدولي و الإقليمي .[156]

---

[152] فكيري شهرزاد ، مرجع سابق ، ص 172

[153] بهلول نسيم ، المقاربات النظرية في تداول مفهوم الأمن القومي الجزائري، ، عمان :دار حامد 2015م ، ص 181

[154] مرجع نفسه ، ص 182

[155] قوي بوحنية، الجزائر و الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا بين الدبلوماسـية الأمنية و الاكتفاء الأمني الداخلي، عمان : دار الحامد، 2015م. ص 482

[156] عادل جرش ، تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الامن الجزائري ،القاهرة : المكتب العربي للمعارف ، 2018 ، ص 149

اعتمدت الجزائر على استراتيجية التعاون مع دول الجوار لمواجهة التهديدات الأمنية خاصة تهريب السلاح في المنطقة اين قامت الجزائر و النيجر بإمضاء اتفاقية امنية مشتركة لمحاربة الإرهاب و الجريمة المنظمة عام 2010 ثم انضمت ليبيا و بعدها انضمت مصر و تونس تشاد و نيجيريا و بوركينافاسو لهذه الاتفاقية بهدف مواجهة التهديدات الأمنية الاتية من الفضاء الليبي .

و على اثر هذه الاتفاقية جاءت مبادرة انشاء افريبول على هامش الندوة الجهوية الافريقية 22 المنعقدة بوهران من 10-12 ديسمبر 2013 بحضور 41 قائد شرطة افريقي تبنوا هذا المشروع و تتمثل مهمة الافريبول في دعم التعاون الشرطي بين الدول الافريقية بهدف مكافحة الجريمة المنظمة و الإرهاب و دعم القدرات التقنية و العملياتية لأجهزة الشرطة .[157]

اما الإجراءات التي اعتمدتها الجزائر لمواجهة الوضع في ليبيا قامت الجزائر بغلق الحدود مع ليبيا مع السماح للعائلات الجزائرية الموجودة في ليبيا بالدخول للجزائر و الاسر الليبية التي تربطها علاقات قرابة باسر الجزائرية بمغادرة التراب الجزائري و السماح للحالات الإنسانية المرور عبر الحدود و تكثيف عمليات المراقبة عبر الحدود الجزائرية الليبية من خلال وضع أسلحة الثقيلة و تعزيزها بأكثر من 50 الف جندي و دركي على الحدود لمنع أي تسللات للجماعات الإرهابية.

و يؤكد البروفيسور "بن عنتر عبد النور" أننا يمكن أن نفسر الموقف الجزائري بأسباب من أربع فئات، تكمن **الأولى** في تخوف النظام من نسخ التجربة الليبية على الداخل الجزائري حيث تتحول انتفاضة سلمية على النظام إلى صراع مسلح في حالة صده، وهو ما يقود إلى تدخل دولي مماثل لما حدث في ليبيا، أما **الفئة الثانية** فتكمن في مخاوف الجزائر الأمنية المباشرة التي قد تترتب على الأزمة الليبية من تهريب للأسلحة، وتوسع رقعة الإرهاب وتحول ليبيا إلى أحد معاقله، إضافة إلى شبح الهجرة غير الشرعية عبر وصول لاجئين ليبيين إلى الأراضي الجزائرية وما قد تتحمله الجزائر من تبعات اقتصادية واجتماعية كنتيجة لهذه الظاهرة، في حين تتمحور **الفئة الثالثة** حول التخوف من تداعيات التدخل الأجنبي في ليبيا على الجزائر، أما **الفئة الرابعة** فتكمن في المبادئ التي تقوم عليها السياسة الجزائرية مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام السيادة وعدم تغيير الأنظمة بالقوة.[158]

[157] شهرزاد فيكري ، مرجع سابق ، ص 183 .

[158] بن عنتر عبد النور، العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا، **تقارير**، شبكة الجزيرة، ص4. نقلا عن: http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/4algeria%20and%20libya.pdf

يمكن أن نجمل أهم مضامين المقاربة الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية التي تعد أرضية صياغة مبادرة الجزائر للتعامل مع الأزمة الليبية في النقاط التالية:

1- تحاول الجزائر من خلال دبلوماسيتها جمع الأطراف الليبية المتصارعة حول حوار يهدف إلى وقف الاقتتال الداخلي والخروج بمعادلة سياسية جديدة في ليبيا قائمة على **أساس أمني استراتيجي** يمنع تدفقات الجماعات الإسلامية المتشددة من بلدان أخرى إلى ليبيا، **وبُعدٍ سياسي** أقل أهمية في المعادلة الجزائرية قد يفضي إلى اتفاق حول قواعد تداول السلطة الليبية.

2- الدبلوماسية الجزائرية ترفض الحل العسكري كجزء من استراتيجية إخضاع جميع الأطراف إلى أنصاف حلول مؤقتة، وهي رؤية يدعمها التحالف المصري الإماراتي السعودي، وذلك بتوجيه ضربات جوية وخلق مناطق عازلة بليبيا قد تدخلها قوات برية.[159]

3- تنطلق الرؤية الجزائرية من أنه لا يمكن النظر إلى طرف ليبي على أنه حائز للشرعية والمشروعية بشكل كامل، والآخر يفتقدها، وجاءت دعوات الجزائر للمشاركين في الحوار على هذا الأساس، المنطلق من أن الجميع جزء في الأزمة وجزء من الحل، بعكس الاشتراطات التي وضعتها وقدمتها دول أخرى على رأسها الولايات المتحدة، والبعثة الأممية الخاصة، إذ أن سقفها العام يعتقد أن مجلس النواب المنعقد بطبرق وحكومة عبد الله الثني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي استنادا إلى انتخابات 25 جوان 2014، واعتبار أنّ المؤتمر العام وحكومة الإنقاذ الوطنية برئاسة "عمر الحاسي" منقوصتي الشرعية أو منعدمة تماما، ومع تأسيس حكومة الوفاق الوطني المتمخضة عن الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي الموقع في 17 ديسمبر 2015 واجتماع المجلس الرئاسي وبنود أخرى، يقودها "فايز السراج" وجاءت زيارة وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية "عبد القادر مساهل"، كدعم من الجزائر للجهود المستمرة للسلطات الليبية الرامية إلى استتباب السلم و الأمن و الاستقرار في ليبيا". وكانت الجزائر –التي دعت بقوة إلى صون سيادة هذا البلد ووحدته الوطنية والترابية– قد أيدت كليا منذ بداية الأزمة في ليبيا المسار الذي تقوده الأمم المتحدة من أجل البحث عن حل سياسي.

[159] هشام الشلوي، الجزائر وفرص حل الأزمة الليبية، نقلا عن:
http://www.noonpost.net/content/3848 تاريخ التصفح: 2014/12/24، التوقيت: 13:25.

وكانت قد شجعت كل الليبيين إلى مباشرة حوار صريح ودون إقصاء وأيدت تشكيل حكومة الوفاق الوطني بطرابلس (العاصمة الليبية) لمواجهة التحديات المؤسساتية والسياسية والأمنية و الاقتصادية و تحديات مكافحة الإرهاب التي تواجهها و التي تستدعي تعاون كافة شركائها الدوليين و الإقليميين.[160]

4- ترى الجزائر بحسب مراقبين أن هذه الاشتراطات المتشددة تفضي إلى عرقلة الحوار والتوصل إلى حل سياسي، حيث أن مجلس النواب بطبرق اعتبر قوات ما يعرف بفجر ليبيا بطرابلس، ومجلس شورى ثوار بنغازي منظمتين إرهابيتين، وهو ما يحول دون إمكانية التفاهم بين طرفين أحدهم يكفر الآخر سياسيا.[161]

5- ومع اقتناع المسؤولين الجزائريين بضرورة الحل السياسي وأن الحوار الشامل بين الفرقاء في الوطن الليبي هو الطريق للقضاء على دوامة العنف واستعادة الدولة، بدأت الجزائر في جمع القوى السياسية الليبية الراغبة في الحوار. وقد كشف رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة **أحمد ميزاب**، في حوار أجراه في شهر ديسمبر 2013 مع جريدة «الوسط» الليبية عن الاتصالات التي بدأتها السلطات الجزائرية منذ أكثر من ثلاثة أشهر مع أسماء بارزة من القوى السياسية الليبية، تمهيدا لإطلاق مبادرة الحوار، واستعانت الجزائر في إطارها ببعض «الدول الصديقة» لترتيب لقاءات مع بعض الوجوه المتحفظة أملا في إنجاح مبادرتها، وهو ما دفعها للحفاظ على سرية مساعيها مثلما فعلت سابقا مع فرقاء الأزمة المالية.

6- وعن مضمون المبادرة الجزائرية، أكد أحمد ميزاب أنها تقوم على «جمع الفرقاء أولا، ثم إيجاد الية لجمع السلاح الذي يشكل خطرا على الإخوة في ليبيا من جهة وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى، والتحضير للمرحلة الانتقالية التي ستؤسس لالية بعث مؤسسات دولة وتفعيلها، كما تضمنت المسودة تحديد المسئوليات والأولويات ومحاربة الإرهاب، والسعي نحو البناء في شتى المجالات، أما بقية المطالب الأخرى فتتحدد مع ما يمكن أن تنتج عنه اللقاءات».[162]

---

[160] عبد القادر مساهل في زيارة إلى ليبيا هذا الأربعاء لتجديد دعم الجزائر لجهود السلام هناك، 2016/04/19، نقلا عن: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160419/75141.html

تاريخ التصفح: 2016/04/20. التوقيت: 21:00.

[161] المرجع نفسه.

[162] أميرة عبد الحليم ، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية تفادي التورط العسكري، نقلا عن:

http://www.ahram.org.eg/News/51425/80/NewsPrint/353903.aspx تاريخ التصفح: 2015/01/17. التوقيت: 20:00.

وتسـعى الجزائر من خلالها مبادرتها إلى جمع أطراف الصـراع في ليبيا إلى مائدة الحوار لوقف الاقتتال والوصول إلى حل سياسي لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خريطة طريق تتضـمن حلا للأزمة وتمنع الاحتكام للسـلاح لحل الخلافات، وتسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا.
- بناء مؤسـسـات الدولة وقطع الطريق على تمدد وانتشـار فكر الجماعات المسـلحة حتى لا تتسـرب عبر الحدود نحو الجزائر أو نحو دول الساحل وتشكيل منظومة اتصال ودعم تهدد استقرارها.[163]
- قيام سلطة مركزية قوية تحتكر حيازة السلاح واستعماله وتمنع تدفقه إلى الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة.
- إعادة فتح حدودها البرية المغلقة مع ليبيا ولو جزئيا لفك الحصـار عن سـكان الجنوب لاسـتئناف التبادلات التجارية وإن عبر التهريب الذي يعتبر المصدر الأول للدخل في الجنوب لتفادي تفجر الأوضاع اجتماعيا (غرداية نموذجا).
- تخفيف الضـغط على الجيش الجزائري المسـتنفر والمرابط على طول الحدود ويعيش أعلى درجات التأهب في مواجهة التهديدات على امتداد الحدود الطويلة وخاصـة المتوترة منها مثل: ليبيا وتونس ومالي، مع تقليص فاتورة تحركه وانتشاره على مساحة أكبرِ دولةٍ إفريقيةٍ مما يكلف ميزانية ضخمة.[164]

يمكن ان نلخص اهم مستويات التأثير بين السياسة الأمنية و السياسة الخارجية الجزائرية في ما يلي :

*اعتبار البعد الجيواستراتجي للجزائر و عمقها في منطقة الساحل و المغرب العربي من بين اهم التحديات التي يجب وضعها في الحسبان لدى صانع القرار الجزائري على مستوى السياسة الخارجية و المتمثلة في تامين الحدود بالشراكة مع دول الجوار و من هنا نجد ان الدور الذي تلعبه الجزائر في حل المسالة الليبية يقوم على المخاوف الجزائرية الأمنية من تمدد التهديدات الأمنية على الجزائر مباشرة او عبر التهديدات الاتية من الساحل الافريقي .

---

163 زواق، نصـير، الجـزائـر والأزمـة الـلـيـبـيـة، مـوقـع الـجـزيـرة نـت، نـقـلا عـن: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4 تاريخ التصفح: 2014/12/14. التوقيت: 13:45.

164 المرجع نفسه.

*التركيز على مسببات اللااستقرار في دول المنطقة خاصة الساحل الافريقي من اجل القضاء على التهديدات الأمنية من جذورها فنجد ان صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية يعتمد على مقاربة تنموية في صياغة الأهداف المحددة لتحقيقها في السياسة الخارجية و هذا ما قامت به الجزائر عبر هندسة اتفاق السلام بمالي.

*من جهة أخرى يقوم صانع القرار الجزائري في تقديم الدعم اللوجستيكي لدول الجوار و التنسيق الأمني من خلال بعث حركية دبلوماسية في هذا الشق في اطار اما الاتحاد الافريقي و ما قمت به الجزائر من احتضان للمركز الافريقي لمحاربة الإرهاب او الافريبول و هذا يبين مدي تأثير العقيدة الأمنية و المحددات الأمنية في صياغة السياسة الخارجية الجزائرية.

تعتبر عملية بناء أي سياسة امنية في أي دولة إلى مجموعة من القواعد التي تضبط هذه السياسة وفق مجموعة من المتغيرات التي تعطي في النهاية محصلة لهذه السياسة الأمنية اين نجد عملية تأثير متبادل ما بين السياسة الأمنية و السياسة الخارجية لانهما متغيرين يعملان على التأثير في بعضهم البعض و هذا ما سنتطرق اليه من الناحية الداخلية و على راسها دور الجيش في عملية البناء و اليات التصدي لمواجهة الإرهاب و بالتالي تعتبر كمحدد أساسي في عملية صنع السياسة الخارجية الجزائرية.

و لاعتبارات قانونية و سياسية يتشكل لنا البعد السياسي في تكوين القيمة الأمنية في السياسة الخارجية الجزائرية و ذلك يتجلى في الحفاظ على مركزية الدولة باعتبارها وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة امنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى ، و من هنا يتضح ان البعد الأمني سواء اكان في شكل عقيدة امنية او سياسة امنية يعتبر مستوى من مستويات السياسة الخارجية خاصة الجزائرية التي تعتبر دولة محورية في المنطقة بحكم الحدود المترامية مع دول الجوار و التهديدات التي تأتي من هذه الدول تضع في ذهنية صانع القرار ان عملية صياغة السياسة الخارجية الجزائرية لا بد ان تراعي البعد الأمني و هذا ما جعل الجزائر تتعرض إلى انتقادات حادة في مسالة التدخل في ليبيا او تونس عسكريا لكن العقيدة الأمنية الجزائرية تحتم على صانع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية احترام مبدا عدم التدخل العسكري الخارجي كمبدأ تصاغ منه السياسة الخارجية و العكس أيضا ان السياسة الخارجية الجزائرية من

بين مبادئها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و هذا يدفع بصناع القرار في السياسة الأمنية إلى عدم المشاركة في أي نشاط عسكري مهما كانت طبيعته .[165]

[165] محمد السنوسي، الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية ، مقال مأخوذ من موقع ، www.elhiwardz.com /p33389 بتاريخ 30 نوفمبر 2015 على الساعة 14.30

الخاتمة

نصل الى ان السياسة الخارجية الجزائرية لها مبادئ ثابتة اكتسبها من مسيرة الكفاح المسلح اثناء الثورة التحريرية إلى غاية يومنا هذا اين بقت ثابتة وفق ما حدده الدستور و كذا التقاليد و الأعراف الدبلوماسية اين اكسبتها ثقة الدول و المنظمات الدولية لما من خصائص إيجابية للسياسة الخارجية الجزائرية جعلتها تحل الكثير من الازمات كالنزاع الاريتري الاثيوبي و كذا الازمة المالية.

و ان كانت السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الفضاء الافريقي يعد من بين اهم الدوائر الاستراتيجية الجزائرية إلى جانب الدائرة المغاربية و العربية اين اعطتها أولوياتها و اهتمامها من خلال التفاعل في اطار المؤسسات الدولية و الإقليمية كالاتحاد الافريقي اين تعمل الجزائر بشكل فعال في اطار المنظمات الدولية و الإقليمية اين تعتبر القانون الدولي هو المؤطر لأي فعل خارجي للدول.

فتبقي السياسة الخارجية الجزائرية تواجه تحديات كبيرة أهمها التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي و ليبيا بحكم انهم من دول الجوار و عليها تفعيل سياستها الخارجية بما يتماشى مع التحولات الدولية الراهنة.

كما ادعوا طلبتنا الى البحث اكثر في السياسة الخارجية الجزائرية خاصة في ظل التحولات الدولية الراهنة و التنافس الدولي على افريقيا الى جانب صعود المغرب كمنافس أساسي للجزائر في عمقها الاستراتيجي في افريقيا خصوصا كدراسة استشرافية لمستقبل السياسة الخارجية الجزائرية .

قائمة المراجع:

المصادر الرسمية :

1. رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 04-174 مؤرخ في 2004/06/12 ، يتضمن انشاء وكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، عدد 39 ، الصادرة بتاريخ 2004/06/16 .
2. رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 08-162 مؤرخ في 2008/06/02 ، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 29 ، الصادرة بتاريخ 2008/06/04 ،
3. رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 02-403 مؤرخ في 2002/10/26 ، يتضمن صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، عدد 79 ، الصادرة بتاريخ 2002/12/01
4. ررئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 02-406 مؤرخ في 2002/10/26 ، يحدد صلاحيات السفراء ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، عدد 79 ، الصادرة بتاريخ 2002/12/01 .
5. رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 09-221 مؤرخ في 2009/06/28 ، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأعوان الدبلوماسيين و القنصليين ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، عدد 38، الصادرة بتاريخ 2009/06/28 .
6. رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي رقم 17-199 مؤرخ في 15 جوان 2017 ، يتضمن إعادة هيكلة مديرية الاستعلام و الامن ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، عدد 38، الصادرة بتاريخ 06/29/ 2017
7. رئاسة الجمهورية ، مرسوم رئاسي مؤرخ في 23 جويلية 2015، يتضمن انهاء مهام قائد الحرس الجمهوري و قائد الامن الرئاسي و الامن الداخلي ، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، عدد 41، الصادرة بتاريخ 29 /2015/07 .

الكتب باللغة العربية :

1. صالح بن القبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم، الجزائر، الوكالة الوطنية للإشهار، 2002م.
2. عمر بوضرسة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، الجزائر :دار الحكمة للنشر، 2014 .

3. بن خليف عبد الوهاب ، جيو سياسية العلاقات الدولية ، الجزائر : دار قرطبة للنشر و التوزيع ، 2016
4. لطفي الخولي ، عن الثورة و بالثورة ، الجزائر : منشورات التجمع البومديني ، 1975 .
5. إسماعيل دبش ، السياسة الخارجية الجزائرية بين المنطلقات المبدئية و الواقع الدولي ، الجزائر : دار هومة للطباعة و النشر ، 2017 .
6. عادل جرش ، تأثير التهديدات الأمنية بدول الجوار على الامن الجزائري ،القاهرة : المكتب العربي للمعارف ، 2018 .
7. رابح لونيسي ، رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، الجزائر : دار المعرفة ، 2011.
8. فاروق العربي ، ، تهاوي قدسية الحدود السياسية و السيادة الوطنية زمن العولمة الازمة الليبية انموذجا ، عمان : دار حامد ، 2015
9. محمد بوعشة ، الدبلوماسية الجزائرية ، بيروت : دار الجيل ، 2004 .
10. الموسوعة السياسية ، ج 2 ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، 1991
11. منصف بكاي ، دور الجزائر في تحرير افريقيا و مقومات دبلوماسيتها الافريقية ، الجزائر : دار الامة ، 2017 .
12. مرسي بشير ، الامن السيادي الجزائري و مقاربة الحدود الامنة ، عمان : دار الحامد للنشر و التوزيع ، 2018 .
13. ميلود بن غربي ، موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية في اطار المتغيرات الإقليمية و التحديات الوطنية ، الجزائر : مؤسسة كنوز الحكمة ، 2011 .
14. جيمس دورتي ، روبرت بالتسغراف ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، (تر: وليد عبد الحي) ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، 1985 .
15. رابح عدالة ، هواري بومدين رجل كفاح و مواقف ، الجزائر : دار المجتهد ، 2013
16. عبد الله بالحبيب ، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1992-1997 ، عمان : دار الراية ، 2012 .
17. منصف بكاي ، دور الجزائر في تحرير افريقيا و مقومات دبلوماسيتها الافريقية ، الجزائر : دار الامة ، 2017 .
18. قوي بوحنية، الجزائر و الانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في افريقيا بين الدبلوماسية الأمنية و الاكتفاء الأمني الداخلي، عمان : دار الحامد، 2015م
19. طاهر زبيري ، نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد اركان جزائري ، الجزائر : الشروق للإعلام ، 2011.

20. بهلول نسيم ، المقاربات النظرية في تداول مفهوم الأمن القومي الجزائري، ، عمان :دار حامد 2015م

21.

المداخلات و الملتقيات العلمية و الدراسات المنشورة :

1. قدي عبد المجيد ، " الجزائر و مسار برشلونة الفرص و التحديات " مداخلة القيت في الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة الأوروبية العربية ، جامعة سطيف ، يومي 8-9 ماي 2004 ، ص 2
2. تشام فاروق ،" أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر" ، مداخلة القيت في الملتقي الدولي التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين الشراكة الأوروبية العربية ، جامعة سطيف ، يومي 8-9 ماي 2004 ، ص 6
3. عبد القادر عبد العالي ، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دول الجوار بين المقتضيات الدور الإقليمي و التحديات الأمنية ، المجلة الجزائرية للدراسات الأمنية ، جامعة باتنة . العدد 7 جويلية 2017 ، ص 13
4. الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نشرة 2016 ، الجزائر : مديرية المنشورات و الطبع ، 2016 ، ص 62
5. فكيري شهرازاد ، الحدود المائعة و إشكالية تهريب الأسلحة بعد سقوط النظام الليبي ، بيروت : دار الراوفد الثقافية ، 2018 ، ص 167
6. دغبار رضا ، الأجهزة المتداخلة في إدارة السياسة الخارجية للجزائر في ظل دستور 2016 ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، العدد 15 ، جوان 2016 ، الجزائر
7. وهيبة دالع ، السياسة الجزائرية اتجاه افريقيا 1999-2016 ، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد السابع ، جوان 2015 ، جامعة الجزائر 3 ، ص 7
8. قط سمير ، السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا ، المركز الديمقراطي ، برلين المانيا ، 2017

الدراسات غير المنشورة :

1. بوزيد عائشة ، هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية قضية الصحراء الغربية انموذجا ، أطروحة دكتوراة في العلوم السياسية (المدرسة العليا للعلوم السياسية ، الجزائر) ، 2017 .
2. وهيبة دالع ، "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الساحل الافريقي 1999 -2014"، أطروحة دكتوراه ، تخصص علوم سياسية (جامعة الجزائر 3 .، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، 2014.

3. احمد بن فليس ، السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت و المتغيرات ، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر ، 2007

مواقع الانترنت :

1. سيد احمد ولد سالم ، العلاقات الجزائرية الإيرانية متينة في اغلبها ، مأخوذ من موقع الجزيرة للدراسات ، www.aljazerra.net بتاريخ 2018/08/22
2. www.conseil-constitutionnel.dz/consultitution76 الدستور الجزائري موقع المجلس الدستوري بتاريخ 2017/03/17 على الساعة 12.00
3. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 1989 ، مأخوذ من موقع الرئاسة http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution89.htm
4. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996 ، مأخوذ من موقع رئاسة الجمهورية http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm
5. تعديلات دستور 2016 حسب الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016 مأخوذ من موقع الجريدة الرسيمة https://www.joradp.dz/har/consti.htm
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية https://www.joradp.dz/har/consti.htmعرفت الجزائر تعديلات جزئية في دستورها بعد 1996 كانت على التوالي تعديل 10 افريل 2002 و تعديل 15 نوفمبر 2008 و تعديل 06 مارس 2016 ،
7. مساحة الجزائر ، ماخوذ من موقع رئاسة الجمهورية www.elmouradia.dz بتاريخ 2017/02/18 على 11.00
8. التركيبة السكانية للجزائر من موقع رئاسة الجمهورية http://www.el-mouradia.dz/arabe/algerie/Economie/algeriear.htm
9. Ethnic Groups In Algeria, https://www.worldatlas.com/articles/ethnic-groups-in-algeria.html
10. الطوارق ، موقع الجزيرة نت ، http://www.aljazeera.net/specialfiles/page
11. هذا ما قاله الشادلي بن جديد للسفير الأمريكي بالقاهرة عن غزو العراق ، مأخوذ من موقع الشروق www.echouroukonline.com بتاريخ 2018/04/11
12. وزارة الخارجية مناصفة بين لعمامرة و مساهل ، مأخوذ من موقع الشروق الإخبارية

https://www.echoroukonline.com

13. نزار يتهم ، مذكرات خالد نزار ، مأخوذ من موقع الخبر ، www.elkhaber.com/143305 بتاريخ 2018/09/30

14. تأسيس الاتحاد الافريقي ، مأخوذ الموقع الرسمي https://au.int/ar/constitutive-act

15. هياكل الاتحاد الافريقي مأخوذ من الموقع الرسمي http://www.peaceau.org/fr/page/104-african-peace-and-security-architecture-apsa

16. بن عنتر عبد النور، العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا، **تقارير**، شبكة الجزيرة، ص4. نقلا عن:

17. http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/4algeria%20and%20libya.pdf

18. هشام الشلوي، الجزائر وفرص حل الأزمة الليبية، نقلا عن: http://www.noonpost.net/content/3848 تاريخ التصفح: 2014/12/24، التوقيت: 13:25.

19. عبد القادر مساهل في زيارة إلى ليبيا هذا الأربعاء لتجديد دعم الجزائر لجهود السلام هناك، 2016/04/19، نقلا عن: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160419/75141.html تاريخ التصفح: 2016/04/20. التوقيت: 21:00.

20. أميرة عبد الحليم ، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية تفادي التورط العسكري، نقلا عن: http://www.ahram.org.eg/News/51425/80/NewsPrint/353903.aspx تاريخ التصفح: 2015/01/17. التوقيت: 20:00.

21. زواق، نصير، الجزائر والأزمة الليبية، موقع الجزيرة نت، نقلا عن: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4 تاريخ التصفح: 2014/12/14. التوقيت: 13:45.

22. محمد السنوسي، الثابت و المتغير في السياسة الخارجية الجزائرية ، مقال مأخوذ من موقع ، www.elhiwardz.com /p33389 بتاريخ 30 نوفمبر 2015 على الساعة 14.30

الكتب باللغة الأجنبية

1. Ardavan Amir aslani , Ardavan Amir aslani , l'âge d'or de la diplomatie algérienne, Constantine : media plus , 2015
2. Abdelkader bousselham , la diplomatie algérienne ; Alger : Edition dahlab , 2015
3. Nicole grimaud, la politique extérieur de l'Algérie , Alger : Rahma édition ; 1984
4. Ahmed taleb ibrahimi , mémoire d'un Algerién , tome 2 ; alger : edition casbah , 2008
5. Amina Mernache , "la diplomatie algérienne , la nostalgie d'une gloire perdue", revue dynamique internationales : université de paris est Créteil , n 07 , 2012 , p 2
6. Ammara Bekkouche ;" la politique africaine de l'Algérie" , revue africaine des livres , V3 N 1 , mars 2007 , p 2